(شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت)

نشرة اكتتاب عام لمساهمي بنك وربة (ش.م.ك.ع)

في أسهم زيادة رأس المال

فترة الاكتتاب

تبدأ اعتباراً من 28 نوفمبر 2021 وتنتهي في 30 ديسمبر 2021

تاريخ نشرة الاكتتاب

23 نوفمبر 2021

المحتويات

مقدمة 3

تنبيه للمستثمرين المحتملين 4

بيان المسؤولية 5

إقرار المستشار القانوني 6

ملاحظات هامة 7

شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب 13

أسس احتساب سعر السهم وعلاوة الإصدار 18

استخدام عو ائد الطرح 18

معلومات عن الجهة المصدرة 19

عوامل المخاطر 35

المُلحقات 40

مقدمة

تأسس بنك وربة ش.م.ك.ع ("**البنك**" أو "**وربة**" أو "**بنك وربة**" أو "**الجهة المصدرة**" أو "**المصدر**") في دولة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2010 بموجب مرسوم أميري رقم 289 لسنة 2009، كما أن البنك مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة برقم تسجيل 334402 ومدرج في بورصة الكويت للأوراق المالية ("البورصة"). تبلغ قيمة رأس مال الجهة المصدرة في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه ("النشرة") 157,500,000 (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف) دينار كويتي. مكون من 1,575,000,000 (مليار وخمسمائة خمسة وسبعون مليون) سهم بقيمة أسمية قدرها 100 (مائة) فلس كويتي للسهم الواحد ("الأسهم المصدرة")، مدفوع قيمتها بالكامل.

يتكون إصدار أسهم رأس المال الجديدة ("**الطرح**")، والذي تتضمن أحكامه حق الأولوية كما هو معرف أدناه، من 425,000,000 (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون) سهما عادياً ("**أسهم الطرح**") بسعر طرح مقداره 195 (مائة وخمسة وتسعون) فلس كويتي لكل سهم ("**سعر الطرح**") 100 (مائة) فلس القيمة الاسمية للسهم 95 (خمسة وتسعون) فلس علاوة إصدار تمثل زيادة في العدد الإجمالي للأسهم المصرح بها والمُصدرة من 1,575,000,000 (مليار وخمسمائة وخمسة وسبعون مليون) سهم إلى 2,000,000,000 (اثنين مليار) سهم، ما يعادل زيادة بنسبة 26.984 % (ستة وعشرون بالمائة و تسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) في رأس مال البنك المصرح به والمُصدَر الحالي.

يكون للمساهمين ("**المساهمون المؤهلون**") المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك ("**وكيل المقاصة والايداع**") في ختام التداول لدى البورصة في تاريخ 25 نوفمبر 2021 ("**تاريخ السجل**" أو "**تاريخ الاستحقاق**") حق الأولوية في الاكتتاب (خلال الفترة المخصصة لممارسة حق الأولوية) في **أسهم الطرح** بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم ("**حق الأولوية**") بالإضافة إلى من آلت إليهم حقوق الأولوية خلال فترة تداول حقوق الأولوية ("**حاملي حقوق الأولوية**"). وللتوضيح، فإن أي تداول على أسهم البنك قبل تاريخ السجل والتي لم يتم اكتمال عملية تسويتها لدى البورصة في تاريخ السجل ("**تاريخ وقف حق الأولوية**" أو "**تاريخ تداول السهم من دون استحقاق**")، وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي البنك، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك بتاريخ السجل. ويجوز لكل مساهم مؤهل ولكل حامل لحقوق الأولوية الاكتتاب فيما نسبته 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) من الأسهم المُصدرة المسجلة باسم المساهم المؤهل في تاريخ السجل.

يتم تخصيص **أسهم الطرح** بين المساهمين المؤهلين وحاملي حقوق الأولوية الذين تقدموا للاكتتاب (خلال فترة ممارسة حق الأولوية) بعدد من **أسهم الطرح** بنسبة ما يملكه كل منهم بنسبة 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) من الأسهم المُصدرة في تاريخ السجل. يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم (راجع قسم "**شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب**"). وفي حالة عدم اكتمال الاكتتاب بإجمالي عدد أسهم الطرح خلال الفترة المخصصة لحق الأولوية فيتم فتح باب الاكتتاب العام لغير المساهمين في باقي عدد الأسهم الفائضة من الفترة المخصصة لممارسة حق الأولوية. سيتم تدوير عدد الأسهم التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون للجهة المُصدرة الحق المطلق للتصرف في كسور الأسهم، إن وُجدت، دون إمكانية إصدار كسور الأسهم. (بعد إتمام الطرح، ستبلغ قيمة رأس مال البنك المصرح به والمُصَدَر -/ 200,000,000 (مائتي مليون) دينار كويتي بعدد أسهم يبلغ 2,000,000,000 (اثني مليار) سهم. تبلغ القيمة الإجمالية للطرح 82,875,000 (اثنين وثمانون مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون ألف) دينار كويتي نقداً ("**عوائد الطرح**"). سيتم استخدام عوائد **الطرح** في تعزيز قاعدة رأس مال البنك وفق معايير بازل 3 لكفاية رأس المال ولأغراض البنك العامة (راجع قسم "**استخدام عوائد الطرح**")). وفي حال عدم الاكتتاب بكامل الاسهم الجديدة يتم التصرف بباقي الأسهم كما ورد بقانون الشركات رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. ويكون قرار التخصيص نهائياً ودون أي مسؤولية على الجهة المُصدرة.

وقد أوصى مجلس إدارة البنك بموجب اجتماعه بتاريخ 27 يونيو 2021 بزيادة رأس المال المصرح به والمُصدر والمدفوع للبنك من 157,500,000 (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف) دينار كويتي إلى 200,000,000 (مائتي مليون) دينار كويتي من خلال إصدار وتخصيص 425,000,000 (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون) سهما من أسهم الطرح بسعر 195 (مائه وخمسه وتسعون) فلس كويتي لكل سهم (بما يشمل علاوة الإصدار) بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والجمعية العمومية للبنك.

كما اطلعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 26.984% (ستة وعشرون بالمائة و تسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) أي من 1,575,000,000(مليار وخمسمائة وخمسة وسبعون مليون) سهم إلى 2,000,000,000 (اثني مليار) سهم بعلاوة إصدار قدرها 95 (خمسه وتسعون) فلس للسهم تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 (مائة) فلس وتسدد نقداً، وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب وتخصص للمساهمين الحاليين المقيدين بسجلات البنك في نهاية يوم الأستحقاق كلاً بنسبة ما يملكه من أسهم في رأس المال ولحاملي حقوق الأولوية. وأنه يجوز الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي البنك، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب يتم تخصيصها للمكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به، وفي جميع الأحوال التي لا يتم فيها الاكتتاب في كامل الأسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها طبقاً لأحكام القانون، وتفويض مجلس الإدارة في استدعاء زيادة رأس المال وتحديد كافة الضوابط وشروط وقواعد الاكتتاب والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت. وبعد دراسة نشرة الاكتتاب قررت الهيئة الشرعية أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً من زيادة رأس المال على النحو الوارد تفصيله في نشرة الاكتتاب.

إن هيئة أسواق المال بدولة الكويت بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي بالنسبة للوحدات الخاضعة لرقابته هي الجهات الرقابية المسؤولة عن إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار الأوراق المالية في الكويت، وقد تم إعداد هذه النشرة وفقا لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وقد وافق بنك الكويت المركزي ("المركزي") بتاريخ 24 أغسطس 2021 على طلب بنك وربة لزيادة رأس المال بنسبة 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب العام، وعلى أن تكون علاوة الإصدار لكل سهم 95 (خمسه وتسعون) فلس تضاف للقيمة الأسمية للسهم

البالغة 100 (مائة) فلس. كما وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 23 سبتمبر 2021 على زيادة رأس المال من مبلغ 157,500,000 (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف) دينار كويتي إلى 200,000,000 (مائتي مليون) دينار كويتي بزيادة قدرها 42,500,000 (اثنين وأربعون مليون وخمسمائة ألف) دينار كويتي موزعة على 425,000,000 (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون) سهم بقيمة اسمية 100 (مائة) فلس للسهم الواحد مع علاوة اصدار، وتخصص الزيادة لمساهمي البنك كل حسب نسبته في رأس المال. ووافقت الجمعية العامة الغير عادية على الطرح في اجتماعها بتاريخ 3 نوفمبر 2021. وبناءً عليه وافق مجلس إدارة البنك باجتماعه رقم (2021/42) والمنعقد بتاريخ 3 نوفمبر 2021 على استدعاء أسهم زيادة رأس المال وتفويض الرئيس التنفيذي لتحديد فترة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ضمن نشرة الاكتتاب والجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم. وفي تاريخ 10 نوفمبر 2021، وافقت هيئة أسواق المال على نشرة الاكتتاب وطرح **أسهم زيادة رأس المال.**

تكون **أسهم الطرح** في نفس الفئة الواحدة مع الأسهم المُصدرة الحالية في رأس مال الجهة المُصدرة. ويكون لكل سهم صوت واحد، ويكون لكل مساهم ("**المساهم**") الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي من المساهمين بحقوق تصويت إضافية تميزه عن غيره من المساهمين. يحق لحاملي **أسهم الطرح** الحصول على أنصبتهم من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الإعلان عنها من الجهة المُصدرة.

تبدأ فترة حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح في يوم 28 نوفمبر 2021 لمدة15يوم وحتى 12 ديسمبر 2021 ("**فترة الاكتتاب المخصصة لممارسة حق الأولوية**") ويجوز أن يتقدم المكتتبين بطلبات الاكتتاب خلال تلك الفترة (راجع قسم "**شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب**"). **في حالة عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين وحاملى حقوق الأولوية في كامل الأسهم المطروحة للاكتتاب**، يتم طرح فائض الاسهم للاكتتاب العام، وتبدأ فترة الاكتتاب العام في فائض الاسهم اعتباراً من 19 ديسمبر 2021 لمدة 12يوم وحتى 30 ديسمبر 2021، **في حال تم الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب العام قبل نهاية الفترة المحددة أعلاه، فسيتم غلق باب الاكتتاب**. كما يجوز لمجلس الإدارة تمديد أي فترة اكتتاب وفق تقديره المطلق وبالتوافق مع أحكام القوانين واللوائح المطبقة.

بعد انتهاء فترة الاكتتاب وإتمام التخصيص النهائي **لأسهم الطرح** واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إدراج أسهم الطرح في البورصة لتداولها دون أي قيد على غرار الأسهم المُصدرة. يجب مراجعة الملاحظات الهامة بعناية تامة قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في **أسهم الطرح**.

تنبيه للمستثمرين المحتملين

ننصح، بأن تستشير شخصاً مرخصاً له طبقاً للقانون ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب.

كما تجدر الاشارة على أنه لا يجوز بغير موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي أن تجاوز ملكية الشخص الواحد طبيعياً كان أو اعتبارياً 5% (خمسة بالمائة) من رأس مال البنك سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستثنى من ذلك الجهات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وإذا جاوزت ملكية الشخص الواحد هذه النسبة وجب عليه التصرف في الزيادة في المدة التي يحددها البنك المركزي ويترتب على المخالفة عدم إفادة مالك الأسهم من مقدار الزيادة فيما يتعلق بحقوق التصويت في الجمعية العامة وفى إدارة البنك.

ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (**معلومات عن مجلس الإدارة**)، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالشركة المصدرة، كما يؤكدون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

ويقر المستشار القانوني للمصدر بأنه تمت مراجعة نشرة الاكتتاب والمستندات ذات الصلة، وأنه على حد علمه وبعد قيامه بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الاكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الجهة المُصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الجهة المُصدرة صحيحاً ونافذاً.

ويقر بنك وربة كونه المصدر ومدير عملية الإصدار بتحمله المسؤولية في حالة عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الاكتتاب وبأن نشرة الاكتتاب على حد علمه وبعد قيامه بكافة الاستفسارات المعقولة، لم تغفل أي معلومات جوهريه، وقد تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع.

كما لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن أو تقدم أي إقرار بشأن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصريح من أي مسؤولية أيا كان نوعها بسبب أي خسارة يمكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة، كما لن تكون طرفاً في أي مطالبة تتعلق بالأضرار التي تنشأ بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة.

حررت نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 23 نوفمبر 2021.

بيان المسؤولية

الأشخاص المسؤولين عن نشرة الاكتتاب:

تم إعداد هذه النشرة من قبل:

الاسم:	المسمى الوظيفي:	العنوان:
شاهين حمد الغانم	**الرئيس التنفيذي**	بنك وربة (ش.م.ك.ع) - شرق - برج الراية، - الدور ميزانين 1 . شارع عمر بن الخطاب ص.ب 1220 الصفاة 13013 الكويت

إقـــــرار

تهدف هذه النشرة إلى توفير المعلومات المطلوبة للمساهمين الحاليين والمساهمين الجدد الذين لهم حق الاكتتاب.

ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الإدارة)، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة، كما يؤكدون على أنه على حد علمهم وبعد القيام بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

يؤكد أعضاء مجلس الإدارة على حد علمهم وبعد القيام بكافة الاستفسارات المعقولة أن كافة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب كاملة ودقيقة وصحيحة وأنه تم بذل العناية الواجبة من أجل دعم هذا البيان، وأنه قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمصدر من أجل اتخاذ قرار بشأن الاكتتاب في الأوراق المالية من عدمه، وأنه قد تم الامتثال لكافة الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72) لسنة 2015 وتعديلاتهما ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وللأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي.

عن مجلس إدارة المصدر:

الاسم	المنصب	التوقيع
عبد الوهاب عبد الله الحوطي	**رئيس مجلس الإدارة**	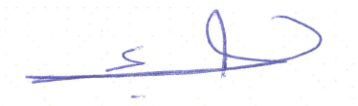

إقرار المستشار القانوني

أقر أنا المستشار القانوني للجهة المصدرة بأنه قد تمت مراجعة نشرة الاكتتاب والمستندات ذات الصلة، وأنه على حد علمي وبعد قيامي بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الاكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الجهة المصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الجهة المصدرة صحيحاً ونافذاً.

الاسم	المنصب	التوقيع
محمد مندني	مدير الإدارة القانونية	

ملاحظات هامة

تتضمن نشرة الاكتتاب معلومات تتعلق ببنك وربة بخصوص الأسهم والاكتتاب وضوابطه وأحكامه. لم يصرح البنك لأي من الغير بتقديم أي بيان أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق بالبنك أو بالأسهم باستثناء تلك التي وردت في هذه النشرة أو ما تم اعتماده من قبل البنك لهذا الغرض. ويتعين عدم الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات والافتراض بأن البنك كمصدر أو كمدير لعملية الإصدار قد أقر بتلك البيانات والمعلومات والتعهدات، باستثناء ما ورد بهذه النشرة.

وفي حين أن البنك قد قام بإجراء كافة الاستفسارات في الحدود المعقولة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات الخاصة بالسوق وقطاعات الأعمال التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر خارجية. بالرغم من أنه ليس لدى أي من البنك وكذلك مستشاريه أي سبب يدفعه للاعتقاد بعدم دقة تلك المعلومات، إلا أنه تقتضي الاشارة إلى أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من تلك المعلومات.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة هي خاضعة للتعديل، وعلى وجه الخصوص، الوضع المالي الفعلي للبنك وكذلك قيمة الاسهم قد تتأثر سلبياً بفعل التطورات المستقبلية لناحية عامل التضخم أو تكاليف التمويل أو الضرائب أو أيه عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى أو أيه عوامل خارجة عن إرادة البنك. لا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب هذه أو أي تصريح شفهي أو خطي أو مطبوع يتعلق بالأسهم، هو وعد أو تعهد بشأن أي أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبليه.

ولا يجوز النظر لنشرة الاكتتاب هذه على أنها توصيه من جانب البنك أو أي من مستشاريه أو التابعين له للاشتراك في عملية الطرح. إن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه هي ذات طبيعة عامة، وقد تم إعدادها دون أن يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استراتيجية أو موقف مالي أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. يتحمل كل من توجه إلية نشرة الاكتتاب هذه مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بطريقته الخاصة فيما يتعلق بالبنك أو بطرح الأسهم قبل اتخاذ أي قرار استثماري، وكذلك مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للبنك وللاستثمار في الاسهم وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يرتئي ضرورة لذلك لاتخاذ أي قرار استثماري. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية.

وقبل شراء أية أسهم، يتعين على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشار مالي مرخص من هيئة أسواق المال في الكويت طلباً لمشورته، بالإضافة إلى مستشارية القانونيين والضريبيين ومستشاري الأعمال لتحديد ملائمة وتبعات الاستثمار في الأسهم بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. ويتمثل الغرض الوحيد لهذه النشرة تقديم معلومات أساسية عن البنك لمساعدة كل من توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل لعملية الاستثمار في تلك الأسهم.

لم يتم تخويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح الأسهم غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات من الغير، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها أو اعتبارها على أنها معتمدة من قبل البنك كمصدر أو كمدير لعميلة الإصدار.

إن بعض البيانات التي وردت في نشرة الاكتتاب هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعيه. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطط **الجهة المُصدرة** وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأداؤها المستقبلي، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. تشير الكلمات التالية في هذه النشرة: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى "و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية .وقد بنت **الجهة المُصدرة** هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن **الجهة المُصدرة** ترى أن التوقعات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية للجهة المُصدرة تعتبر معقولة كما هي في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، أما في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر وحالات ثبوت عدم جدية التوقعات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه، أو في حالة ثبوت عدم اكتمال أو صحة أي من الافتراضات الأساسية للجهة المُصدرة، فإن النتائج الفعلية لعمليات **الجهة المُصدرة** قد تختلف عما هو متوقع أو متنبأ به. والجدير بالذكر، إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ نشرة الاكتتاب هذه. مع عدم الاخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن الجهة المُصدرة تخلي مسؤوليتها بشكل صريح وواضح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو مراجعة لأي من البيانات المستقبلية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بعد تاريخ هذه النشرة ليعكس أي تغير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

بعد الاطلاع وبقبول نشرة الاكتتاب، يوافق المستلم على الالتزام بشروطها ويقر كل مستلم بأنه مسؤول عن الالتزام الكامل بالقوانين فيما يتعلق بأي شراء، بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية أو موافقات أخرى مطلوبة أو تلبية أي متطلبات أخرى.

موجز عن الطرح

يجب قراءة الموجز التالي كمقدمة للمعلومات التفصيلية الإضافية التي تظهر في أي جزء آخر في هذه النشرة، ويخضع هذا الموجز في كافة الأحوال لتلك المعلومات التفصيلية. لا يشمل هذا الموجز على جميع المعلومات التي يتعين على المستثمرين المحتملين دراستها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الطرح، كما أنه لا يمكن التأكيد بأن هذه المعلومات هي مكتملة. وبناء على ذلك، ينبغي أن يستند أي قرار لأي مستثمر محتمل للاستثمار فيما يتعلق بالطرح على دراسة هذه النشرة بالكامل.

الجهة المُصدرة	بنك وربة ش.م.ك.ع. (شركة مساهمة كويتية عامة) مؤسسة في دولة الكويت بتاريخ 17 فبراير 2010 بموجب مرسوم أميري رقم 289 لسنة 2009.
عنوان الجهة المُصدرة	شرق - برج الراية، - الدور ميزانين 1 . شارع عمر بن الخطاب ص.ب 1220 الصفاة 13013 الكويت.
نوع الطرح	الاكتتاب العام في أسهم الطرح مع حق الأولوية للمساهمين المؤهلين وحاملي حقوق الأولوية بنسبة 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة)
سعر الطرح	195 (مائة وخمسه وتسعون) فلس كويتي للسهم الواحد (شاملاً القيمة الإسمية وعلاوة الإصدار)
القيمة الإسمية	100 (مائة) فلس كويتي للسهم
علاوة الإصدار	95 (خمسة وتسعون) فلس كويتي للسهم الواحد
سعر حقوق الأولوية	يتم تحديد السعر المرجعي لحقوق الأولوية في أول يوم تداول لحقوق الأولوية وفق معادلة (سعر إقفال سهم الشركة في اليوم السابق لبدء تداول حقوق الأولوية – سعر الطرح). وقد يتغير سعر حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب.
إجمالي عدد أسهم الجهة المُصدرة قبل الطرح مباشرة	1,575,000,000 (مليار وسبعمائة وخمسة وسبعون مليون) سهم بقيمة اسمية 100 (مائة) فلس للسهم الواحد، مدفوعة قيمتها بالكامل.
رأس مال الجهة المُصدرة المصرح به والمصدر والمدفوع	157,500,000 (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة الف) دينار كويتي
أسهم الخزينة	لا يوجد
عدد ونوع أسهم الطرح	425,000,000 (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون) سهم عادي يمثل 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) من رأس المال الحالي المُصَدَر للجهة المُصدرة.
عدد أسهم الطرح المُتعهد الاكتتاب فيها	لا يوجد
قيمة الطرح المتعهد به	لا يوجد
إجمالي عدد أسهم الجهة المُصدرة بعد اكتمال الاكتتاب بالطرح مباشرة	2,000,000,000 (اثنى مليار) سهم
رأس المال المُصَدَر للجهة المُصدرة بعد اكتمال الاكتتاب بالطرح مباشرة	200,000,000 (مائتا مليون) دينار كويتي
نسبة زيادة رأس المال	سيتم زيادة رأس مال المُصدر بقيمة 42,500,000 (اثنين وأربعون مليون وخمسمائة ألف) دينار كويتي والتي تمثل زيادة 26.984 % (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) على رأس المال الحالي المصرح به والمُصَدَر للجهة المُصدرة قبل الطرح مباشرة.
القيمة الإجمالية للطرح	82,875,000 (اثنين وثمانون مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون ألف) دينار كويتي

القيود المفروضة على التعامل في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب وأي ترتيبات مستقبلية للتعامل فيها	لا يوجد
مصاريف الطرح	القيمة التقديرية لمصروفات الطرح هي 200,000 (مائتا ألف) دينار كويتي وسيتولى البنك مسئولية سداد تلك المصروفات التي تشمل تكاليف إدارة الاكتتاب والمطبوعات اللازمة والاعلانات القانونية.
طريقة الاكتتاب	يجوز للمكتتبين تقديم طلبات الاكتتاب عن طريق الموقع الالكتروني للاكتتاب في الأسهم حتى 51,000 (إحدى وخمسون ألف) سهم أو عن طريق التوجه لمقر وكيل المقاصة والايداع وتقديم طلب الاكتتاب (على النموذج الخاص بذلك "نموذج طلب الاكتتاب") خلال فترة الاكتتاب. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب. ويكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب و**الجهة المُصدرة.**
فترة الاكتتاب	من 28 نوفمبر 2021 وتنتهي في 30 ديسمبر 2021
فترة الاكتتاب المخصصة لممارسة حق الأولوية	من 28 نوفمبر 2021 وتنتهي في 12 ديسمبر 2021
فترة التصرف بحقوق الأولوية	تبدأ فترة التصرف في حقوق الأولوية من تاريخ فتح باب الاكتتاب وحتى تاريخ 5 ديسمبر 2021.
فترة الاكتتاب العام في فائض الأسهم	من 19 ديسمبر 2021 وتنتهي في 30 ديسمبر 2021
تاريخ التخصيص	خلال 5 أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب الأولى أو الثانية.
المساهمين المؤهلين (أصحاب حق الأولوية للاكتتاب في أسهم الطرح)	المساهمين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك في ختام التداول لدى البورصة في تاريخ السجل **أي المساهمين المقيدين في سجل مساهمي البنك لدى البورصة كما في 25 نوفمبر2021 ("المساهمين المؤهلين")**، وأصحاب حقوق الأولوية الذين آلت إليهم حقوق الأولوية في الاكتتاب ("حاملي **حقوق الأولوية**") ،وللتوضيح، فإن أي تداول على أسهم البنك قبل تاريخ السجل والتي لا يتم اكتمال عملية تسويتها لدى البورصة في تاريخ السجل ("**تاريخ وقف حق الأولوية**"). وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي البنك، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك بتاريخ السجل.
الحد الأدنى للاكتتاب	سهم واحد
خيارات المساهمين المؤهلين وأصحاب حقوق الأولوية بالنسبة لأسهم الطرح	يكون للمساهمين المؤهلين ولحاملي حقوق الأولوية اللجوء إلى الخيارات التالية بالنسبة لأسهم الطرح (1) ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (2) ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح والاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية (3) التنازل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وفق الآلية المعتمدة لذلك وذلك قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل (وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل وكالة المقاصة)، أو (4) الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة.
تداول حقوق الأولوية	تشكل الموافقة على هذه النشرة موافقة على إدراج وتداول حقوق الأولوية من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة خلال فترة الاكتتاب في أسهم الطرح ويتم إلغاء الإدراج عند إفصاح الشركة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال.
وسائل التصرف في حقوق الأولوية	يجوز للمساهمين المقيدين في سجل المساهمين بتاريخ 2021/11/25 التصرف أو التنازل عن حقهم بأولوية الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال محل هذه النشرة للمساهمين أو الغير، وذلك إما بكامل أو جزء من هذا الحق، وبمقابل أو بغير مقابل، وفقاً للقواعد المنظمة للتداول أو التصرف في هذا الحق المعمول بها في البورصة ووكالة المقاصة.

	وسيحرم المتصرف في حق الأولوية من حق الاكتتاب في الأسهم محل هذا الحق المتصرف فيه، وينتقل حق الإكتتاب إلى المتصرف إليه، ويعتبر اكتتابه في الحقوق المتصرف فيها باطلاً. وسيكون للمتصرف إليه ذات الخيارات المتعلقة بالمساهمين المؤهلين المبينة أعلاه، ولا يمكن للمتصرف إليه عند تمام إنتقال حق الأولوية له بالعدول عن الإجراء، وسيحرم من حق الأولوية في حال عدم قيامه بممارسة هذا الحق خلال فترة الاكتتاب المخصصة للمساهمين المؤهلين والتي ستمتد خلال الفترة من تاريخ 2021/11/28 وتنتهي بتاريخ 2021/12/12.
الجدول الزمني لإدراج وتداول حقوق الأولوية	سيتم إدراج حقوق الأولوية والتداول فيها من تاريخ فتح باب الاكتتاب في أسهم الطرح وحتى تاريخ 5 ديسمبر 2021.
عو اقب عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين	يتعرض المساهمون المؤهلون الذين يختارون عدم الاكتتاب في أسهم الطرح لتخفيض في نسبة ملكيتهم في رأس مال **الجهة المُصدرة** بالإضافة قد يواجهون تغييرا في قيمة أسهمهم الحالية.
الاكتتاب في فائض أسهم الطرح	يحق للمساهمين المؤهلين وحاملي حقوق الأولوية الاكتتاب في فائض أسهم الطرح بالإضافة إلى أسهم حق الأولوية.
الاكتتاب العام	في حالة عدم استكمال الاكتتاب بعد انتهاء فترة ممارسة حق الأولوية يُفتح باب الاكتتاب العام والذي يكون فيه الحق لأي مكتتب الاكتتاب في الفائض من أسهم الطرح.
تخصيص أسهم الطرح	**التخصيص خلال فترة ممارسة حق الأولوية:** يكون لكل مساهم مؤهل ولكل حامل حق الأولوية الحق في الاكتتاب بأي عدد من الأسهم على أن حق الأولوية له يقتصر على ما نسبته 26.984% (ستة وعشرون بالمائة و تسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) فقط من نسبة الأسهم المملوكة للمساهم المؤهل كما في آخر يوم تداول سابق على تاريخ بداية فترة الاكتتاب وسيتم تخصيص ما تبقى من فائض الأسهم نتيجة عدم مباشرة بعض المساهمين حق الأولوية على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتبه في حالة تغطية كامل أسهم الطرح، ويرد إلى كل مكتتب المبالغ المدفوعة بالزيادة عما تم تخصيصه بالفعل وفقاً لهذه القواعد. وفي حالة عدم تغطية كامل أسهم الطرح بعد انتهاء فترة ممارسة حق الأولوية يتم فتح باب الاكتتاب العام. **التخصيص خلال فترة الاكتتاب العام في فائض الأسهم:** يحق للمكتتب خلال فترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم الاكتتاب بأي عدد من الأسهم التي يرغب بها. يتم تخصيص الأسهم إلى المساهمين الحاليين والجدد نسبة وتناسب بناءً على نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها، وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح. وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في التصرف في كسور الأسهم. <u>وفي حال تم الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب قبل نهاية فترة الاكتتاب العام، فسيتم غلق باب الاكتتاب</u> وفي حال عدم الاكتتاب بكامل الاسهم الجديدة يتم التصرف كما ورد بقانون الشركات رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. ويكون قرار التخصيص نهائياً ودون أي مسؤولية على الجهة المُصدرة.
كسور الأسهم	لا يجوز الاكتتاب بكسور الأسهم، وحيثما يكون ضرورياً يتم تدوير عدد أسهم الطرح التي يستحقها المساهم المؤهل إلى أقرب عدد صحيح. وتنفرد **الجهة المُصدرة** وحدها بحق التصرف في كسور الأسهم. لن يتم إصدار كسور أسهم الطرح بأي شكل من الأشكال (راجع قسم **"شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب"**)

استخدام عو ائد الطرح	تهدف زيادة رأس المال إلى تعزيز قاعدة رأس مال الجهة المُصدرة وفق معايير لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال بالأضافة الى نحقيق النمو المستهدف مستقبلا.
فائض مبالغ الاكتتاب	سوف يتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وُجدت) دون أرباح إلى المكتتبين الذين اكتتبوا في أسهم الطرح دون احتساب عمولات أو استقطاعات أو حجز من البنك (راجع قسم **"شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب"**).
أحكام الطرح	يقتصر حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح على المساهمين المؤهلين وحاملي حقوق الأولوية . وتحتفظ **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع** بحقهما في رفض أي طلب اكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام الطرح. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب. عند التقديم وقبول الطلب من **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع**، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب و**الجهة المُصدرة** (راجع قسم" **شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب**").
الحد الأقصى للملكية	وفقاً للنظام الأساسي للجهة المصدرة، يجوز تملك أي نسبة من أسهم الجهة المصدرة في أي وقت وذلك وفقاً للقانون والقرارات الوزارية وتعليمات بنك الكويت المركزي التي تصدر من وقت إلى أخر. وحالياً فإن موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة مطلوبة لتملك نسبة ما يزيد عن 5% (خمسه بالمائه) من إجمالي رأس مال الجهة المصدرة، وتُستثنى من ذلك الجهات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة.
توزيعات الأرباح	يحق للمساهم صاحب سهم الطرح استلام نصيبه من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الاعلان عنها من **الجهة المُصدرة** (كالأسهم المُصَدَرة).
حقوق التصويت	تكون أسهم الطرح **للجهة المُصدرة** من فئة واحدة. لكل سهم صوت واحد، ولكل مساهم الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. لا يتمتع أي من المساهمين بحقوق امتياز إضافية في التصويت.
معدل ربحية السهم على المدى القصير	من المتوقع أن يبلغ معدل ربحية السهم 4.6 (أربعة وستة أجزاء من عشرة) فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
قيمة السهم عند تصفية البنك	في حالة تصفية البنك قبل زيادة رأس المال تكون القيمة الدفترية للسهم 129 (مائة وتسعة وعشرون) فلس وذلك بناءً على البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
استرداد قيمة الأسهم	يستطيع المساهمون الحاليون والجدد استرداد قيمة الأسهم (سواء بالربح أو الخسارة) من خلال البيع المباشر في بورصة الكويت للأوراق المالية ولا يوجد اختلافات في أي من حقوق الأسهم الجديدة المصدرة والحالية.
الحقوق المتعلقة بأسهم الطرح في حالة تصفية الجهة المُصدرة	يحق للمساهمين الحصول على نصيب - بنسبة ما يمتلكونه من أسهم - من عوائد تصفية أصول **الجهة المُصدرة** عند التصفية وذلك بعد سداد مديونياتها والتكاليف الأخرى.
التدابيروالإجراءات في حالة عدم استكمال الطرح	في حال لم يتم استكمال زيادة رأس المال بالكامل خلال فترة الاكتتاب، يجوز لمجلس إدارة البنك أن يقرر تمديد فترة الاكتتاب. وفي حال عدم استنفاذ كامل أسهم الطرح في نهاية فترة الاكتتاب الجديدة، يجوز لمجلس إدارة البنك إما (1) التراجع عن الطرح مع إرجاع المبالغ للمكتتبين أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الطرح المكتتب فيه عند نهاية فترة الاكتتاب. ولا يجوز للمكتتبين الرجوع عن أسهم الطرح المكتتب بها إلا وفقاً للقانون.
إدراج أسهم الطرح	بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي لأسهم الطرح واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إصدار إيصال رصيد أسهم ليتم إدراجها وتداولها في بورصة الكويت للأوراق المالية دون أي قيد.
الجهات الرقابية	هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي
مر قب الحسابات	العيبان والعصيمي وشركاهم، إرنست ويونغ

	كي بي أم جي، صافي المطوع وشركاه
المصدرومديرعملية الإصدار	بنك وربة ش.م.ك.ع
وكيل المقاصة والايداع	الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.
القانون	قوانين دولة الكويت
المحاكم	محاكم دولة الكويت
أعضاء مجلس إدارة الجهة المُصدرة	السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي
	السيد/ حمد مساعد الساير
	السيد/ بدر خالد الشلفان
	السيد/ بدر عبدالله السميط
	السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر
	السيد/ محمد حامد الشلفان
	السيد/ محمد رياض المطوع
	السيد/ محمد عبدالرضا سليم
	السيد/ مصعب عمر الفليج
	السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي
	السيد/ يوسف إبراهيم الغانم

شروط وأحكام وإجراءات الاكتتاب

مقدمة

ينقسم الاكتتاب الى فترتين، الفترة الأولى مخصصة لممارسة حق الأولوية للمساهمين المؤهلين (المسجلين في ختام التداول لدى البورصة في تاريخ الأستحقاق) ولحاملي حقوق الأولوية والفترة الثانية مخصصة للاكتتاب العام في فائض الأسهم التي لم يتم الاكتتاب بها خلال فترة ممارسة حق الأولوية وفي حال تم الاكتتاب في كامل الأوراق المالية المطروحة قبل نهاية فترة الاكتتاب العام فسيتم غلق باب الاكتتاب. أما في حالة الاكتتاب بكامل الأسهم خلال فترة ممارسة حق الأولوية يقفل باب الاكتتاب ولا يتم البدء بالاكتتاب العام في فائض الاسهم.

إجراءات الاكتتاب

أولاً: الاكتتاب عن طريق الموقع الإلكتروني:

يتيح النظام الالكتروني الاكتتاب في زيادة رأس المال لعدد 51,000 (إحدى وخمسون ألف) سهم بما يعادل 9,945 (تسعة آلاف وتسعمائة وخمسة وأربعون) دينار كويتي وأقل، ويتم السداد من خلال خدمة K-NET.

يقوم المكتتب بالتالي:

1. الدخول الي الموقع عن طريق الرابط: https://www.ipo.com.kw
2. يقوم المكتتب بتسجيل الرقم المدني، ومن ثم يقوم النظام بتحديد أحقيته المكتتب في الاكتتاب من عدمه (يتم التحقق خلال فترة ممارسة حق الأولوية فقط).
3. يقوم المكتتب بتسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها.
4. يتم تحويل المكتتب إلى صفحة السداد عن طريق خدمة K-NET، حيث يقوم المكتتب بالسداد من حسابة الخاص (ولا يجوز أن يقوم شخص أخر بالسداد نيابة عن المكتتب إلا في الحالات المنصوص عليها قانوناً «تراجع المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب» ويتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حالة مخالفة ذلك).

ثانياً: الاكتتاب عن طريق مراجعة وكيل المقاصة والايداع "للاكتتاب في عدد أسهم يتجاوز 51,000 (إحدى وخمسون ألف) سهم":

1. يقوم المكتتب بالدخول على الرابط التالي (https://www.ipo.com.kw) لطباعة وثيقة ببيانات الاكتتاب موضحاً بها على سبيل المثال لا الحصر أسم المكتتب، الرقم المدني، وعدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها وقيمتها.
2. يتوجه المكتتب إلى البنك الخاص به وتقديم صورة من وثيقة بيانات الاكتتاب المطبوعة من الرابط أعلاه ويقوم بتحويل المبلغ المطلوب إلى الحساب المصرفي (الغير منتج للأرباح) المخصص لزيادة رأس مال بنك وربة (كمبلغ صافي دون خصم أي رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) والمذكور أدناه:

اسم البنك	بنك وربة
رقم الحساب	1224089028
رقم IBAN	KW65WRBA0000000000001224089028
سويفت	WRBAKWKW
المستفيد	Warba Bank Capital Increase 2021
المرجع / الوصف	**زيادة رأس مال بنك وربة 2021 + رقم هوية المكتتب (الرقم المدني) + بيانات الاتصال الخاصة بالمكتتب (رقم الهاتف)**

3. يقوم المكتتب بالحصول على قسيمة ايداع اصلية بالمبلغ المحول من البنك الخاص به والتوجه إلى وكيل المقاصة والايداع لاستكمال الإجراءات المتبقية.
4. يتوجه المكتتب إلى مقر وكيل المقاصة والايداع الواقع في شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس لتقديم المستندات المدرجة في بند «المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب» في هذه النشرة وذلك خلال الفترة من الساعة التاسعة (9) صباحاً وحتى الساعة الواحدة (1) ظهراً وتعبئة نموذج الاكتتاب.
5. يقوم وكيل المقاصة والايداع بتسليم المكتتب إيصال إيداع مقابل الاكتتاب.

وفي حالة إخفاق أي من المكتتبين في تقديم طلب الاكتتاب مكتملاً بشكل كامل وسليم (مرفقاً به كافة المستندات المساندة المطلوبة) في مقر وكيل المقاصة والايداع بعد سداد مبلغ الاكتتاب المستحق كما هو مذكور بهذه النشرة، فإن طلب الاكتتاب المقدم من ذلك المكتتب سيعتبر ملغياً وكأن لم يكن، علما بأنه لا يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقداً.

نموذج طلب الاكتتاب

يجوز للمكتتبين الراغبين في الاكتتاب تقديم طلبات الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب ذات الصلة في مقر **وكيل المقاصة والايداع**. يوافق كل مكتتب على الأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة ويقوم بتقديم كافة بيانات طلب الاكتتاب. **يحتفظ كل من البنك ووكيل المقاصة والايداع ش.م.ك** بحقهما في رفض أي طلب اكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام الطرح أو عدم الاتباع الحرفي والدقيق لتعليمات الاكتتاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم توافق طلب الاكتتاب مع أحكام القانون واللوائح المطبقة، عدم سداد المكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب، عدم دقة أو عدم كفاية المعلومات في طلب الاكتتاب أو عدم توافق طلب الاكتتاب مع أي من أحكام وشروط هذه النشرة أو طلب الاكتتاب نفسه. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب وقبوله من قبل وكيل المقاصة والايداع. عند تقديم الطلب، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب والجهة المُصدرة.

يكون طلب الاكتتاب وكافة أحكامه وشروطه والتعهدات المنصوص عليها فيه ملزماً للمكتتبين وعلى المتنازل والمتنازل إليهم ومديري أصولهم والمستفيدين إلا في حال النص على خلاف ذلك في هذه النشرة. كما يجب على المكتتب أن يقبل بعدد أسهم الطرح المخصص له شريطة ألا يزيد عن العدد المكتتب به والموضح في نموذج الاكتتاب الخاص به.

تكون كافة الأحكام والشروط واستلام نماذج طلبات الاكتتاب والاتفاقيات الناشئة عنها خاضعة لقوانين دولة الكويت ويجب تفسيرها وتطبيقها بالتوافق مع أحكام قوانين دولة الكويت.

على المكتتب قراءة تعليمات الاكتتاب بعناية قبل تسليم نموذج طلب الاكتتاب. سيُعتبر تسليم نموذج طلب الاكتتاب إلى وكيل المقاصة والايداع بمثابة عقد ملزم وموافقة على كافة أحكام الاكتتاب.

تقديم نموذج طلب الاكتتاب

على المكتتب أن يحدد في طلب الاكتتاب عدد أسهم الطرح التي يرغب في الاكتتاب بها وأن يقوم بتحويل كامل مبالغ الاكتتاب المستحقة. ويلتزم المكتتب بالتقدم بنموذج الاكتتاب خلال الفترات المحددة للاكتتاب (فترة ممارسة حق الأولوية وفترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم).

المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب

يتم تقديم طلب الاكتتاب مرفقاً بالوثائق التالية، وذلك حسب الحالة، وسيقوم الموظفون المتواجدون في مقر **وكيل المقاصة والايداع** بمطابقة الصورة مع الأصل وإعادة الأصل إلى المساهم المؤهل.

المكتتبين من الأشخاص الطبيعيين

- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمكتتب
- أصل وصورة من جواز السفر للمكتتبين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي
- أصل وصورة من الوكالة القانونية الخاصة بالاكتتاب في الأسهم (للمكتتبين بالوكالة)
- أصل وصورة من شهادة الولاية (للأيتام)
- أصل وصورة من شهادة الوصاية (للقصر)
- أصل وصورة من شهادة حصر الوراثة بالنسبة للورثة.
- أصل وصورة من حكم القوامة.

المكتتبين من الأشخاص الاعتباريين

- أصل وصورة من شهادة السجل التجاري
- أصل وصورة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج السجل التجاري، حسب الحال
- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع
- أصل وصورة من اعتماد التوقيع للمفوض بالتوقيع صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو مصدّقة من غرفة التجارة والصناعة في الكويت
- كتاب صادر عن المفوض بالتوقيع عن الشخص الاعتباري بالموافقة على الاكتتاب.

المكتتبين من غير الكويتيين

يجب على المكتتبين من غير الكويتيين (سواءً أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية – حسبما يكون الحال) أن يقدموا المستندات المماثلة للمستندات المذكورة أعلاه تكون صادرة عن الجهات المماثلة في دولهم وذلك في حالة عدم حيازتهم لمستندات صادرة لهم في دولة الكويت في هذا الشأن.

مع مراعاة أسباب الرفض الأخرى، يحق للبنك **ووكيل المقاصة والايداع** رفض طلب الاكتتاب إذا لم تسدّد بالفعل القيمة المطلوبة وتقيدّ كاملةً بحساب الاكتتاب في وقت الاكتتاب لدى مدير الاصدار.

إقرارات المكتتبين

يتعهد المكتتبين من خلال تقديم طلب الاكتتاب بالتالي:

- الموافقة على الاكتتاب في أسهم الطرح بعدد الأسهم المحدد في طلب الاكتتاب، وأن طلب الاكتتاب نهائي لا يجوز الرجوع فيه.
- الإقرار بالاطلاع على هذه النشرة وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها.
- الموافقة على النظام الأساسي وعقد تأسيس **الجهة المُصدرة** وعلى كافة الاحكام القانونية المترتبة على ملكية الأسهم التي سوف يتم تخصيصها والشروط وأحكام الاكتتاب الواردة في هذه النشرة.
- الموافقة على حق **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع** في رفض أي طلب اكتتاب في أي من الحالات المحددة في هذه النشرة.
- القبول بأسهم الطرح المخصصة له (بعدد الأسهم التي طلبها كحد أقصى) ويقر بقبوله بكافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في طلب الاكتتاب في هذه النشرة.
- التعهد بأنه لن يقوم بإلغاء أو تعديل طلب الاكتتاب بعد تقديمه إلى وكيل المقاصة والايداع.
- إقرار المُكتَتِب من الأشخاص الاعتبارية – وعلى مسئوليته التامة – بأنه قد تم استيفاء كافة الاجراءات والحصول على جميع الموافقات اللازمة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون لتمكينه من تقديم طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته المقررة في نشرة الاكتتاب أو التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب وبما في ذلك موافقة مجلس الادارة والجمعية العامة – بحسب الأحوال – بالنسبة للشركات المساهمة.

حق أولوية الاكتتاب

حق الأولوية في الطرح مقصور على أصحاب الأسهم المُصدرة الحالية المسجلين في ختام يوم الاستحقاق بتاريخ 25 نوفمبر 2021، أي المساهمين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك في تاريخ السجل وحاملي حقوق الأولوية الذين آلت إليهم حقوق الأولوية في الاكتتاب خلال فترة تداول حقوق الأولوية الواردة في هذه النشرة . وللتوضيح، فإن أي تداول على أسهم البنك قبل تاريخ السجل والتي لا يتم اكتمال عملية تسويتها لدى البورصة في تاريخ السجل. وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي البنك، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد المساهمين المؤهلين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك بتاريخ السجل. ويحق لكل مساهم مؤهل ولكل حامل لحق الأولوية التقدم بطلب الاكتتاب في 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة)من الأسهم المصدرة والمملوكة للمساهم المؤهل كما في **تاريخ السجل**.

الاكتتاب الكلي أو الجزئي في أسهم الطرح للمساهمين المؤهلين وحاملي حقوق الأولوية(خلال فترة ممارسة حق الأولوية)

يقوم كل من المساهم المؤهل وحامل حق الأولويةخلال فترة ممارسة حق الأولوية والذي يرغب في استخدام حقه الكامل في الاكتتاب في أسهم الطرح المخصصة له بتقديم نموذج طلب الاكتتاب مرفقاً بالمستندات المطلوبة وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء فترة الاكتتاب.

ولا يجوز الاكتتاب في كسور الأسهم، التي سوف يتم تدويرها إلى أقرب عدد صحيح.

في حال عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح المخصصة للمساهمين المؤهلين ولحاملي حقوق الأولوية، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى المساهمين المؤهلين وإلى حاملي حقوق الأولوية الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المساهمون المؤهلون وحاملو حقوق ألأولوية الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم في حالة تغطية أسهم الطرح. سوف يتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وُجدت) إلى المكتتبين الذين اكتتبوا في أسهم الطرح دون احتساب أية أرباح لهم أو عمولات أو استقطاعات أو حجز من مدير الاصدار.

إذا لم يرغب المساهم المؤهل أو حامل حق الأولوية في اللجوء إلى استخدام حق الاكتتاب في أسهم الطرح فليس عليه اتخاذ أي اجراء.

إذا رغب المساهم المؤهل أو حامل حق الأولوية في الاكتتاب في بعض وليس في كافة ما هو مخصص له من أسهم الطرح، عليه تقديم طلب اكتتاب مرفقاً بالمستندات المطلوبة الأخرى وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء فترة الاكتتاب. ولا يجوز الاكتتاب في أسهم الطرح المخصصة للمساهم المؤهل وصاحب حق الأولوية وأسهم الطرح الإضافية أكثر من مرة واحدة، وللإيضاح يمكن للمكتتب المؤهل أن يكتتب مره اثناء فترة حق

الأولوية ومره واحده أخرى خلال فتره الاكتتاب العام (إن وجدت) ولا يجوز للمكتتبين خلال فترة الاكتتاب العام الاكتتاب أكثر من مره واحدة وفي حالة التكرار خلال نفس فتره الاكتتاب سيتم استبعاد جميع طلبات المكتتب المكررة بالكامل.

عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين في أسهم الطرح

سيتعرض المساهمون المؤهلون الذين لا يشاركون في الاكتتاب في أسهم الطرح خلال فترة ممارسة حق الأولوية لانخفاض نسبة ملكيتهم في رأس مال **الجهة المُصدرة** بالإضافة قد يواجهون تغييرا في قيمة أسهمهم الحالية.

رفض طلب الاكتتاب

تحتفظ كل من **الجهة المُصدرة ووكيل المقاصة والايداع** بحق رفض طلبات الاكتتاب في أسهم الطرح كلياً أو جزئياً ودون أدنى مسئولية عليهما إذا تبين مخالفته لأحكام القانون واللوائح المطبقة أو لشروط وأحكام الاكتتاب ونشرة الاكتتاب أو في حال عدم الالتزام التام والدقيق بتعليمات الاكتتاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم مطابقة المبلغ المسدد لعدد الأسهم المطلوب الاكتتاب بها، إذا لم يرفق بالطلب المستند الدال على سداد كامل قيمة الأسهم المكتتب بها، عدم سداد المكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب دفعة واحدة في وقت الاكتتاب (في حالة سداد مقابل الاكتتاب عن طريق التحويل البنكي)، فسيتم الغاء الطلب إذا لم يتم التحويل خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم طلب الاكتتاب، أو إذا كانت بياناته غير دقيقة، غير كاملة أو غير واضحة أو غير مقروءة أو متضمنة معلومات غير صحيحة أو إذا كان طلب الاكتتاب مكررا أو إذا لم يستوفي الشروط والواجبات المبينة في كل من نشرة الاكتتاب ونموذج طلب الاكتتاب.

في حالة وجود أي اختلاف في بيانات المكتتبين عن البيانات المسجلة بالهيئة العامة للمعلومات المدنية يحق للمصدر أو وكيل المقاصة والايداع استبعاد هذه الطلبات من عملية التخصيص دون أدنى مسؤولية على المصدر او وكيل المقاصة والايداع، مالم يرفق مع المستندات أسباب الاختلاف.

لن يتم قبول الطلبات التي تقدم بأي وسيلة تهدف إلى إخفاء عمليات الاكتتاب الصوري أو الوهمي أو بغير ذلك من الطرق، دون أدنى مسؤولية على المصدر أو وكيل المقاصة والايداع.

التخصيص وفائض الاكتتاب

أولاً فترة ممارسة حق الأولوية:

يحق للمساهم المؤهل ولحامل حق الأولوية الاكتتاب بنسبة 26.984% (ستة وعشرون بالمائة وتسعمائة وأربع وثمانون جزءاً من الواحد بالمائة) من الأسهم المُصدرة التي يملكها المساهم المؤهل. في حال عدم اكتمال الاكتتاب في جميع أسهم الطرح المخصصة للمساهمين المؤهلين ولحاملي حقوق الأولوية، يتم تخصيص أسهم الطرح غير المكتتب فيها إلى المساهمين المؤهلين الذين اكتتبوا في عدد من أسهم الطرح يفوق النسبة المخصصة لهم بالاستناد إلى عدد الأسهم المُصدرة الحالية المملوكة من المساهم المؤهل. في حال تم تغطية أسهم الطرح في الأسهم الإضافية غير المكتتب فيها يفوق عدد أسهم الطرح الإضافية المتوفرة، يتم تخصيص أسهم الطرح الإضافية إلى المساهمين المؤهلين على الوجه المبين بهذه النشرة. وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في التصرف في كسور الأسهم وفقاً لسلطتها التقديرية. وفي حالة عدم اكتمال الاكتتاب يتم فتح باب الاكتتاب العام بفائض الأسهم.

ثانياً فترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم:

يحق للمكتتب خلال فترة الاكتتاب العام بفائض الأسهم الاكتتاب بأي عدد من الأسهم يرغب بها وفي حال كان إجمالي الأسهم المكتتب بها أقل من عدد الأسهم المطروحة (أي المتبقية من مرحلة اكتتاب حق الأولوية) يتم تخصيص الأسهم المُكتَتَب بها بالكامل. أما في حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب بها عن عدد الأسهم المطروحة (أي المتبقية من مرحلة اكتتاب حق الأولوية) يتم تخصيص الأسهم إلى المساهمين نسبة وتناسب بناءً على نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى إجمالي عدد الأسهم المكتتب بها، وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح. وتحتفظ الجهة المصدرة بالحق في التصرف في كسور الأسهم وفقاً لسلطتها التقديرية.

تعلن **الجهة المُصدرة** عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ نهاية الاكتتاب وستقوم بسداد فائض مبالغ الاكتتاب دون أرباح إلى المكتتبين من دون استقطاع أي رسوم أو مصاريف في التاريخ المحدد من **الجهة المُصدرة**.

هذه ويجدر التنويه بأنه ليست هناك أية تأكيدات أو ضمانات بوجود أو توفر أسهم إضافية.

رد المبالغ إلى المكتتبين

سيتم عمل اللازم لرد مبالغ الاكتتاب عن الطلبات المرفوضة ومبالغ فائض الاكتتاب دون أرباح أو مصاريف أو خصومات إلى المكتتبين وذلك خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص، ولن يكون البنك ملتزماً بالتعويض المادي تجاه أي من المكتتبين وذلك في حال تجاوز هذه المدة، وستكون آلية إرجاع هذه المبالغ إما عن طريق التحويل البنكي على الحساب المحدد بطلب الاكتتاب أو إصدار شيك (في حالة وجود ما يمنع من تحويل المبلغ على الحساب المحدد بطلب الاكتتاب) ويتم استلامه من مقر الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية ببرج أحمد.

وفي حال إلغاء الطرح كلياً أو جزئياً، يقوم البنك بإيداع مبالغ الاكتتاب في حساب مصرفي غير منتج للأرباح لديه حتى تاريخ إعادة المبالغ إلى المكتتبين، وذلك بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة."

قابلية تحويل أسهم الطرح

لا يجوز تحويل أسهم الطرح إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

تداول أسهم الطرح

بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي لأسهم الطرح واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم إصدار إيصال رصيد أسهم ليتم إدراجها وتداولها في بورصة الكويت للأوراق المالية دون أي قيد على غرار الأسهم المُصدرة.

الجدول الزمني المتوقع

الحدث	التاريخ
تاريخ الأستحقاق	**25 نوفمبر 2021**
الجدول الزمني لتداول حقوق الأولوية	**من يوم 28 نوفمبر 2021 الى يوم 5 ديسمبر 2021**
تاريخ بداية فترة الاكتتاب من خلال ممارسة حق الأولوية	**28 نوفمبر 2021**
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب من خلال ممارسة حق الأولوية	**12 ديسمبر 2021**
تاريخ بداية فترة الاكتتاب العام في فائض الأسهم المتبقية من فترة ممارسة حق الاولوية	**19 ديسمبر 2021**
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب	**30 ديسمبر 2021**
تخصيص أسهم الطرح	خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ نهاية الاكتتاب
رد مبالغ الاكتتاب إلى المكتتبين	خلال 5 (خمسة) أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص
تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت	سيتم إدراجها في بورصة الكويت بعد استكمال كافة إجراءات التنظيمية اللازمة

أسس احتساب سعر السهم وعلاوة الإصدار

قام البنك بتعين مستشار استثمار معتمد من هيئة أسواق المال (شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت) لتقييم القيمة العادلة لصافي حقوق الملكية لبنك وربة وذلك لغرض زيادة رأس المال ولغرض تقديم تقرير مستقل لهيئة أسواق المال.

ووفقا لتقرير التقييم، فإن نطاق تقييم حقوق الملكية لبنك وربة يتراوح من 169 (مائة وتسعة وستون) فلس للسهم الواحد إلى 246 (مائتي وستة وأربعون) فلس للسهم الواحد، وبالتالي يقدر متوسط سعر التقييم بمبلغ 202 (مائتي واثنين) فلس للسهم الواحد. وتم تحديد سعر الإصدار بمبلغ 195 (مائة وخمسة وتسعون) فلس، وذلك لجذب المساهمين للاكتتاب في زيادة راس المال والذي يصب في صالح المساهمين ويعزز مشاركتهم في زيادة رأس المال.

وقد تم استخدام عدة منهجيات للوصول إلى نطاق التقييم الذكور أعلاه، وتم الاعتماد على البيانات المالية التاريخية المدققة خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018 حتى 2020، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، والمعلومات التاريخية ومعلومات الإدارة المتوقعة، والتي تشمل بيان الدخل والميزانية العمومية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018 إلى 2025 والمعلومات المتاحة للعامة وقواعد البيانات المعرفية للاطراف الخارجية.

وتتلخص تلك المنهجيات في التالي:

- التدفقات النقدية المخصومة — Discounted Cash Flows (DCF)
- المقارنات السوقية — Market Comparables
- متوسط السعر المرجح بحجم التداول — Volume Weighted Average Price

ويلخص الجدول التالي نتائج التقييم المستقل المعد من قبل شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت:

منهجية التقييم	القيمة الإرشادية (بالألف دينار كويتي)	سعر السهم (دينار كويتي)
التدفقات النقدية المخصومة	265,729	0.165
المقارنات السوقية	302,334	0.192
متوسط السعر المرجح بحجم التداول	387,450	0.246
القيمة الإرشادية لحقوق الملكية		**0.202**

استخدام عوائد الطرح

ستتم الإستفادة/استخدام متحصلات زيادة رأس المال في الجوانب التالية:

- تعزيز قاعدة رأس المال الرقابي للبنك مما يساهم في الالتزام بالحدود الرقابية ذات الصلة.
- تعزيز الاستدامة والكفاءة وذلك ضمن الأنشطة المصرفية الأساسية .
- تحقيق النمو المستهدف في أعمال البنك وأصوله طبقا لاستراتيجية البنك للسنوات القادمة.

معلومات عن الجهة المصدرة

1. نظرة عامة

اسم المصدر	بنك وربة ش.م.ك.ع
الشكل القانوني للجهة المصدرة:	شركة مساهمة كويتية عامة
عنوان مقر المركز الرئيسي للبنك	شرق - برج الراية، - الدور ميزانين 1 .شارع عمر بن الخطاب ص.ب 1220 الصفاة 13013 الكويت
العنوان البريدي للبنك	ص.ب 1220، الصفاة 13013، الكويت
تاريخ ومحل التأسيس:	17 فبراير 2010، الكويت
رأس المال المصدروالمدفوع	157,500,000 (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف) دينار كويتي
التشريع الذي تأسس بناء عليه البنك	أسس البنك الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة عملاً بنص المادة الأولى/أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 في شأن تأسيس شركة مساهمة تزاول المهنة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقرار مجلس الوزراء رقم 716 / أولاً باجتماعه رقم 34-2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 وبصفتها نائبه عن حكومة دولة الكويت ، وفي تاريخ 2009/9/15 صدر المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم بنك وربة هي شركة مساهمة كويتية طبقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 2012 والذي تم إلغاؤه وإصدار القانون رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وللقانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وتعديلاته والقانون رقم 30 لسنه 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وتم تسجيله في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010.
التشريع الذي يعمل بموجبه البنك	يعمل البنك حالياً وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنه 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، والقانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له والقانون رقم 30 لسنه 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنه 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. والقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

2. وصف تفصيلي للأنشطة الرئيسية للمصدروأي عوامل استثنائية أخرى لها تأثير جوهري على هذه الأنشطة

المجموعة المصرفية للأفراد (RBG)

تسير مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على المسار الصحيح ووفقاً للخطة الإستراتيجية لبنك وربة عندما يتعلق الأمر بالأهداف المالية والمبادرات الغير مالية. خلال النصف الأول من عام 2021، نمت محفظة ودائع العملاء بنسبة 25٪ عبر منتجاتها المتنوعة من الحسابات والودائع الثابتة ، حيث زاد صافي ربح المجموعة بشكل ملحوظ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

من أهم الأسس الإستراتيجية للمجموعة هو تحقيق التوازن بين التوسع والانتشار لتسهيل الوصول للعملاء، ولتحقيق ذلك قام البنك بإفتتاح عدد 3 أفرع جديدة خلال عام 2021 في كل من منطقة العديلية الذي يضم قسم مخصص لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة "الماسي"، منطقة جابر العلي ومنطقة حابر الأحمد، ليبلغ عدد الأفرع الحالية 17 فرع وأيضاً فرع آخر قيد التطوير في مناطقة أبو فطيرة المقرر افتتاحه قبل نهاية عام 2021. ومن المتوقع زيادة عدد الأفرع بمقدار فرعين آخرين بحلول عام 2022، بحيث يكون جميع هذه الأفرع في مناطق سكنية. علاوة على ذلك، تمتلك المجموعة فريقاً للمبيعات المباشرة، بما في ذلك موظفي المبيعات الموجودين في جميع وكالات السيارات الرئيسية الذين يقومون بتسويق المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الجدد والحاليين. يسعى بنك وربة إلى توسعة نطاق حدوده مع العملاء وذلك من خلال توفير خدمات عبر فرع المطار الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ومن خلال مركز الاتصال وأيضاً عبر توفير ثلاثة أجهزة بنكية كاملة الوظائف (EBM) تمكن العملاء من فتح حسابات جديدة وإصدار بطاقات مسبقة الدفع والعديد من الخدمات الأخرى. كما وفر بنك وربة ما يزيد عن 100 جهاز صراف آلي موزع على 17 فرع وأيضاً العديد من المواقع الاستراتيجية خارج الفروع.

أحد الشرائح الرئيسية للمجموعة هو شريحة "الماسي" وهي تخص العملاء أصحاب الملاءة المالية حيث يتم تقديم خدمات مصرفية خاصة لتلك الشريحة . يوجد ثلاثة مواقع مخصصة لعملاء الماسي وهم: فرع المكتب الرئيسي في برج الراية ، فرع الشهداء وفرع العديلية الذي تم افتتاحه مؤخرًا . أظهرت حسابات الماسي زيادة في الودائع بنسبة 17٪، ومن باب التنويع سيتم قريبًا تقديم خدمات وصناديق جديدة لعملائنا لتنويع مصادر الإيرادات. ميز بنك وربة عملاء حساب الماسي بأن قام بإطلاق اول بطاقة MasterCard Elite ثنائية الشريحة (السحب والائتمان) في العالم وهي حصريا لتلك الشريحة. بالإضافة إلى شريحة "بلوم" التي قامت المجموعة بتجديدها بالكامل في نهاية عام 2020 وهي شريحة لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و25 عامًا. شريحة عملاء بلوم يتمتعون بالعديد من المميزات التي لا حصر لها مثل واجهة تطبيق الهاتف النقال المخصصة لهم، وتصميم فريد للبطاقة المصرفية، وأيضاً السحوبات الشهرية الخاصة بهم، بالإضافة إلى خصومات متنوعة من خلال الشراكات الإستراتيجية والعديد من المميزات الأخرى لزيادة محفظة حسابات الشباب وفقًا للخطة الإستراتيجية للمجموعة.

ومن الركائز المهمة لدى بنك وربة هو توفير وتطوير الخدمات الإلكترونية، لذلك يعمل البنك على مدار السنة لتحسين وتطوير الخدمات الإلكترونية. وعليه تتوفر منصة تطبيق بنك وربة في كل من متجر شركة أبل واندرويد. من الخدمات المهمة والفريدة لدى البنك هي خدمة " Onboarding وهي تتيح لغير عملاء بنك وربة بفتح حساب جديد بكل سهولة من خلال اتباع خمس خطوات بسيطة ،أيضا يتميز تطبيق بنك وربة بالقدرةعلى فتح حسابات التوفير، وديعة السنبلة، وطلب بطاقة ائتمان جديدة، بطاقة مسبقة الدفع وسداد الفواتير والكثير من الخدمات الأخرى. أحدث الإضافات داخل التطبيق هي خدمة التحويل السريع الأولى من نوعها في الكويت، والمدعومة من شركة ماستر كارد، تقدم الخدمة عرضًا فريدًا للعديد من قنوات الدفع المتعددة، وبأسعار تنافسية، والقدرة على تتبع المدفوعات وتحويلها إلى المستفيدين دون أي رسوم عمليات إلى أكثر من 30 دولة. كما يتوفر برنامج ولاء بشكل رقمي للعملاء باسم "المخبة" من خلال تطبيق بنك وربة والذي يمكنهم من جمع النقاط واستخدامها للاستفادة من الخدمات المتوفرة في تطبيق بنك وربة أو لشراء منتجات من شركائنا منها إمكانية تحويل النقاط إلى أميال لدى الخطوط الجوية الكويتية. بالإضافة إلى ذلك ، يقدم التطبيق خدمة "وربة أوتو" وهو عبارة عن كتالوج سيارات عبر الإنترنت بالشراكة مع "تطبيق موتري" يعرض نماذج سيارات مفصلة تساعد مستخدمي تطبيق عملاء وربة / غير عملاء وربة على عرض جميع عروض السيارات.

المجموعة المصرفية للشركات (CBG)

انطلاقا من دور المجموعة المصرفية للشركات في تقديم خدماتها لعملاء بنك وربة التجاريين سواء الشركات أو المؤسسات أو الأفراد, شهد العام 2020 توسعاً في القطاعات المستهدفة و الخدمات البنكية المقدمة من المجموعة لعملائها, حيث نجحت في تحقيق نمواً ملحوظاً في محفظتها التمويلية من خلال استهداف قطاعات حيوية متنوعة في السوق المحلي وتحقيق التوازن المستهدف بين التسهيلات النقدية وغير النقدية مع المحافظة على مستويات منخفضة من المخاطر .

وعلى الرغم من الاحتياطات الصحية والاغلاقات للاعمال التجارية بسبب جائحة فيروس كورونا COVID-19 إلا أن المجموعة المصرفية للشركات في بنك وربة استطاعت خلال تلك الفترة ان تكون منافس قوي بالسوق المصرفي بفضل التميز بالخدمة والتعامل بمهنية عالية من خلال فريق من الكوادر ذوي الخبرة والأداء المتميز. وقد نجحت المجموعة بالاستمرار في المحافظة على تحقيق التوسع المستهدف مع المحافظة على أعلى معايير الجودة بمحفظتها الائتمانية وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

كما تمكنت المجموعة المصرفية للشركات خلال العام 2020 في تعزيز مبدأ التنويع وزيادة التركيز على قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة للاقتصاد المحلي مثل قطاع المقاولات والتجزئة والمشاريع المتوسطة والصغيرة، وتم تحقيق نمو في حجم محفظة المجموعة بنسبة بلغت 17 % لعام 2020 وهذا يمثل نجاح آخر وضعها ضمن أكثر المحافظ الائتمانية جودة وانتظاما على المستوى المحلي إلى جانب الزيادة في شريحة العملاء الجدد.

واصلت المجموعة تقديم منتجات وخدمات تمويلية متطورة لعملائها من خلال فريق دعم متخصص من ضمن المجموعة يتكون من كوادر تتمتع بالخبرة وجودة الاداء حيث يعمل هذا الفريق على تلبية كافة متطلبات واحتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات المالية الحديثة، وخصوصا الخدمات الالكترونية، وذلك لمواكبة التطور السريع والطلب المتزايد من العملاء لهذه الخدمات التي تحسن من كفاءة العمل وسرعة انجاز المعاملات. يهدف هذا الفريق إلى خدمة العملاء على أساس متكامل (360 درجة) بمعنى أننا نضع العميل في بؤرة الاهتمام والرعاية لتلبية جميع الخدمات المصرفية بشكل سلس وخالي من العوائق ونقدم للعملاء مجموعة شاملة من منتجات البنك التمويلية والمصرفية الخاصة بالشركات، بالإضافة إلى تطبيق منهج التسويق الشامل والمتكامل عن طريق عرض وتسويق المنتجات والخدمات الاستثمارية والخدمات المصرفية للأفراد .

أما على صعيد المنتجات والخدمات، فقد تم تطوير عدد من الخدمات من أهمها الموقع المخصص للخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت والذي أصبح ينافس على تقديم أكبر عدد من الخدمات المصرفية على مستوى البنوك المحلية وبإذن الله سيشهد موقع الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت المزيد من التطوير خلال العام 2021 لتوفير المزيد من الخدمات والحلول بسهولة وسرعة لعملائنا الكرام. كما تم خلال العام 2020 زيادة عملاء المنتج التمويلي الجديد للشركات وهو خاص لتمويل موردي مراكز البيع ومن المتوقع استمرار نمو هذه الشريحة في الاعوام المقبلة. كما شهد العام 2020 تطوراً وتوسعاً في عمليات التمويل للعقارات السكنية وكذلك القسائم الصناعية، وتتوقع المجموعة المزيد من فرص التوسع في هاتين الشريحتين في العام 2021.

إنّ المجموعة المصرفية للشركات لديها فرص توسع متعددة في مجالات تمويلية وقطاعات اقتصادية إضافية، وتستمر المجموعة في تقييم هذه الفرص حسب استراتيجيات مدروسة ومتوازنة لتطبيقها خلال الفترات القادمة حيث قامت المجموعة بتجهيز البنية التحتية لضمان استمرارها في تنفيذ تلك الأهداف.

المجموعة المصرفية للاستثمار (IBG)

المجموعة المصرفية اللاستثمار هي المسؤولة عن إدارة الأنشطة المصرفية الدولية للبنك ومحفظة الاستثمار الخاصة للبنك. تستثمر IBG على مستوى العالم عبر فئات أصول متعددة ومجموعة متنوعة من القطاعات. وقد تم توجيه الأنشطة الاستثمارية للبنك لتعزيز جودة أصوله مع الحفاظ على عائد معدل للمخاطر صحي من محفظته الاستثمارية. شهدت المجموعة نموًا وإنجازات مختلفة عبر أنشطتها التجارية في التمويل المهيكل والمشترك والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والمحافظ الاستثمارية على الرغم من التقلبات السياسية والاقتصادية المستمرة التي تشهدها المنطقة. وتسلط هذه الإنجازات الضوء على قدرات المجموعة وقدرتها على النمو في ظل ظروف السوق الصعبة.

قطاع المصرفي الدولي (IBD)

وقد تم إنشاء القطاع المصرفي الدولي ("IBD") للعناية بسوق رأس المال الدين بالإضافة إلى التمويل المهيكل والتمويل عبر الحدود للبنك من خلال تطوير علاقات المؤسسات المالية المحلية والدولية والحفاظ عليها، فضلاً عن ضمان الكفاءة والتآزر ومواءمة خطوط الأعمال، حيث تم إعادة هيكلة إدارة التمويل المهيكل والمشترك ("SSF") وإدارة أسواق رأس المال الدين ("DCM") وإدارة المؤسسات المالية ("FID") لتكون تحت مظلة IBD وبعد عام 2020 عامًا استثنائياً حيث واجه العالم تحديات وعقبات لم يكن من الممكن توقعها. وبعون الله نجحت IBD بإجراء معاملات عالية الجودة في ظل ظروف السوق الصعبة

إدارة التمويل المهيكل والمشترك

إدارة التمويل المهيكل والمشترك والمتخصصة في عدة مجالات لتمويل الشركات بما في ذلك تمويل: الطيران، المشاريع، المهيكل، المشترك وتمويل عمليات الدمج والاستحواذ. في سوق التمويل المهيكل والمشترك، انتهز بنك وربة فرصًا لتعيينه كمدير ترتيب رئيسي ("MLA") في العديد من المعاملات التي تشمل التسهيلات البارزة مثل:

- وكيل استصناع إجارة في صفقة تمويل 275 مليون دولار أمريكي لمشروع خلايا طاقة شمسية 500 ميغاواط في سلطنة عمان (عبري-2)
- MLA في صفقة تمويل بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمحطات Q، وهو مشروع مشترك بين شركة قطر لإدارة الموانئ (موانئ) والملاحة القطرية (ملاحة) لإدارة المرحلة الأولى من ميناء حمد في قطر
- وكيل استصناع إجارة في صفقة تمويل 541 مليون دولار أمريكي لمشروع DEWA V Solar IPP

وفي عام 2020، انخفضت دفاتر التمويل المهيكل والمشترك بنسبة 11.5 في المائة من حيث القيمة مقارنة بعام 2019، من 394.42 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2019 إلى 348.79 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2020. ونتيجة لوباء كوفيد-19، تم تعليق العديد من المعاملات و/أو إلغاؤها في نهاية المطاف.

إدارة أسواق رأس المال الدين

لدى إدارة أسواق رأس المال الدين خبرة كبيرة في مجال إعداد وهيكلة وتسعير وتوزيع الأوراق المالية لسوق رأس المال الإسلامي للدين (الصكوك). تمكنت الإدارة من الحصول بنجاح على ثلاث تعيينات كمدير إصدار رئيسي مشترك، ومدير سجل اكتتاب مشترك في إصدارات الصكوك الأولية: 700 مليون دولار أمريكي لبنك بوبيان، و400 مليون دولار أمريكي لشركة دار الأركان للتطوير العقاري، و600 مليون دولار أمريكي للمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص (ICD).

وفي 31 ديسمبر 2020، ووفقا لجداول دوري إصدار الصكوك الدولية في بلومبرج، كان البنك لديه حصة سوقية قدرها 0.7٪ من سوق إصدار الصكوك العالمية، وكان في المرتبة 28 من أصل 49.

وفي عام 2020، انخفضت محفظة الدخل الثابت للبنك (التي تتألف من استثمارات الصكوك) بنسبة 27 في المائة من حيث القيمة مقارنة بعام 2019، من 317.5 مليون دينار كويتي في عام 2019 إلى 231.5 مليون دينار كويتي في عام 2020. وكان ذلك نتيجة للمبيعات الاستراتيجية من المحفظة والتي أسفرت عن مكاسب تداول بلغت 7.9 مليون دينار كويتي في عام 2020.

إدارة المؤسسات المالية

تدعم إدارة المؤسسات المالية الوعي المؤسسي للعلامة التجارية للبنك ومكانتها في الصناعة المصرفية المحلية والدولية. ركزت إدارة المؤسسات المالية، التي تدير علاقات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، على زيادة شبكتها المصرفية المراسلة في المناطق والبلدان المستهدفة في عام 2020 لزيادة حجم الأعمال في جميع العمليات المصرفية وتلبية الاحتياجات المصرفية الدولية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من خلال شبكة المراسلين العالمية المتنوعة.

قسم الاستثمار التملكي (PID)

يدير قسم الاستثمار التملكي الاستثمارات الاستراتيجية والمملوكة للبنك عبر فئات أصول متعددة. ويتبع قسم الاستثمار التملكي نهجا منضبطا في إدارة محفظة الاستثمارية للمملوكة للبنك. ويتبع القسم استراتيجية مجموعة توزيع الأصول لـ IBG في توزيع رأس المال عبر فئات الأصول المتعددة بناءً على العائد المتوقع طويل الأجل وتقلب كل فئة من فئات الأصول. تتم مراقبة ميزانية المخاطر الخاصة بالمحفظة بشكل دوري بناءً على أهداف البنك والتسامح تجاه المخاطر والتقلبات. استنادًا إلى تخصيص الأصول الاستراتيجية، تقوم مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار بوضع إستراتيجية للتوزيع المتنوع عبر فئات الأصول والجغرافيا بينما تراقب باستمرار القيمة الإجمالية للمخاطر (VaR). يتيح ذلك عملية استثمار أكثر منهجية من منظور إدارة الأصول والخصوم، مما يتيح حصاد أعلى مستويات الربحية.

يعمل قسم الاستثمار التملكي من خلال إدارة الاستثمار العقاري وإدارة الاستثمار المباشر.

إدارة الاستثمار العقاري

أظهرت الإدارة التزامًا راسخًا بتنمية استثماراتها العقارية العالمية وفقًا لاستراتيجية تخصيص الأصول الخاصة بـ IBG. ونمت الاستثمارات العقارية الإجمالية للبنك بنسبة 13.1% على أساس سنوي من 122 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2019 إلى 138 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2020. تمت إضافة عقار جديد متعدد العائلات من الدرجة الأولى إلى المحفظة العقارية في الربع الأول من عام 2020 والواقع في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية باستثمار في رأس المال بقيمة 27.4 مليون دولار أمريكي. كما تم الاستثمار في اثنين من العقارات التطويرية متعددة العائلات واثنين من العقارات الراقية متعددة العائلات ذات القيمة المضافة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما استثمرت 15.5 مليون دولار أمريكي في أربعة صناديق عقارية خاصة متنوعة عالميًا.

وفي عام 2020 ، نجحت إدارة الاستثماز العقاري أيضًا في بيع برج وربة في دولة الكويت محققًا مكاسب رأسمالية تزيد عن 2.8 مليون دينار كويتي. ومع نهاية عام 2020 ، يوجد لدى البنك عقاراً واحداً مملوك بالكامل بجانب 16 عقارًا دوليًا في إطار هيكل مشروع مشترك والذي يتنوع جغرافياً عبر عدة ولايات ومدن ذات نمو مرتفع مثل أتلانتا، فينيكس، دنفر، نورث كارولينا، بيتسبيرج، دالاس، فيلادلفيا وويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية، لندن الكبرى في المملكة المتحدة ودبلن وكورك في أيرلندا. تقع الأصول في مواقع استراتيجية core and core plus في الأسواق الفرعية ، ومجمعات مكاتب أعمال مزدهرة وأسواق الضواحي ذات النمو المرتفع ، وكلها مدعومة بأسس اقتصادية وديموغرافية قوية.

إدارة الاستثمار المباشر

تقوم الإدارة بإدارة الاستثمارات الاستراتيجية والمملوكة للبنك عبر فئات أصول متعددة. ويتبع القسم استراتيجية مجموعة توزيع الأصول لـ IBG في توزيع رأس المال عبر فئات الأصول المتعددة بناءً على العائد المتوقع طويل الأجل وتقلب كل فئة من فئات الأصول. تتم مراقبة ميزانية المخاطر الخاصة بالمحفظة بشكل دوري بناءً على أهداف البنك والتسامح تجاه المخاطر والتقلبات. استنادًا إلى تخصيص الأصول الإستراتيجية ، تقوم مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار بوضع إستراتيجية للتوزيع المتنوع عبر فئات الأصول والجغرافيا بينما تراقب باستمرار القيمة الإجمالية للمخاطر (VaR). يتيح ذلك عملية استثمار أكثر منهجية من منظور إدارة الأصول والخصوم، مما يتيح حصاد أعلى مستويات الربحية.

إدارة المحافظ والصناديق

وتماشيا مع تطلعاته الاستراتيجية ومهمته في تقديم حلول مالية محسنة لعملائه، حصل البنك على خمس تراخيص من هيئة اسواق المال: مدير نظام استثمار جماعي، وإدارة المحافظ، ومستشار استثمار، ووكيل اكتتاب، وأمين حفظ.

مجموعة الخزينة

وتواصل مجموعة الخزينة مسار نموها بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبنك على الرغم من التحديات التي يفرضها وباء "كوفيد-19" المستمر.

وعلى المستوى الكلي، حدث انخفاض حاد في أسعار السوق أعقبه ضغط للهوامش مع اندفاع المستثمرين إلى تأمين العائدات في بيئة ذات معدلات منخفضة تاريخيا. ومن الجدير بالثناء أن بنك الكويت المركزي اتخذ موقفا حكيما للغاية ولكنه تيسيري لضمان الاستقرار في النظام المالي المحلي. ولا تزال أسعار السوق قائمة عند مستويات تشجع الودائع في حين أن البدلات المؤقتة المسجلة على البنوك في فترة توقفها مع السيولة التنظيمية ومتطلبات رأس المال التي تكفل عدم حدوث أي تعطيل في النظام المصرفي وأنها يمكن أن تدعم احتياجات الاقتصاد المحلي.

وعلى غرار السيناريو العالمي، سجل الناتج المحلي الإجمالي في الكويت نموا سلبيا بنسبة 8.9٪ في عام 2020، ولكن من المتوقع أن يتعافى في عام 2021 بمعدل نمو متوقع يبلغ 0.7٪ (توقعات صندوق النقد الدولي) مع تعافي الاقتصاد من آثار الوباء العالمي. كما شهد الدينار الكويتي قوة بنسبة 1.8٪ مقابل الدولار الأمريكي خلال الاثني عشر شهرا الماضية بالتزامن مع الضعف العام لدولار الولايات المتحدة الامريكيه وانتعاش أسعار النفط الخام بعد أدنى مستوياتها التي شهدتها في عام 2020.

وقد واجهت خزانة البنك بنجاح تداعيات تفشي الوباء من خلال نشر "خطة استمرارية تصريف الأعمال" خلال فترة الإغلاق الكامل وشبه المغلق لفترات طويلة. وقد ضمن ذلك عمليات متواصلة على الرغم من الظروف الصعبة، مما أدى إلى تلبية البنك لجميع احتياجات عملائه.

وقد أدت الإدارة النشطة للمسؤولية إلى انخفاض ملحوظ في تكلفة تمويل البنك وتحسن في أصول - انتشار الخصوم. استمرت الإيرادات من نشاط تداول العملات الأجنبية في النمو مع تركيز البنك على إنشاء أعماله من محفظة العملاء الحالية.

ومع تعافي الاقتصاد العالمي وعودة بعض مظاهر الوضع الطبيعي، من المتوقع أن تظل أسعار النفط الخام في حدود 65 إلى 75 دولارا للبرميل في عام 2022. إن نجاح حكومة الكويت في تحصين المجتمع على نطاق واسع من المواطنين والمقيمين سيدعم الانتعاش المستمر للاقتصاد المحلي.

للعوامل التالية تأثير جوهري على الأنشطة المبينة أعلاه:

- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك في تمويل العملاء الأفراد والشركات. وقد تؤدي زيادة الأصول المتعثرة (NPA) إلى تدهور حجم الائتمان ككل والتأثير على القدرة على منح مزيدًا من التمويل للعملاء الحاليين والجدد.
- يتركز انكشاف البنك لمخاطر الائتمان ذات الصلة بالذمم المدينة التمويلية في قطاع التشييد والعقارات، حيث إن أية أخبار سلبيه أو هبوط في هذا القطاع قد يؤثر بشكل جوهري على حجم الأعمال والائتمان.
- ويحاول البنك تعزيز صورة المخاطر لصفقات التمويل التي يتعامل معها من خلال طلب مخاطر الائتمان. وتتركز محفظة ضمانات البنك في العقارات؛ وقد يؤدي انخفاض قيمة الضمانات إلى انخفاض التغطية الجانبية وزيادة الخسارة نظرا للتخلف عن السداد.
- البنك مُعرض لمخاطر عدم توافر السيولة بشكل دائم أو أنها قد لا تكون متاحة إلا بتكاليف قد تؤثر سلبا على أعماله. تنطوي مخاطر السيولة على عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الأصول وإدارة التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل والوفاء بالتزاماته عند اللزوم، وستكون تكلفة مخاطر السيولة إما من حيث زيادة المطلوبات الجديدة بتكلفة أعلى، أو تصفية أصوله بنسبة خصم أعلى.
- البنك عرضة لمخاطر السوق ، والتي تتعلق بشكل أساسي بمخاطر معدل الربح ومخاطر العملة:
  - البنك مُعرض لمخاطر معدل الأرباح حيث ترتبط قيمة تمويل الدخل الثابت واستثمارات البنك بشكل عكسي بالمعدلات المرتفعة. يتم تمويل البنك لعملاء التجزئة على أساس التمويل بسعر ربح ثابت ويمكن أن تمتد فترة السداد لـ 15 عام. ونتيجة لذلك، فإن البنك مُعرض لمخاطر الحركة العكسية في معدلات الأرباح مما يؤثر على ربحية البنك.
  - البنك مُعرض لمخاطر السوق، والتي تكون في المقام الأول بسبب إنكشافات العملات الأجنبية، حيث إن أي حركة عكسية في الفوركس (تداول العملات الأجنبية) أو الانفتاح الزائد قد يؤثر سلبًا على الأعمال والربحية.
- يعمل البنك وفقًا لـ "المبادئ التوجيهية العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" والإرشادات التوجيهية ذات الصلة بـ "الممارسات السليمة للإدارة والرقابة على المخاطر التشغيلية". قد يؤثر أي خرق للعمليات وكذلك الممارسات الاحتيالية الداخلية والخارجية سلبًا على أداء البنك وسمعته.

- قد يتأثر نشاط البنك بالمخاطر القانونية والتي تنشأ نتيجة لعدم توافر المستندات أو الإخفاق في الحصول على الموافقات اللازمة من العملاء ممن يشتركون في أنشطة التداول لدى البنك، أو الاخفاق في التوقيع على العقود أو مخالفة البنك للقانون.
- كما يتعرض البنك لمخاطر الامتثال. وقد يكون للفشل في الامتثال للمتطلبات التنظيمية تأثير كبير على أداء البنك.
- يواجه البنك مستويات عالية من المنافسة لجميع منتجاته وخدماته في الكويت. على وجه الخصوص، ينافس البنك مع بنوك إسلامية محلية أخرى وقد تزداد هذه المنافسة.
- يعتمد التصنيف الائتماني للبنك على تصنيف دولة الكويت. قد يؤدي استمرار الانخفاض في أسعار النفط إلى خفض التصنيف الائتماني للبلاد وبالتالي يؤثر على تصنيف البنك. قد يؤدي انخفاض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع تكلفة التمويل للبنك
- يمتلك البنك محفظة خاصة من الاستثمارات في العقارات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. أي حركة سلبية في أسعار العقارات أو انخفاض في عوائد الإيجارات سوف تؤثر على الأعمال التجاريه والربحية
- يمتلك البنك محفظة خاصة من الاستثمارات في الصناديق والصكوك المتنوعة على مواقع جغرافية مختلفة. ستؤثر أي ظروف معاكسة في السوق على الأعمال والربحية

3. بيان حول اعتماد الجهة المصدرة على أي عملاء أو موردين محددين أو على أي حقوق براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية أخرى أو تراخيص أو عقود خاصة، تحظى أي منها بأهمية رئيسية في نشاط الجهة المصدرة.

لا يوجد

4. معلومات عن الاستثمارات الحالية للمصدر، إن وجدت، والمخاطر ذات الصلة بها.

- **الشركات التشغيلية الرئيسية ذات الأغراض الخاصة – المملوكة بالكامل للمجموعة**

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2020
شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	استثمار عقاري	سلطنة عمان	%100
شركة الثمار العمانية للتطوير	استثمار عقاري	سلطنة عمان	%100
شركة الكوت القابضة	استثمار عقاري	المملكة المتحدة	%100
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	الأوراق المالية	جزر الكايمان	%100

- **استثمارات أخرى**

نوع الاستثمار	القطاع	المنطقة الجغرافية
الاستثمارات العقارية	استثمار عقاري	الكويت، سلطنة عمان، المملكة المتحدة
مشاريع مشتركة	استثمار عقاري	عالمي
أوراق مالية	متعدد القطاعات	عالمي
صناديق ومحافظ	متعدد القطاعات	عالمي
صكوك	متعدد القطاعات	عالمي

المخاطر ذات الصلة

- ويمكن أن يتأثر البنك سلبا بمخاطر السوق الخارجة عن إرادته، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلب أسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات ومعدلات الربح.
- يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح، حيث ترتبط قيمة استثمارات الدخل الثابت للبنك و/أو العائد على التمويل عكسيا بارتفاع معدلات الربح، خاصة عندما تكون التزامات البنك قصيرة المدة وتخضع لشروط سعر السوق.
- يتعرض البنك لخطر أن السيولة قد لا تكون متاحة دائما أو قد تكون متاحة فقط بتكاليف قد تؤثر سلبا على أعماله. وتنطوي مخاطر السيولة على عجز البنك عن تمويل زيادة الأصول، وإدارة التغيرات غير المخطط لها في مصادر التمويل، والوفاء بالالتزامات عند الاقتضاء. وستكون تكلفة مخاطر السيولة هذه إما من حيث رفع الخصوم الجديدة بتكلفة أعلى أو تصفية أصولها بسعر خصم أعلى.
- يحتفظ البنك بمحفظة من الأوراق المالية. وأي تغييرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، على سبيل المثال نتيجة لتغير أسعار الأسهم، لها تأثير على حقوق الملكية والربحية في البنك.
- أسعار العقارات دورية بطبيعتها، ولكن أسعار العقارات العالمية لم تشهد أي تصحيح في السنوات ال 5-7 الماضية، ويبدو أن الإفراط في تقدير ما يبدو مع (أ) السيولة التي خلقتها السياسات النقدية السهلة لمحافظي البنوك المركزية العالمية؛ (ب) الأسعار التي تم الحصول عليها من قبل البنك المركزي العالمي. و(ب) معدلات الربح بشكل مصطنع. وقد أدت هذه العوامل إلى خلق فقاعات لم يسبق لها مثيل في جميع فئات الأصول المضاربة. هذه يمكن أن تنهار في ملء الوقت. ويعني ما ينتج عن ذلك من انعكاس لتقييمات الأصول على المدى الطويل أن يعرض بدرجة عالية من مخاطر السوق.

5. معلومات المطالبات، والإجراءات القضائية أو إجراءات التحكيم، سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو تم الادعاء بأنها متخذة ضد المصدر أو أي من شركاته التابعة، مما قد يكون له تبعات على وضعه المالي.

لا يوجد

6. المعلومات الأساسية لجميع العقود الرئيسية الخاصة بالمصدر أو الشركات التابعة له خلال السنتين السابقتين لتاريخ التقدم للمو ققة على نشرة الاكتتاب وأطراف هذه العقود، شريطة ألا تدخل ضمن العقود الاعتيادية التي تم إبرامها خلال سير العمل لدى المصدر.

لا يوجد

7. عدد وتفاصيل أي أوراق مالية تم إصدارها في السابق من قبل المصدر

صكوك بنك وربة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال

بناء قاعدة رأسمالية قوية يمثل الركيزة الأساسية لاستراتيجية بنك وربة حتى 2021، حيث يعتبر تعزيز قاعدة رأس المال أمراً حاسماً للبنك للحفاظ على مسار النمو واقتناص حصة سوقية ملائمة. ولهذه الأسباب، قرر مجلس إدارة بنك وربة الاستفادة من سوق الدين الدولي وإصدار أول صكوك للبنك ضمن الشريحة الأولى من رأس المال.

أصدر بنك وربة في 14 مارس 2017 أول صكوك بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لتعزيز الشريحة الأولى من رأس المال، وفقاً لصيغة المضاربة وبما يتوافق مع اتفاقية بازل 3. وقد حقق هذا الإصدار نجاحاً كبيراً حيث بلغت قيمة سجل الطلبات 1.3 مليار دولار أمريكي، بما يمثل أكثر من 5.3 أضعاف المبلغ المستهدف لتغطية الاكتتاب وأدى هذا الاصدار إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال إلى 26.31%. وقت الأصدار وتعتبر هذه الصكوك الأولى من نوعها في 2017 حيث أنها الصكوك الوحيدة الصادرة عن بنك كويتي. وتعبر هذه الصفقة عن ثقة المستثمرين في بنك وربة بصفة خاصة والقطاع المصرفي الكويتي بصفة عامة.

المصدر	شركة وربة الشريحة الأولى من رأس المال المحدودة (شركة معفاة)
المدين	بنك وربة ش.م.ك.ع
العملة/الشكل	دولار أمريكي/ معدل ثابت
الحالة	شهادات بنك وربة المضمونة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال
تصنيف المدين	موديز Baa2 / فيتش A+
تصنيف الإصدار	غير مصنف
المبلغ	250 مليون دولار أمريكي
تاريخ التسعير	7 مارس 2017
تاريخ استدعاء المصدر	14 مارس 2022 (تاريخ الاستدعاء الأول) أو أي تاريخ لدفع توزيعات الأرباح لاحق لذلك التاريخ وفقا للشروط المحددة للسداد
معدل الربح	6.500% سنويا حتى تاريخ الاستدعاء الأول وبعد ذلك يعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناء على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات"US Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنويا
الإدراج	بورصة إيرلندا وناسداك دبي
القانون المطبق	القانون الإنجليزي

عدد وتفاصيل إصدارات أسهم رأس المال وتوزيعات المنحة للبنك منذ التأسيس

تاريخ الإصدار	نوع الإصدار	إجمالي عدد الأسهم	القيمة (دينار كويتي)	نسبة الزيادة (%)	نوع الأسهم
17 فبراير 2010	رأس المال عند التأسيس	1,000,000,000	100,000,000	--	أسهم عادية
9 ديسمبر 2018	إصدار حقوق أولوية	500,000,000	90,000,000	50	أسهم عادية
27 أبريل 2020	أسهم منحة	75,000,000	7,500,000	5	أسهم عادية

8. وصف مختصر للمجموعة التي يكون المصدر عضو فيها، إن وجدت، وموقع المصدر منها.

لا تنطبق

9. بيان بأسماء المساهمين الذين يملكون حصة بنسبة 5% أو أكثر في رأس مال المصدر

الاسم	نوع الإفصاح	النسبة المئوية (%)
الهيئة العامة للاستثمار	مباشر وغير مباشر	25.538
شركة مجموعة الساير القابضة	مباشر	10.006
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشر	8.181
عبدالله صالح عبدالله الشلفان	مباشر	7.354

10. توزيعات الأرباح الخاصة بالجهة المصدرة

تم إصدار أسهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بعد موافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2020.

11. وصف موجز للمعاملات التي تم أو سيتم إجرائها من قبل أي طرف ذا علاقة

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في الميزانية العمومية المجمعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2020:

كافة المبالغ بالألف دينار الكويتي

	المساهمين الرئيسيين	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أطراف أخرى ذات علاقة	الإجمالي
تسهيلات التمويل	-	1,480	-	1,480
بطاقات الائتمان	-	8	-	8
حسابات المودعين	552,054	1,613	279	553,946
خطاب ضمانات	-	4	-	4

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الدخل المجمع للبنك كما في 31 ديسمبر 2020:

كافة المبالغ بالألف دينار الكويتي

	المساهمين الرئيسيين	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أطراف أخرى ذات علاقة	الإجمالي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	73	-	73
تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين	10,677	74	-	10,751

12. معلومات عن مجلس الإدارة

أ. أسماء ووظائف أعضاء مجلس إدارة المصدر أو مجلس إدارة الجهة التي تدير المصدر

م.	الاسم	الوظيفة
1.	السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي	رئيس مجلس الإدارة
2.	السيد/ حمد مساعد الساير	نائب رئيس مجلس الإدارة
3.	السيد/ بدر خالد الشلفان	عضو مجلس إدارة
4.	السيد/ بدر عبدالله السميط	عضو مجلس إدارة (مستقل)
5.	السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر	عضو مجلس إدارة
6.	السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو مجلس إدارة
7.	السيد/ محمد رياض المطوع	عضو مجلس إدارة
8.	السيد/ محمد عبدالرضا سليم	عضو مجلس إدارة
9.	السيد/ مصعب عمر الفليج	عضو مجلس إدارة
10.	السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي	عضو مجلس إدارة (مستقل)
11.	السيد/ يوسف إبراهيم الغانم	عضو مجلس إدارة

ب. عدد وفئة الأسهم التي يمتلكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال المصدر

م.	الاسم	عدد الأسهم	فئة الأسهم
1.	السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي	6,678سهم	أسهم عادية
2.	السيد/ حمد مساعد الساير	718سهم	
3.	السيد/ بدر خالد الشلفان	105سهم	
4.	السيد/ بدر عبدالله السميط	718سهم	
5.	السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر	2,872سهم	
6.	السيد/ محمد حامد الشلفان	1,436سهم	
7.	السيد/ محمد رياض المطوع	1,050سهم	
8.	السيد/ محمد عبدالرضا سليم	105سهم	
9.	السيد/ مصعب عمر الفليج	2,872سهم	
10.	السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي	2,154سهم	
11.	السيد/ يوسف إبراهيم الغانم	5,698سهم	

ج. السيرة الذاتية لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين للمصدر وطبيعة أي علاقة أسرية بين أعضاء مجلس الإدارة

1. السيد/ عبد الوهاب عبد الله الحوطي – رئيس مجلس الإدارة:

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1976 وماجستير في نفس التخصص من جامعة نيوهيفن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ العام 2013 وتم انتخابه رئيساً لمجلس الإدارة من مارس 2016 حتى تاريخه، كما يشغل منصب مستشار رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية "متطوع" منذ العام 2009، استهل مسيرته المهنية كعضو هيئة تدريس ورئيس قسم إدارة الأعمال في المعهد التجاري من عام 1979 حتى عام 1983، ثم شغل منصب مدير إدارة ثم وكيل وزارة مساعد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام 1983 حتى عام 1994، ثم تولى منصب نائب الأمين العام للمصارف الوقفية في الأمانة العامة للأوقاف منذ العام

1994 حتى عام 2004، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك أبرزها بنك بوبيان، بنك بنغلاديش الإسلامي، بنك كابيفست وشركة إدارة الأملاك العقارية "ريم".

2. **السيد/ حمد مساعد الساير – نائب رئيس مجلس الإدارة :**

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة سياتل في الولايات المتحدة الأمركية عام 1997 وماجستير إدارة اعمال من جامعة ماسترخت لإدارة الأعمال عام 2006، نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه، يشغل حالياً ومنذ العام 2003 منصب الرئيس التنفيذي لشركة امتيازات الساير للتجارة العامة والمقاولات، بدأ مسيرته المهنية في قطاع تمويل الشركات لدى بنك الكويت الوطني من عام 1998 حتى عام 2003، ساهم في رئاسة وعضوية عدد من الشركات المحلية والإقليمية والمؤسسات المالية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر شركة الداو للاستثمار، المجموعة المتحدة للوساطة في الأوراق المالية في مصر، شركة الرؤية للأوراق المالية في سلطنة عمان، وبنك FIMBank في مالطا.

3. **السيد/ بدر خالد الشلفان – عضو مجلس الإدارة:**

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الكويت عام 2000، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه، إلتحق عام 2001 بوزارة المالية كموظف وباحث في إدارة نظم الشراء، أسس بعدها شركة Health Company مع مجموعة من الشركاء حيث شغل منصب المدير العام لأكثر من عشر سنوات، ثم أسس عام 2013 شركة Bond International Real Estate لتقديم الاستشارات والدراسات في الاستثمار والسوق العقاري المحلي والعالمي حيث ما زال يشغل منصب المدير العام.

4. **السيد/ بدر عبدالله السميط – عضو مجلس الإدارة (مستقل):**

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من كلية Chapman في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة من 30 مارس 2021، استهل مسيرته المهنية سنة 1981 في شركة المستشارون الماليون العرب حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب المدير العام من عام 1984 حتى عام 1997، ثم انتقل إلى شركة بيت الإستثمار العالمي Global كنائب للرئيس التنفيذي لإدارة الإستثمارات المحلية والخليجية من عام 1998 حتى عام 2009 ثم الرئيس التنفيذي للشركة من عام 2009 حتى عام 2017، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للوساطة المالية، كما ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك المحلية والإقليمية أبرزها الشركة الكويتية للإستثمار، شركة المنار للتمويل، شركة بيت الإستثمار العالمي Global، بنك البحرين والكويت، بنك الكويت والشرق الأوسط وبنك مسقط – البحرين.

5. **السيد/ عبد العزيز عبد الله الجابر – عضو مجلس الإدارة:**

حاصل على بكالوريوس علوم – تخصص هندسة كهربائية من جامعة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، كما تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بمرسوم أميري صدر في أغسطس 2019، استهل مسيرته المهنية في شركة نفط الكويت من العام 1979 حتى عام 2004 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للشؤون الإدارية، ثم انتقل للعمل في مؤسسة البترول الكويتية في منصب المساعد التنفيذي لشؤون الخصخصة من عام 2004 حتى عام 2005، وفي عام 2005 بدأ عمله لدى بيت التمويل الكويتي كمساعد مدير عام قطاع الخدمات المساندة ثم مدير عام قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة ثم مستشار حتى عام 2014، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صناعة البتروكيماويات، شركة نفط الخليج وشركة الاستثمار البشري.

6. **السيد/ محمد حامد الشلفان – عضو مجلس الإدارة:**

حاصل على بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة كولورادو عام 2002 وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة DePaul في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه، بدأ مسيرته العملية في شركة المدير الكويتي القابضة من عام 2003 حتى عام 2017 حيث شغل منصب نائب المدير العام للعمليات عام 2010 ثم تولى منصب المدير العام للشركة عام 2013، ثم شغل في العام 2017 منصب الشريك التنفيذي لشركة سما لإدارة المشاريع ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري، شارك في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والإقليمية أبرزها شركة المدير الكويتي القابضة، شركة المدير الكويتي لإدارة المشاريع العقارية، شركة المدير الكويتي لإنتاج الخرسانة الجاهزة، شركة المدير الكويتي البحرين، شركة المدير الكويتي عمان، شركة المدير الخليجي السعودية وشركة بيتك العقارية في المملكة العربية السعوية.

7. **السيد/ محمد رياض المطوع – عضو مجلس الإدارة:**

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار في الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرح المغرب العقارية والشركة الوطنية للأوفست، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.

8. **السيد/ محمد عبد الرضا سليم – عضو مجلس الإدارة:**

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال – تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى اكثر من 30 عاماً في الهيئة العامة للاستثمار منذ العام 1986 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزانة من عام 2006 حتى تاريخه، يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية، كما ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الأجيال القابضة، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية القابضة وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.

9. **السيد/ مصعب عمر الفليج – عضو مجلس الإدارة:**

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص تمويل من جامعة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من سبتمبر 2017 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في شركة إيكويت للبتروكيماويات من عام 1997 حتى عام 2001، ثم انتقل إلى الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول، ساهم في عضوية عدد من الشركات واللجان أبرزها الشركة المدنية الدولية في فرنسا، اللجنة الاستشارية للمحفظة الزراعية في بنك الكويت الصناعي، ما زال يشارك في عضوية اللجنة الإستشارية لمحفظة تمويل الصناعة التابعة لبنك الكويت الصناعي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ العام 2010 ممثلاً عن الهيئة العامة للإستثمار، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في مختلف المجالات.

10. **السيد/ هشام عبد الرزاق الرزوقي – عضو مجلس الإدارة (مستقل):**

حاصل على بكالوريوس إدارة عامة من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1973 وبرنامج الإدارة العليا من جامعة هارفرد عام 1988، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من أغسطس 2013 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية منذ العام 1974 حتى العام 1984 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب نائب المدير العام، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار كنائب

للرئيس التنفيذي من عام 1984 حتى 1995 ثم مدير عام من 1995 حتى عام 2001 ثم الرئيس التنفيذي للمؤسسة من عام 2001 حتى عام 2012، كما يشغل حالياً عضوية البنك العربي الافريقي في مصر ورئاسة مجلس المستشارين لمركز The Conference Board Gulf Centre للبحوث الاقتصادية والتجارية ومستشار (The Conference Board (New York، ساهم في عضوية ورئاسة مجالس إدارة أكثر من 20 شركة محلية وإقليمية وبنوك ومؤسسات مالية أبرزها شركة فولاذ البحرين وبنك الخليج الدولي في البحرين، المجموعة العربية للتأمين (اريج) البحرين، شركة التصنيع الوطنية وشركة الزامل للاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية، بنك برقان، الشركة الكويتية للاستثمار، شركة تواصل تيليكوم، شركة إعادة التأمين الكويتية وبيت الاستثمار العالمي Global.

11. <u>السيد/ يوسف ابراهيم الغانم – عضو مجلس الإدارة:</u>

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت عام 2006 وبرنامج المدير العام من جامعة شيكاغو عام 2017، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2019 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في إدارة الاستثمارات العقارية لشركة النشاط العقاري خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2007، ثم انتقل للعمل لدى بنك أبو ظبي الأول – فرع الكويت من عام 2007 حتى عام 2010، ثم تولى وظيفة رئيس الاستثمارات في شركة عالم المسيلة للتجارة العامة من عام 2010 حتى عام 2014، ثم انضم إلى شركة الأمان للاستثمار منذ العام 2014 حتى تم دمجها مع شركة بيت الأوراق حيث شغل عدد من المناصب القيادية كان آخرها منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة، ساهم في عضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات المالية والمصرفية كشركة الأمان للاستثمار، المصرف الخليجي التجاري في البحرين، شركة GFH كابيتال المحدودة في دبي ومجموعة GFH المالية في البحرين.

<u>هذا ولا توجد أي علاقة أسرية بين أعضاء مجلس الإدارة، باستثناء وجود عضوين من نفس العائلة.</u>

د. **بيان باللجان التي شغلها أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المصدر.**

(1) لجنة التمويل والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. محمد عبدالرضا سليم – رئيس اللجنة 2. يوسف إبراهيم الغانم – نائب رئيس 3. بدر خالد الشلفان – عضو 4. عبدالعزيز عبدالله الجابر – عضو
(2) لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. بدر عبدالله السميط – رئيس اللجنة 2. مصعب عمر الفليج – نائب رئيس 3. محمد حامد الشلفان – عضو 4. محمد رياض المطوع – عضو
(3) لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. عبدالوهاب عبدالله الحوطي – رئيس اللجنة 2. حمد مساعد الساير – نائب رئيس 3. بدر عبدالله السميط – عضو
(4) لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. هشام عبدالرزاق الرزوقي – رئيس اللجنة 2. محمد رياض المطوع – نائب رئيس 3. محمد حامد الشلفان – عضو 4. مصعب عمر الفليج – عضو
(5) لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. هشام عبدالرزاق الرزوقي – رئيس اللجنة 2. حمد مساعد الساير – نائب رئيس 3. بدر خالد الشلفان – عضو 4. عبدالعزيز عبدالله الجابر – عضو 5. مصعب عمر الفليج – عضو
(6) اللجنة التوجيهية للإستراتيجية المنبثقة عن مجلس الإدارة	1. عبدالوهاب عبدالله الحوطي – رئيس اللجنة 2. حمد مساعد الساير – نائب رئيس 3. محمد حامد الشلفان – عضو 4. محمد عبدالرضا سليم – عضو 5. هشام عبدالرزاق الرزوقي – عضو 6. يوسف إبراهيم الغانم – عضو

هـ. **المزايا المالية والعينية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة المصدر أو مجلس إدارة الجهة التي تدير المصدر خلال السنة المالية السابقة لتقديم طلب الموافقة على نشرة الاكتتاب، مضافا إليها القيمة التقديرية لهذه المزايا الواجب منحها لهم عن سنة الاكتتاب.**

إجمالي المبلغ المخصص لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بلغ 94,000 دينار كويتي، ويتوقع دفع نفس المبلغ في 2021.

و. أعضاء الإدارة التنفيذية

الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1. شاهين حمد الغانم	**الرئيس التنفيذي**	**32**	**الكويت**	**ماجستير**
2. أنور بدر محمد الغيث	**نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة**	**24**	**الكويت**	**جامعي**
3. أحمد فؤاد أحمد صادق	**رئيس مجموعة الرقابة المالية بالتكليف**	**23**	**مصر**	**جامعي**
4. ضرار عبدالله دخيل الدخيل	**رئيس مجموعة إدارة المخاطر**	**25**	**الكويت**	**ماجستير**
5. ارداو بى ينى الياما	**رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف**	**37**	**أثيوبيا**	**جامعي**
6. مساعد مزيد حمد المزيد	**رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف**	**20**	**الكويت**	**جامعي**
7. وائل السعيد حامد شوارب	**رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتكليف**	**21**	**مصر**	**جامعي**
8. محمد إقبال	**رئيس مجموعة الخزانة**	**33**	**ماليزيا**	**جامعي**
9. محمد عاطف الشريف	**رئيس المجموعة الرقمية**	**21**	**فلسطين**	**ماجستير**
10. سيمون لاربي كليمنتس	**رئيس مجموعة العمليات**	**46**	**بريطانيا**	**جامعي**
11. ثويني خالد الثويني	**رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار**	**17**	**الكويت**	**جامعي**
12. فيصل عبدالرزاق عبدالكريم النصار	**رئيس المجموعة المصرفية للشركات**	**22**	**الكويت**	**جامعي**
13. معالى عبد الله عبد الرزاق الرشيد	**رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة**	**20**	**الكويت**	**ماجستير**
14. محمد مساعد محمد مندني	**مدير أول الإدارة القانونية**	**18**	**الكويت**	**جامعي**
15. حمد فوزان محمد الفوزان	**رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي بالتكليف**	**16**	**الكويت**	**جامعي**
16. سمير عبدالمقصود فرج الخطيب	**مدير أول قطاع الجهات الرقابية**	**38**	**مصر**	**جامعي**
17. عيسى جاسم القصار	**مدير تنفيذي لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي**	**16**	**الكويت**	**ماجستير**

عوامل المخاطر

- **مخاطر الائتمان**

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي قد تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار، إلخ. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدارسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى الدول ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن قياس خطورة الانكشافات، وذلك بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

قام مجلس إدارة البنك باعتماد السياسات التمويلية والاستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الاستثمارية. تقوم إدارة المخاطر في المجموعة ، وبعد تحليل مالي مفصل وتقييم القدرة على السداد من قبل إدارات الأعمال، بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بجميع عمليات التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لاتخاذ قرار. علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على تحوطات ضد المخاطر الإئتمانية -إن أمكن ذلك -والحد من مدة الانكشاف، بما يتوافق مع نزعة المخاطر لبنك.

- **الانكشاف لمخاطر الائتمان**

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن تطبيق معاملات خصم و تحديد الحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، و وتيرة اعادة التقييم وأسس ذلك، وبالاضافة الى التوثيق والتأمين التكافلي، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك.

- **مخاطر تركز قاعدة التمويلات**

على الرغم من تنوع إنكشافات مخاطر الائتمان بحسب القطاع، فإن انكشاف البنك لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتمويل يتركز في قطاع الإنشاء والعقار، وبشكل رئيسي في الكويت. يسهم قطاع الإنشاءات والعقارات بنسبة 33.16% من إجمالي إنكشافات مخاطر الائتمان، كما في نهاية ديسمبر عام 2020.

من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان، تُسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 92.06% بينما تمثل أمريكا الشمالية وأوروبا 4.54% و1.90% على التوالي كما في نهاية ديسمبر عام 2020.

وبلغت تمويلات أكبر 25 عميل كنسبة من إجمالي محفظة تمويل العملاء كما في ديسمبر عام 2020، 35.29%.

- **مخاطر تركز قاعدة الودائع**

يعتمد البنك بشكل كبير على ودائع العملاء في تلبية معظم حاجاته التمويلية (ودائع الأفراد والشركات والجهات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية). لقد شكلت ودائع البنك الكبرى البالغ عددها 25 وديعة كما في نهاية ديسمبر عام 2020 نسبة 60.51% من إجمالي ودائع العملاء. قد يتطلب سحب أو عدم تجديد عميل من العملاء لودائعه من البنك الحصول على تمويل بديل من المصادر الأخرى التي قد لا تكون متاحة بسهولة أو قد تكون أكثر تكلفة بشكل كبير، مما يقلل من صافي هامش الربح للبنك والذي قد يؤثر سلبًا على إيرادات التشغيل وربحية البنك.

- **مخاطر السوق**

قد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في سوق المال، والعملات، وأدوات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والمخاطر المنتظمة و الغير منتظمة، ورغم أن المخاطر غير المنتظمة يمكن التحوط منها عن طريق التنوع، فإن تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الفوائد والأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاسهم لها تأثير كبير على المراكز المفتوحة للبنك. يتضمن إطار عمل مخاطر السوق للبنك حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك. يقوم البنك أيضًا بإجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة والمراجعة المستمرة

لجميع المراكز المفتوحة. تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق.

- **مخاطر معدلات الربح**

يعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظرًا لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الفوائد/الأرباح. وعلى الأخص تلك الودائع ذات الآجال القصيرة والتي تتأثر بالتغير بمعدلات الربح بالسوق. إن المصدر الرئيسي لمخاطر معدلات الربح يكمن في تمويل البنك للعملاء الأفراد حيث يتم هذا التمويل على أساس معدل ثابت ويمكن أن تمتد فترة السداد لتتراوح من 10 إلى 15 سنة.

يدير البنك مخاطر معدلات الربح عن طريق وضع حدود للمحفظة طويلة الأجل كنسبة من إجمالي محفظة التمويل الشخصي للأفراد ومع التحوط الداخلي الناتج عن انخفاض معدل مخاطر الربح مع استحقاق التمويل الأقدم. يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. كما يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية، لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة العليا للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم.

- **مخاطر السيولة**

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري، ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي وتتم مُراجعة مراكز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري.

- **مخاطر التشغيل**

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النُظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية، بما في ذلك الخسائر الناتجة عن الإخفاق في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقدان السمعة.

تقوم مجموعة المخاطر بإدارة مخاطر التشغيل وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل". يولي البنك اهتمامًا خاصًا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك. قام البنك بإنشاء موقع مواجهة/التعافي من الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وذلك كي يضمن عدم تأثير مخاطر التشغيل بصورة سلبية على الأعمال المصرفية.

- **كفاية رأس المال**

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال، ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد وتخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال. يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط، وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

كما في نهاية ديسمبر عام 2020، كان معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين الشريحة الأولى (CET1) بالبنك 11.63% (محتسب وفقًا لمعايير بازل3)، بينما كان إجمالي مُعدل كفاية رأس المال 16.94% وفي كلتا الحالتين السابقتين فإن المستويات المطلوبة آنذاك والمقررة من قبل بنك الكويت المركزي هي 7 % لمعدل كفاية رأس المال لحقوق المساهمين الشريحة الأولى (CET1)، و10.5% لـ (إجمالي معدل كفاية رأس المال). توجد مجموعة متنوعة من العوامل قد تؤثر على مستويات معدل كفاية رأس المال للبنك. على سبيل المثال، فإن منح التسهيلات من المحتمل أن يؤدي الى خفض معدلات كفاية رأس المال بالبنك وأن أية خسائر قد يشهدها البنك في الفترات اللاحقة سوف يكون لها أثراً مماثلًا. إضافة إلى ذلك، فإن المتطلبات الرقابية ذات الصلة باحتساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لكفاية رأس المال قد تتغير من آن لآخر وقد يكون ذلك نتيجة للمبادئ/التوجيهات الجديدة الصادرة من المشرّع المحلي وهو بنك الكويت المركزي أو لجنة بازل للرقابة على المصارف.

- **مخاطر العُملات الأجنبية**

تنشأ مخاطر العملات الأجنبية في دفاتر البنك من عدم تطابق العملة بين أصول البنك ومطلوباته. البنك هو كيان مؤسس في دولة الكويت ولذا فإن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي. تستخدم الطرق التقليدية، مثل تحديد صافي المراكز المفتوحة، لإدارة أي مخاطر كبيرة في العملات الأخرى. يتم التحوط للأصول المُثبتة بالعملات الأجنبية وبالقيمة العادلة بالعملة الرئيسية للبنك باستخدام المطلوبات المالية الإسلامية غير المشتقة لمخاطر العملات الأجنبية، على سبيل المثال اقتراض عملات أجنبية لتمويل أصول العملات الأجنبية. تقوم إدارة المخاطر للمجموعة برصد مختلف حدود العملات الأجنبية على أساس يومي وتقدم التقارير بصورة منتظمة عنها إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO).

- **التصنيفات الائتمانية**

لدى البنك تصنيف ائتماني طويل الأجل للمصدر (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية من وكالة فيتش (Fitch)، وتصنيف طويل الأجل للعملات الأجنبية والمحلية لودائع البنك (Baa2) مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز (Moody's)، وهي تصنيفات تم تأكيدها في مايو عام 2021. تلك التصنيفات والتي تهدف إلى قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته حال استحقاقها هي أحد العوامل الهامة في تحديد تكلفة التمويل للبنك. ووفقًا لوكالتي موديز وفيتش، فإن العامل المهم الذي يدعم تصنيفات البنك هو تقييمهم بأن هناك احتمالية كبيرة للغاية لدعم البنك من الحكومة الكويتية. قد يؤدي أي خفض في تصنيفات البنك الائتمانية أو تغيير سلبي في نظرتهم المستقبلية إلى ما يلي:

- وضع حد لقدرة البنك على جمع التمويل.
- زيادة تكلفة التمويل للبنك.
- وضع حد لقدرة البنك على جمع رأس المال.

- **تركز الملكية**

الاسم ونسبة المساهمة

- الهيئة العامة للاستثمار 25.538% مباشر و غير مباشر
- شركة مجموعة الساير القابضة 10.006% - مباشر
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 8.181% -غير مباشر
- عبدالله صالح الشلفان 7.354% - مباشر

تمتلك الهيئة العامة للاستثمار حصة مساهمة كبيرة في بنك وربة، وعلى الرغم من أن الهيئة العامة للاستثمار تمتلك حصة مسيطرة في مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه من غير المؤكد أن تُبقي على المستويات الحالية لمساهمتها في البنك أو أن تستمر في دعمها للبنك من خلال ضخ رأس المال أو الودائع مستقبلًا في البنك، عند اللزوم. أي تغيير في الحصة المُسيطرة التي تمتلكها الهيئة العامة للاستثمار قد يكون له تأثيرًا سلبيًا على الأعمال والحالة المالية ونتائج العمليات ومستقبل البنك.

- **إنكشافات الأطراف ذات العلاقة**

المعايير والمبادئ المتعلقة بالمعاملات الرئيسية ذات العلاقة بالبنك هي مع المساهمين الرئيسيين والمديرين والموظفين التنفيذيين وأفراد أسرهم المُقربين والشركات التي يسيطرون عليها أو أفراد أسرهم المُقربين. تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية -IFRS الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالمساهمين فقط في الحالات التي يكون فيها للأطراف ذات العلاقة تأثيرًا/نفوذًا كبيرًا. بعض الأطراف ذات العلاقة هم عملاء للبنك في سياق الأعمال الاعتيادية. يتم تنفيذ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشكل كبير بنفس الشروط، بما في ذلك معدلات الربح والضمانات كتلك السائدة في الوقت ذاته بالنسبة للمعاملات المماثلة التي تتم مع الأطراف غير ذات العلاقة مثال ألا تكون درجه المخاطر لدى الاطراف ذات العلاقة اعلى من درجه المخاطر للأشخاص الغير ذات العلاقة

يلتزم البنك بالإرشادات التوجيهية الصادرة من بنك الكويت المركزي المتعلقة بالتمويل للأطراف ذات العلاقة. يمكن الموافقة على التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة فقط بموجب شروط محددة من قبل بنك الكويت المركزي، وتشمل ما يلي:

- تتم الموافقة على جميع التسهيلات الممنوحة لأعضاء المجلس أو تجديدها أو تعديلها فقط على مستوى مجلس الإدارة.
- بينما لا تُمنح الموافقة، أو التجديد، أو التعديل، إلا في حالة أن يوافق على ذلك على الأقل ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الإدارة،
- يتعين أن يحصل البنك على الضمان الكافِ.

تخضع التسهيلات الائتمانية للأطراف ذات المصالح المتداخلة أيضًا للالتزام بالحدود الكلية المُقررة من بنك الكويت المركزي والتي تنص على أنه يتعين ألا يزيد إجمالي إنكشافات الأطراف ذات المصالح المتداخلة عن 50% من رأس مال البنك.

- **المخاطر المرتبطة بالتوسع**

على الرغم انه سابقاً كانت عمليات البنك تنفذ بصفة رئيسية في السوق الكويتي ولا توجد خطة مباشرة للتوسع خارج دولة الكويت، إلا أن البنك لديه انكشاف لعمليات التمويل والصكوك والعقارات خارج االكويت. إذا قرر البنك التوسع خارج الكويت، فقد لا يتمكن البنك من تحقيق كافة أو أيًا من أهداف التوسع الاستراتيجي مستقبلا وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبيًا كبيرً على نشاط البنك أو وضعه المالي أو نتائج أعماله أو مستقبله.

- **زيادة المنُافسة**

يواجه البنك مستوىً مُرتفع من المنافسة في كافة منتجاته وخدماته، حيث يتنافس مع البنوك المحلية والإسلامية الأخرى في دولة الكويت. ، ومع استمرار الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحرير اقتصاداتها وبدء إصلاحات اقتصادية، تزيد البنوك العالمية من وجودها في دولة الكويت، سواءً بشكل مباشر أو من خلال الاستثمارات الاستراتيجية، وتتنافس مع البنك على منح التمويل والودائع بالإضافة إلى تمويل التجارة وغير ذلك من الأنشطة المصرفية. إن الطبيعة التنافسية للسوق المصرفي في دولة الكويت والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأي إخفاق من جانب البنك في المنافسة بشكل ناجح قد تؤثر تأثيرًا سلبيًا على نشاط البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو مستقبله.

- **فُقدان الموظفين الرئيسيين**

يعتمد نجاح البنك، وقدرته في الحفاظ على مستويات الأعمال الحالية واستدامة النمو، بشكل جزئي، على قدرته على الاستمرار في توظيف والاحتفاظ بموظفي البنك والإدارة المؤهلين ذوي الخبرة. يعتبر السوق في منطقة الشرق الأوسط بيئةً تنافسيةً للغاية لهؤلاء الموظفين ومن ثَم فقد يواجه البنك تحدياتٍ تكمن في استمراريه هؤلاء الموظفين واستبقائهم لإدارة وتسيير أعماله.

يعتمد البنك على جهود ومهارات وسمعة وخبرة كبار موظفي الإدارة العليا، وكذلك تعاونهم وتضافرهم في شتى مجالات خبراتهم ومعارفهم المتنوعة. وقد يؤدي فقدان الموظفين الرئيسيين إلى تأخر البنك في تنفيذ استراتيجياته أو عدم قدرته على تنفيذها.

- **تأثير التغيرات الرقابية**

يخضع البنك للقوانين واللوائح والإجراءات الإدارية في دولة الكويت وكل نظام قانوني يعمل فيه البنك. وقد تُحد هذه اللوائح من أنشطة البنك كما قد تؤثر التغيرات التي تطرأ على الإشراف والرقابة وبصفة خاصة في دولة الكويت، على نشاط البنك أو مركزه المالي أو نتائج عملياته أو مستقبله. وعلى الرغم من أن البنك يعمل مع الجهات الرقابية عن كثب ويُراقب الموقف بشكل مستمر، إلا أن التغيرات المستقبلية في اللوائح أو السياسات المالية أو غيرها من السياسات لا يمكن التنبؤ بها وبالتالي فإن مثل تلك التغيرات تعتبر خارجة عن إرادة البنك.

- **المخاطر المُتعلقة بدولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region)**

كان هناك تقلب واختلال كبير في أسواق رأس المال وأسواق الائتمان العالمية منذ بداية الأزمة المالية العالمية في أواخر 2007. ومنذ ذلك الحين، وفي بعض الأحيان، كان هناك أيضًا انخفاضًا ملموسًا في توفير التمويل، للمؤسسات المالية وعملائها على حد سواء، ونتيجة لذلك، اضطُرت العديد من المؤسسات المالية إلى الاعتماد على البنوك المركزية والحكومات لتوفير السيولة، وفي بعض الحالات، رأس المال الإضافي. وقد اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الكويت وبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إجراءات تهدف إلى إرساء الاستقرار في الأسواق المالية وحماية المؤسسات المالية من الانهيار.

شهدت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً ملحوظاً في أسعار العقارات ومؤشرات البورصة وأثرت هذه العوامل سلباً على الشركات العاملة في قطاع العقارات (بما في ذلك شركات التطوير العقاري وشركات البناء والتشييد وغيرها) وشركات الاستثمار. ونتيجة لافتقار اقتصاد دولة الكويت إلى التنوع، فقد كان للبنوك الكويتية تركزات كبيرة من هذه الشركات كمقترضين، ونتيجة للصعوبات التي واجهتها تلك الشركات، قامت البنوك الكويتية بزيادة مخصصاتها بنسبة كبيرة في عامي 2008 و2009 مقارنة بالأعوام السابقة، مما أثر سلبًا على نتائج العمليات.

- **المخاطر المُتعلقة بجائحة كوفيد 19**

إن جائحة كورونا هي أزمة إنسانية مازالت تؤثر على حياة الناس ومعيشتهم حول العالم. وقد أرغمت الاقتصادات المحلية والاقليمية على الإغلاق لفترات تمتد الى أسابيع أو أشهر في كل مرة، مما تسبب في صدمة غير مسبوقة للأسواق المالية. وقد تسببت الإجراءات المضادة لإحتواء الفايروس وإنقاذ الأرواح بوقف الاقتصاد عن العمل. ومع رفع اجرائات الإغلاق وعودة الأعمال، فإن البنوك تواجه بيئة جديدة وغير مألوفة، تحتم على البنوك تقييم ومراقبة المخاطر الإئتمانية برؤية ومصادر محدودة للمعلومات الموثوقة.

- **المخاطر المتعلقة بحقوق الأولوية**

إن التصرف في حقوق الأولوية قد يعرض المتصرف إلى فقدان أحقيته في الإكتتاب في الأسهم التي يخول له هذا الحق الإكتتاب بها، وبالتالي قد يتعرض المتصرف بهذا الحق إذا كان من المساهمين إلى انخفاض النسبة التي كان يحوزها في رأس مال بنك وربة قبل بداية الإكتتاب بأسهم الطرح، بالإضافة إلى ما قد يواجه المتصرف إذا كان من المساهمين في تغير في قيمة أسهمه الحالية.

كما أنه قد يتعرض المتصرف إليه إلى مخاطر عدم إمكانية استعادة ما قام بسداده مقابل انتقال هذا الحق له وذلك في حال عدم الإكتتاب في الأسهم التي يحوز حق الأولوية عليها، كما أنه سيكون عرضه لجميع المخاطر التي قد يتعرض لها المساهمين الحاليين أو المكتتبين المبينة في أبواب هذه النشرة.

المُلحقات

- ملحق رقم(1): عقد التأسيس والنظام الأساسي.
- ملحق رقم(2): البيانات المالية.

ملحق رقم(1): عقد التأسيس والنظام الأساسي.

المحتويات

عقد التأسيس وتعديله

النظام الأساسي وتعديلاته

وزارة العـــدل
إدارة التوثيـــق

١٨٢٤٢

(كاتب العدل)

بنك وربـــه

شـــركـة مـــساهـــمة كـــويتية

عـــقد تأســـيس

هـــامش

إنـــه فـــي : ١٤ / ٥ / 2009م. الموافق : 1430 هـ
لـــدي أنـــا : - الموثق بالإدارة
حضـــــر : اسرار سعد المونس

وزارة العدل - إدارة التوثيق
الموثقة

أولاً : الهيئة العامة للاستثمار هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بصفتها نائبة عـن حكومة دولة الكويت بموجب قانون إنشائها رقم **47** لسنة **1982** ويمثلها في التوقيع علـى هذا العقد السيد / بدر محمد عبدالله السعد / كويتي الجنسية ويحمل بطاقـة مدنيـة رقـم **258012300164** بصفته العضو المنتدب للهيئة بموجب قرار مجلس الإدارة المتخذ برقم 1 لسنة 2009 في 2009/03/22 والمعتمد من وزير المالية بصفته رئيس مجلـس إدارة الهيئة بناء على المرسوم رقم 44 لسنة 2009 بتعين أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار==========طرف أول بصفته.

مادة (1)

بموجب هذا العقد أسست الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسـيس الشركة عملا بنص المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 فـي شـأن تأسـيس شركة مساهمة تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسـلامية وقـرار مجلـس الوزراء رقم 716/ أولا باجتماعه رقم 34-2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 وبصفتها نائبة عن حكومة دولة الكويت ، شركة مساهمة كويتية طبقا لأحكام قـانون الـشركات

H.

التجارية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له وللقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، والقوانين المعدلة له والقانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.

مادة (2)

أسم هذه الشركة هو : **بنك وربة (شركة مساهمة كويتية)**.

مادة (3)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في دولة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين في الكويت أو الخارج.

مادة (4)

مدة هذه الشركة غير محددة ، وتبدأ من تاريخ صدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

مادة (5)

الإغراض التي أسست من أجلها الشركة : هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وقانون التجارة وما يقضى العرف باعتباره من أعمال البنوك ، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للضوابط التى يضعها بنك الكويت المركزي ، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية ، وللشركة في سبيل ذلك أن تقوم بالأعمال التالية :

1-القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

2-القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدى الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

أ)قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

776443

H.

ب)مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية ، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالمياً.

ج) تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

د) التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

هـ) شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.

و) إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

ز) إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح) تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

ط) تلقى الاكتتاب فى مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

ي) تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ك) حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

ل) القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

H.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفى الخارج وأن تشترى هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

مادة (6)

يجوز للشركة ممارسة النشاطات التالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وهى على سبيل المثال لا الحصر :

1-تأسيس شركات جديدة أو الاشتراك فيما هو قائم منها أو تمويله وفقا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي.

2-القيام بكافة الدراسات وأعمال الخبرة وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم هذه العمليات للإفراد والهيئات الحكومية.

3-فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائد التجاري بكفالة شخصية أو بدون كفالة.

4-تمويل المتاجرة وغيرها من الأموال المنقولة بغرض البيع أو التأجير.

5-تمويل شراء الأراضي والعقارات بقصد بيعها أو تأجيرها.

6-التمويل الاستثماري في أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية والأعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية.

7-التمويل الاستثماري في أعمال استخراج موارد الثروة الطبيعية وثروات البحار والأنهار.

8-التمويل الاستثماري في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

9-التمويل الاستثماري في إنشاء المدن وتوسعتها وحفر القنوات وصناعة السفن والناقلات وصيانتها.

10-التمويل الاستثماري في مشروعات الإعلام " الصحافة والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما وتحقيق التراث الإنساني والتنقيب عن الآثار وعرضها"

H.

776444

مادة (7)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 100.000.000 د.ك (مائة مليون دينـار) موزعـا علـى 1.000.000.000 سهم (ألف مليون سهم) قيمة كل سهم 100 (مائة) فلس وجميع الأسهم نقدية.

مادة (8)

اكتتبت الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بـتأسيس الـشركة عمـلاً بأحكام المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 وقرار مجلس الوزراء رقم 716/ أولا باجتماعه رقم 34-2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 والموقعة على هـذا العقـد بنسبة 24 % من رأس مال البنك تمثل 240 مليون سهم (مائتان وأربعون مليون سـهم) وقامت بدفع كامل قيمتها الاسمية ومقدارها 24 مليون دينار (أربعة وعـشرون مليـون دينار) بموجب الشهادة المؤرخة في 2009/04/21 والمرفقة بأصل العقد واستناداً على أحكـام القـانون رقـم 1 لـسنة 2008 يـتم تخـصيص مـا نـسبته 76 % من الأسهم وتمثل 760 مليون سهم (سبعمائة وستون مليون سهم) كمنحة لجميـع المواطنين الكويتيين ، وتقوم الهيئة العامة للاستثمار بإجراء الاكتتاب فيها وفقـا لأحكـام المادة أولى / ب من القانون رقم 1 لسنة 2008 وذلك على النحو التالي :-

أ-أن يكون الاكتتاب بأعداد متساوية من الأسهم باسم كل مواطن كويتي.

ب-تتحمل الدولة قيمة هذا الاكتتاب وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتيـاطي العـام للدولة.

H.

ح- لا يجوز لأي من المكتتب لصالحهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة أو إدراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية أيهما أقرب.

مادة (9)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي على التقريب 1.000.000 د.ك (فقط مليون دينار كويتي) وتخصم من حساب المصروفات العامة.

مادة (10)

تعين الجمعية العامة للشركة بناءً على ترشيح مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية على أعمال البنك لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء على الأقل من بين العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية بصفه عامة وفي فقه المعاملات المالية الإسلامية بصفه خاصة ، كما تحدد مخصصاتهم ومكافآتهم.

ويختار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من بينهم رئيسا لهم.

ويشترط لصحة اجتماعات الهيئة حضور كامل أعضائها إذا كان عدد أعضاء الهيئة لا يجاوز ثلاثة أعضاء.

مادة (11)

يتعهد المؤسس الموقع على هذا العقد بالسعي في القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس هذه الشركة ولهذا الغرض تم توكيل الهيئة العامة للاستثمار استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (716/ أولا) باجتماعه رقم 34-2/2008 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 في اتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي ترى الجهات الرسمية ضرورة إدخالها على هذا العقد أو في النظام الأساسي المرافق له وله حق إيداع مبالغ الاكتتاب لدى البنوك المعتمدة بالكويت حتى قيام أول مجلس إدارة.

H.

776445

وزارة العـــدل
إدارة التوثيـــق

مادة (12)

حرر هذا العقد بناءً علـى كتـاب وزارة التجـارة والـصناعة رقـم **13125** بتـاريخ **2009/04/28** والمسجل برقم آلي **672744** بتاريخ **2009/05/03**.

الطرف الأول بصفته

بدر محمد عبدالله الحمد

وبمـا ذكـر تحـرر هـذا العقـد وبعـد تلاوتـه علـى الحاضـرين وقعـوه.
تحرر هذا العقد من أصل وثلاث نسخ وهو مكون من (٦) صفحات يحتـوي علـى (12) مادة وليس به إضافة أو شطب ومرفق بكل نسخة من عقد التأسيس نسخة مـن النظام الأساسي للشركة والذي يتكون من (١٦) صفحة ويحتوي على (٢٠) مـادة وإقرار وليس بها إضافة أو شطب ومرفق بالأصل كتاب وزارة التجارة والصناعة وكتاب بنك الكويت المركزي وصور التوكيلات وصور البطاقات المدنية وشهادات لمـن يهمـة الأمر.

وزارة العدل - إدارة التوثيق
الموثقة
اسرار سعد المونس

H.

776446

وزارة العـــدل
إدارة التوثيـــق

(كاتب العدل)

بنك وربة

شركة مساهمة كويتية

النظام الأساسي

الفصل الأول

في تأسيس الشركة

أ-عناصر تأسيس الشركة

هـامش

مـادة (1)

تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيها بعد شركة مساهمة كويتية تسمى "بنك وربة" شركة مساهمة كويتية ".

مـادة (2)

مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشىء لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو تعيين ممثلين في الكويت أو الخارج.

مـادة (3)

مدة هذه الشركة غير محددة وتبدأ من تاريخ صدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

مـادة (4)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقاً لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته وقانون التجارة وما يقضي به العرف

H.

باعتبار من أعمال البنوك ، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي . ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية ، وللشركة في سبيل ذلك أن تقوم بالأعمال التالية :

1-القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدى الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:-

أ)قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

ب)مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية ، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالمياً.

ج) تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د) التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

هـ) شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية .

و) إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

ز) إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ح) تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى نقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

ط) تلقى الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات ، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

ي) تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

776447

ك) حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عـن طريـق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

ل) القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الـشريعة الإسلامية.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئـات أو المؤسـسات أو الشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها فـي الكويت وفى الخارج وأن تشترى هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق مع أحكام الـشريعة الإسـلامية ووفقـا للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

مـادة (5)

يجوز للشركة ممارسة النشاطات التالية بما لا يتعـارض مـع أحكـام الـشريعة الإسلامية ، وهى على سبيل المثال لا الحصر :

1-تأسيس شركات جديدة أو الاشتراك فيما هو قائم منها أو تمويله وفقا للـضوابط التـي يضعها بنك الكويت المركزي.

2-القيام بكافة الدراسات وأعمال الخبرة وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم هذه العمليات للإفراد والهيئات الحكومية.

3-فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائـد التجـاري بكفالـة شخصية أو بدون كفالة.

4-تمويل المتاجرة وغيرها من الأموال المنقولة بغرض البيع أو التأجير.

5-تمويـــل شـــراء الأراضـــي والعقـــارات بقـــصد بيعهـــا أو تأجيرهـــا.

H

6-تمويل الاستثماري في أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية والأعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية.

7-تمويل الاستثماري في أعمال استخراج موارد الثروة الطبيعية وثروات البحار والأنهار.

8-تمويل الاستثماري في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

9-تمويل الاستثماري في إنشاء المدن وتوسعتها وحفر القنوات وصناعة السفن والناقلات وصيانتها.

10-التمويل الاستثماري في مشروعات الإعلام " الصحافة والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية " والسينما وتحقيق التراث الإنساني والتنقيب عن الآثار وعرضها.

ب- رأس المال

مادة (6)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 100.000.000 دينار (مائة مليون دينار) موزعاً على 1.000.000.000 سهم (ألف مليون سهم) قيمة كل سهم 100 (مائة) فلس وجميع الأسهم نقدية.

مادة (7)

أسهم الشركة أسمية ولا يجوز لغير الكويتيين تملكها إلا وفقاً لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك.

مادة (8)

تدفع قيمة الأسهم كاملة عند الاكتتاب مضافاً إليها أي مصاريف أخرى للتأسيس عن كل سهم لحساب مصروفات الإصدار ، وما زاد عن ذلك يتم التصرف فيه طبقاً لأحكام قانون الشركات.

مادة (9)

اكتتبت الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة عملاً بأحكام المادة الأولى / أ من القانون رقم 1 لسنة 2008 وقرار مجلس الوزراء رقم 716 / أولاً باجتماعه رقم 34 ــ 2008/2 المنعقد بتاريخ 2008/7/7 والموقعة على هذا العقد بنسبة 24% في رأس مال البنك تمثل 240 مليون سهم (مائتان وأربعون مليون سهم) وقامت بدفع كامل قيمتها الاسمية ومقدارها 24 مليون دينار (أربعة وعشرون

776448

مليون دينار) لدى بنك بوبيان بموجب الشهادة المؤرخة فـي 2009/04/21 والمرفقـة بأصل العقد . واستناداً إلى تطبيق أحكام القانون رقم 1 لسنة 2008 يـتم تخـصيص مـا نـسبته 76% مـن الأسـهم وتمثـل 760 مليـون سـهم (سبعمائة وستون مليون سهم) كمنحه لجميع المواطنين الكويتيين ، وتقوم الهيئة العامـة للاستثمار بإجراء الاكتتاب فيها وفقاً لأحكام المادة الأولى / ب من القانون رقم (1) لـسنة 2008 وذلك على النحو التالي :-

أ-أن يكون الاكتتاب بأعداد متساوية من الأسهم بأسم كل مواطن كويتي .

ب-تتحمل الدولة قيمة الاكتتاب وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتياطي العام للدولة.

ج-لا يجوز لأي من المكتتب لصالحهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة أو إدراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية أيهما أقرب.

مـادة (10)

مع مراعاة أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنـك الكويـت المركـزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته ، وما ورد في هذا النظام ، لا يجوز لأي شـخص أن يمتلك في أي وقت أكثر من 5 % من رأس مال الشركة.

مـادة (11)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيـاً شـهادات بالأسـهم التـي يملكهـا.

مـــادة (12)

يترتب حتماً على ملكية السهم قبول عقد التأسيس وأحكام النظام الأساسي للشركة وقرارات جمعياتها العامة.

مـــادة (13)

لكل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد.

مـــادة (14)

تحتفظ الشركة بسجل يدون فيه أسماء المساهمين وأرقام أسهمهم وعددها والتصرفات التي تجرى عليها ، ولا يعتد بأي تصرف في الأسهم إلا إذا تم وفقا لأحكام القانون.

ولما كانت أسهم الشركة أسمية فإن آخر مالك نه مقيد أسمه في سجل الشركة يكـــون لـــه وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصـــصا فـــي الأربـــاح أو نصيباً في ملكية موجودات الشركة.

مـــادة (15)

لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية ، وإذا صدرت بقيمة أعلـــى مـــن ذلك أضيف الفرق حتماً إلى الاحتياطي القانوني أو لاستهلاك الأسهم وذلـــك بعـــد وفـــاء مصروفات الإصدار . ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة مـــن الأســـهم الجديـــدة تتناسب مع عدد أسهمه ، وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً مـــن تـــاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ويجوز للجمعية العامة أن تقرر تنازل المساهمين مقدماً عـــن حقهم في الأولوية أو تقيد هذا الحق بأي قيد.

مـــادة (16)

يجوز للشركة شراء ما لا يجاوز 10 % من مجموع أسهمها وفقا لما تنص عليه القـــوانين والقرارات ذات الـــصلة بـــشرط ألا يمـــول هـــذا الـــشراء مـــن رأس مـــال البنـــك.

776449

الفصل الثاني

في إدارة الشركة

مجلس الإدارة

مـــادة (17)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (7) أعضاء يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامـــة للاستثمار وذلك بالنسبة لمجلس الإدارة الأول فقط ، وتكون مدة عضوية أعضاء مجلـــس الإدارة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة التعيين أو الانتخاب للمجلس وفقـــا لأحكـــام قـــانون الشركات.

مـــادة (18)

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً بصفته الشخـــصية أو يكـــون الـــشخص المعنوي الذي يمثله مالكاً لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها الاسمية عن سبعة آلاف وخمسمائة دينار كويتي ، ويخصص هذا القدر من الأسهم لضمان إدارة العضو ، ويجـــب إيـــداعها خلال شهر من تاريخ انتخابه لدى بنك معتمد ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعمالـــه وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

ويستثنى أعضاء مجلس إدارة الشركة الأول من شرط النسبة المحددة في الفقـــرة الأولـــى لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عـــضو مجلـــس الإدارة وذلـــك عمـــلا بـــنص المـــادة الثانيـــــــة / 2 مـــــــن القـــــــانون رقم 1 لـــــــسنة 2008.

H.

مـــادة (19)

مع مراعاة أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنـــك الكويـــت المركـــزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته ، لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هـــذا المجلس أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة مماثلة أو منافسة أو أن يكون تاجرا فـــي تجارة مشابهة أو منافسة لتجارة الشركة أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشـــرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها أو أن تكون له مصلحة تتعـــارض مع مصلحة الشركة إلا أنه يجوز وبترخيص خاص من الجمعية العامة أن تكون لـــرئيس مجلس الإدارة أو احد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها على أن تكون بنفس الشروط التي تتعامل بها الـــشركة مـــع الغير ، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي عضو من أعضائه –ولـــو كـــان ممـــثلاً لشخص اعتباري – أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره ، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم الشركة طيلة مدة عضويته فيها.

مـــادة (20)

إذا شغر مركز عضو منتخب في مجلس الإدارة ، خلفه فيـــه مـــن كـــان حـــائزاً لأكثـــر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب.

أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو لم يوجد من تتوافر فيه الـــشروط فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للمساهمين لتجتمع في ميعاد شـــهرين من تاريخ خلو آخر مركز ، وتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة ، أمـــا إذا شـــغر مركـــز عضو من الأعضاء المعينين من قبل الهيئة العامة للاستثمار عين وزير المالية خلفاً لـــه ، وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

مـــادة (21)

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات ، علـــى ألا تزيد عن مدة عضويتهم في مجلس الإدارة.

مـــادة (22)

لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة أو أكثر ، ويمثـــل العـــضو المنتدب الشركة أمام القضاء ولدى الغير وعليه تنفيذ قرارات المجلـــس ، ويقـــوم نائـــب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به . كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً

776450

عاماً للشركة ومساعدين للمدير العام يحدد مجلس الإدارة صلاحياتهم واختصاصاتهم ومكافآتهم ومدة خدمتهم.

مادة (23)

يملك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض . ويضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن ما يفوض فيه من الصلاحيات للمستويات الوظيفية الإشرافية في الشركة بما في ذلك حق التوقيع عن الشركة في الحدود وبالشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

مادة (24)

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، بناءً على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك ثلاثة من أعضائه على الأقل . ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس أو التمرير.

مادة (25)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ، ويعد سجل خاص تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ، ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه.

مـــادة (26)

يحدد مجلس الإدارة بناءً على اقتراح رئيسه شروط التعامل مـــع الهيئـــات الاستـــشارية والخبراء والمستشارين والأفراد سواء كانت صلاتهم بالـــشركة مـــستديمة أو عارضـــة ، ويضع مجلس الإدارة لائحة تنظيمية لهذا النشاط ضمن اللوائح الداخلية للشركة

مـــادة (27)

مع مراعاة أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 ، فإن عضو مجلس الإدارة يفقد مركزه في المجلس في الحالات الآتية :-

1-إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية بدون عذر مشروع وذلك بقرار من مجلس الإدارة.

2-إذا استقال من منصبه بموجب إشعار خطي.

3-إذا فقد أهليته.

4-إذا أشهر إفلاسه.

5-إذا شغل أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه مرتبا غير منصب رئـــيس مجلـــس الإدارة أو المدير العام.

6 إذا حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ويجوز للجمعية العامة إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس بناءً علـــى اقتراح صادر من المجلس بالأغلبية المطلقة أو بناءً على طلب موقـــع مـــن عـــدد مـــن المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس مال الشركة .

مـــادة (28)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العاديـــة مكافـــآت أعضاء مجلس الإدارة.

مـــادة (29)

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمـــال التـــي تقتـــضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة ، ولمجلس الإدارة على وجه الخصوص أن يدفع كافـــة الرســـوم والمصروفات الابتدائية اللازمة لتأسيس الشركة من تسجيل ونـــشر ومباشـــرة الـــشروط

776451

المدونة بعقد التأسيس والقيام بكل الإجراءات القانونية اللازمة لذلك وتحديد المصروفات العمومية للإدارة وإصدار اللوائح والأنظمة لترتيب العمل وتعيين المدير العام ونوابه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن يقر المجلس الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والسياسات واللوائح المنظمة للعمل.

مادة (30)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم.

مادة (31)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية اقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة.

ب – الجمعية العامة

مادة (32)

تنعقد الجمعية العامة للمساهمين مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يعينهما نظام الشركة.

ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأي ذلك ، ويتعين على المجلس أن يدعوها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال.

وتوجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة أيا كانت صفتها متضمنة خلاصة واضحة عن جدول الأعمال بإحدى الطريقتين الآتيتين :-

H.

1-خطـــابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقادها بأسـبوع على الأقل.

2-بإعلان في صحيفتين يوميتين على الأقل تصدران باللغة العربية، ويجـب أن يحـصل الإعلان مرتين، على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عـن أسـبوع من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقـل مـع نـشر الإعلان الثاني في الجريدة الرسمية بالإضافة إلى الصحيفتين اليوميتين.

ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال . ويضع المؤسس جدول أعمال الجمعية العامـة المنعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقـدة بـصفة عادية وغير عادية.

مـــادة (33)

في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءً على طلب المـساهمين أو مراقبـي الحسابات أو وزارة التجارة والصناعة ، يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعيـة ، ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.

مـــادة (34)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، ويجوز التوكيل في حضور الإجتمـاع ويمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله قانوناً في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصـة لـه أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.

مـــادة (35)

يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الـشركة قبـل الموعـد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن الـسجل إسـم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سـند الوكالة ، ويعطي المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة.

مـــادة (36)

تسري أحكام قانون الشركات التجارية على النصاب الواجب توافره لصحة انعقاد الجمعية العامـــة بـــصفاتها المختلفـــة وعلـــى الأغلبيـــة اللازمـــة لاتخـــاذ القـــرارات.

776452

مـــادة (37)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة ، إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت ؛ ويجب أن يكون التصويت سرياً في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والإقالة من العضوية.

مـــادة (38)

يوجه المؤسس الدعوة إلى المساهمين خلال (ثلاثة أشهر) من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب لعقد الجمعية العامة بصفتها جمعية تأسيسية ويقدم لها تقريرا عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيدة لها . وعلى الجمعية العامة التأسيسية أن تستوثق من صحة المعلومات الواردة في التقرير وموافقتها للقانون ولعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ، كما تنظر فيما قد تقدمه وزارة التجارة والصناعة من تقارير في هذا الشأن ،وتعلن تعيين أعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراقبي الحسابات وهيئة الرقابة الشرعية وتعلن تأسيس الشركة نهائياً.

مـــادة (39)

تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة . ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك ، ويتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضاً إذا ما طلب ذلك وزارة التجارة والصناعة.

إدارة التوثيق

H.

مـــادة (40)

تختص الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما أحتفظ بـــه القانون أو هذا النظام للجمعية العامة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية.

مـــادة (41)

يقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية تقريراً يتضمن بياناً عن سير أعمال الشركة وحالتها المالية والاقتصادية وميزانية الشركة ، وبيانـــاً لحـــساب الأربـــاح والخسائر والقوائم المالية ذات الصلة وبياناً عن مكافآت أعضاء مجلـــس الإدارة وأجـــور ومكافأة مراقبي الحسابات ، واقتراحا بتوزيع الأرباح.

مـــادة (42)

تناقش الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية تقرير مجلس الإدارة وتقرر ما تراه في شأنه من قرارات وتنظر في تقرير مراقبي الحسابات وتقرير وزارة التجارة والصناعة إن وجـــد ، وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات للسنة المقبلـــة وهيئـــة الرقابـــة الشرعية وتحدد أجورهم ومكافآتهم.

مـــادة (43)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة ، أو بناءً علـــى طلب كتابي من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجـــب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه.

مـــادة (44)

المسائل التالية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية : -

1-تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة.

2-بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

3-حل الشركة أو انضمامها أو اندماجها في شركة أو هيئة أخرى.

4-تخفيض رأس مال الشركة.

5- زيادة رأس مال الشركة.

على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس التعـــديل أو التـــصرف أو الانـــدماج أو الانضمام أو أي إجراء من قدرة الشركة على التمويل في جميع صورة وكل تعـــديل فـــي نظام الشركة لا يكون نافذا إلا بعد موافقـــة بنـــك الكويـــت المركـــزي ووزارة التجـــارة

776453

والصناعة واتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة ، كما أن أي تعديل في أسم الشركة أو أغراضها أو رأسمالها فيما عدا زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مقابل أرباح حققتها الشركة أو نتيجة إضافة احتياطياتها الجائز استعمالها إلى رأس المال لا يكون نافذاً إلا إذا صدر به مرسوم.

ج-حسابات الشركة

مـادة (45)

يكون للشركة مراقبان للحسابات - أو أكثر- من المحاسبين القانونيين ، تعينهما الجمعية العامة وتقدر أتعابهما وعليهما مراقبة حسابات السنة المالية التي جرى تعيينهما خلالها.

مـادة (46)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة ويستثني من ذلك السنة المالية الأولى للشركة ، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائياً وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة التالية.

مـادة (47)

يكون لمراقبي الحسابات الصلاحيات وعليهما الالتزامات بالأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والقوانين ذات الصلة ولهما بوجه خاص الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرونها ضرورية للحصول عليها ، ولهما كذلك أن يتحققا من موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكنا من استعمال هذه الصلاحيات ، أثبتا ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة ولأي منهما حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض.

مـــادة (48)

يقدم مراقبا الحسابات إلى الجمعية العامة تقريراً يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ، وما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجرى وفقاً للأصول المرعية ، وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي ، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديهما ، ويكون المراقبان مسئولين عن صحة البيانات الواردة في تقريرهما بصفتهما وكيلين عن جميع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقبين وأن يستوضحهما عما ورد في تقريرهما . وعلى مراقبي الحسابات أن يقوما بأى أعمال أو مهمات يكلفا بها من قبل بنك الكويت المركزي.

مـــادة (49)

يقتطع من الأرباح الإجمالية نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة لتكوين الاحتياطيات الخاصة كاحتياطي الديون واحتياطي تقلبات أسعار العملة ، وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات والاحتياجات والمخصصات التى يفرضها القانون أو العرف أو يرد بشأنها نص فى هذا النظام.

مـــادة (50)

يقتطع من الأرباح الإجمالية غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد أو الآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ، كما يقتطع جزء من الأرباح أيضا وبناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتقره الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

مـــادة (51)

توزع الأرباح الصافية على الوجه التالي: -

H.

776454

أولاً :يقتطع (10%) عشرة بالمائة لحساب الاحتياطي الإجباري ما لـم يحـدد النظـام الأساسي نسبة أكبر ، ويجوز للجمعية العامـة وقـف الاقتطـاع إذا زاد الاحتيـاطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة.

ثانياً :يقتطع (1%) تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ثالثاً :يقتطع نسبة مئوية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلـس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة ويوقف هذا التخصيص بقرار من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي .

رابعاً :يقتطع جزء من الأرباح بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتقرره الجمعيـة العامـة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيـع هـذه الأموال على المساهمين .

خامساً:يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (5%) خمسة بالمائـة للمساهمين من قيمة أسهمهم.

سادساً:يقتطع – بعدما تقدم – مبلغ تقرره الجمعية العامة العادية بحيـث لا يزيـد علـى (10%) عشرة بالمائة من الباقي يخصص لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

سابعاً: يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية من الأربـاح أو يرحل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المالية المقبلة أو يخصص لإنشاء مـال احتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين.

وزارة العدل

مـادة (52)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين فـي المكـان والمواعيـد التـي يحـددها مجلـس الإدارة.

H.

مـــادة (53)

يستعمل المال الاحتياطي بناءً على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ، ولا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين ، وإنما يجوز اســتعماله لتــأمين توزيع الأرباح على المساهمين تصل إلى (5%) خمسة بالمائة في السنوات المالية التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد ، وإذا زاد الاحتياطي الإجباري علــى نــصف رأس مال الشركة جاز للجمعية العامة أن تقرر وقف اقتطاعه أو استعمال ما زاد على هذا الحد في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها.

الفصل الثالث

هيئة الرقابة الشرعية

مـــادة (54)

تلتزم الشركة بصفة أساسية ، بأن تقوم بجميع أعمالها بما لا يتعارض مع أحكام الــشريعة الإسلامية.

مـــادة (55)

تعين الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة في اجتماعها العادي السنوي هيئة للرقابة الشرعية مكونه من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية بصفة عامة وفى فقه المعاملات المالية الإسلامية بصفه خاصــة كما تحدد مخصصاتهم ومكافآتهم.

ويختار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من بينهم رئيسا لهم.

ويشترط لصحة اجتماعات الهيئة حضور كامل أعضائها إذا كان عــدد أعــضاء الهيئــة يجاوز ثلاثة أعضاء.

مـــادة (56)

تكون هيئة الرقابة الشرعية مسئولة عن إبداء الرأي حول مدى التزام الشركة فى جميــع معاملاتها وعملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية وفى سبيل ذلك تتــولى الهيئــة فحــص العقود والاتفاقيات والسياسات والمعاملات التي تجريها الشركة مع الغير ، ويحق للهيئــة الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات لدى الــشركة للتأكــد مــن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ، وعلى إدارة الشركة تزويد الهيئــة بجميــع البيانــات والمعلومات التي تطلبها لأداء مهامها ويجب على الهيئة أن تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية

776455

العامة للبنك يشتمل على رأيها في مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الـشريعة الإسـلامية وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الخصوص ، ويدرج هذا التقرير ضمن التقريـر السنوي للبنك.

مـادة (57)

يصدر مجلس الإدارة لائحة بنظام عمل هيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها واجتماعاتهـا وتنظيم علاقاتها بأجهزة الشركة.

ويعين مجلس الإدارة بناء على ترشيح هيئة الرقابة الشرعية ، مراقبـا شـرعيا داخليـا للشركة تكون مهمته مراقبة كافة أعمال الشركة والتأكد من مطابقتها للقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ويقدم تقاريره وملاحظاته لرئيس الهيئة.

مـادة (58)

إذا حدث بين أعضاء الهيئة خلاف حول الحكم الشرعي في موضوع معروض على الهيئة ، فيجوز لمجلس إدارة الشركة خلال فتره لا تزيد على ثلاثين يوما ، أن يحيل الأمر إلـى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ويكون رأى هيئة الفتـوى والتـشريع بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ملزما.

مـادة (59)

لا يجوز وقف أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن العمل أو عزله إلا بقـرار مـن الجمعيـة العامـة بنـاء علـى أسـباب موجبـة لمثـل هـذا الإجـراء.

وزارة العدل
إدارة التوثيق

H.

الفصل الرابع

انقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (60)

تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لسنة 1968 المشار إليهما وتدخل في دور التصفية.

مادة (61)

تجري تصفية أموال الشركة عند انقضائها وفقاً للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية وتعديلاته وأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته.

مادة (62)

يودع هذا النظام الأساسي وينشر طبقاً للقانون.

مادة (63)

تطبق أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (15) لسنة 1960 وتعديلاته والقانون رقم 32 لسنة 1986 فى شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو هذا النظام الأساسي للشركة.

مادة (65)

يقر المؤسس بصفته :

أولاً : بأن أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي مطابقان للنموذج المنصوص عليه في المادة {69} من قانون الشركات.

ثانياً : بأنه قد أكتتب بجميع الأسهم وأودعوا 24 % (أربعة وعشرون في المائة) من قيمتها باسم الشركة ولحسابها في بنك.

ثالثا : بأنه قد عين الهيئات الإدارية اللازمة لإدارة الشركة ويتم اختيار الهيئة الإدارية الأولى للشركة حسب الأنظمة المرعية.

الطرف الأول بصفته

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوه.
تحرر من أصل وعدد (٢) نسخة ومكون من عدد (٦) صفحة.
وهذا القدر من الكتابة وليس به شطب أو إضافة ومرفقاته.

وزارة العدل - إدارة التوثيق
الموثقة
أسرار سعد المونس

776456

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٠١٦/٣/١ بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة ٢٠١٦/١/٦ تمت الموافق على ما يلي :

جرى التأشير بالسجل التجاري بالاتي :

تعديل المادة الأولى من النظام الأساسي .

"تأسست طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية عامة تسمى بنك وربة (شركة مساهمة كويتية عامة)"

تعديل المادة الرابعة من النظام الأساسي .

" مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥/٢٠١٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم البنوك الإسلامية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية و قانون التجارة وما يقضي به العرف باعتباره من أعمال البنوك، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللشركة في سبيل ذلك ان تقوم بالأعمال الآتية:-

- القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدي الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:-

(أ)- قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية آو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض.

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

(ب)- مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة و المشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالميا.

(ج)- تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(د)- التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(هـ)-شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.

(و)-إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.

(ز)-إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ح)-تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.

(ط)-تلقي الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.

(ي)-تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.

(ك)-حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.

(ل)-القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(م) بيع وشراء العقارات بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

(ن) بيع وشراء السيارات والمركبات والمعدات الخفيفة والثقيلة وتأجيرها بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة او مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج وأن تشتري هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن."

تعديل المادة الخامسة من النظام الأساسي .

" يجوز للشركة ممارسة النشاطات التالية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

(١) تأسيس شركات جديدة أو الاشتراك فيما هو قائم منها أو تمويله وفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي.

(٢) القيام بكافة الدراسات وأعمال الخبرة وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم هذه العمليات للأفراد والهيئات الحكومية."

(٣)-فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائد التجاري بكفالة شخصية أو بدون كفالة.

(٤)-تمويل المتاجرة وغيرها من الأموال المنقولة بغرض البيع أو التأجير.

(٥)-تمويل شراء الأراضي والعقارات بقصد بيعها أو تأجيرها.

(٦)-تمويل الاستثماري في أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية والأعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية.

(٧)- تمويل الاستثماري في أعمال استخراج موارد الثروة الطبيعية وثروات البحار والأنهار.

(٨)- تمويل الاستثماري في المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.

(٩)- تمويل الاستثماري في إنشاء المدن وتوسعتها وحفر القنوات وصناعة السفن والناقلات وصيانتها.

(١٠)- التمويل الاستثماري في مشروعات الإعلام و الصحافة والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية والسينما وتحقيق التراث الإنساني والتنقيب عن الآثار وعرضها.

تعديل المادة الرابعة عشر من النظام الأساسي .

يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة تقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل."

١ ٣ ٢٠١٦

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــــنـــــك وربـــــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة السادسة عشر من النظام الأساسي .

" يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها في الحالات التالية:

١. أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي يحددها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال من مجموع اسهم الشركة.

٢. تخفيض رأس المال.

٣. عند استيفاء البنك لدين مقابل هذه الأسهم.

٤. أي حالات أخرى تحددها الهيئة.

ولا تدخل الأسهم المشتراه في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة على النحو الذي تنظمه تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم البنك بما لا يتجاوز ١٠% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون."

تعديل المادة السابعة عشر من النظام الأساسي .

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد عشرة أعضاء وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد."

تعديل المادة الثامنة عشر من النظام الأساسي .

" يجب أن تتوافر فيمن يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

١. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.

٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣. فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكاً لعدد من أسهم الشركة.

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة وكذلك الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته زالت عنه صفة العضوية."

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــــنـــــك وربـــــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي .

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، لا يجوز لرئيس أو لعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مماثلة أو منافسة أو أن يكون تاجراً في تجارة مشابهة او منافسة لتجارة البنك أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع البنك أو لحسابه أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة البنك إلا أنه يجوز وبترخيص خاص من الجمعية العامة أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع البنك أو لحسابه على أن تكون بنفس الشروط التي يتعامل بها البنك مع الغير، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه –ولو كان ممثلاً لشخص اعتباري – أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم البنك طيلة مدة عضويته فيه إلا بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال."

تعديل المادة الحادية والعشرون من النظام الأساسي .

"ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري وينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائب للرئيس لمدة ثلاث سنوات، على ألا تزيد عن مدة عضويتهم في مجلس الإدارة، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقتها مع الغير وأمام القضاء، إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

ويكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة، ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة، ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

حذف المادة الثانية والعشرون من النظام الأساسي .

النص قبل الحذف

" لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة أو أكثر، ويمثل العضو المنتدب الشركة أمام القضاء ولدى الغير وعليه تنفيذ قرارات المجلس، ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به. كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة ومساعدين للمدير العام، يحدد مجلس الادارة صلاحياتهم واختصاصاتهم ومكافآتهم ومدة خدمتهم".

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــــنـــــك وربـــــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة الثالثة والعشرون من النظام الأساسي .

" يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه ولمجلس الإدارة ان يوزع العمل بين أعضائه وفقا لطبيعة أعمال البنك كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد اعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحداً من الغير في القيام بعمل معين او أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات او الاختصاصات المنوطة بالمجلس."

تعديل المادة الرابعة والعشرون من النظام الأساسي .

" لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحًا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، هذا ما لم ينص عقد الشركة على نسبة أو عدد أكبر، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة."

تعديل المادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي .

"تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس، ويعد سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. وللعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع."

تعديل المادة الثامنة والعشرون من النظام الأساسي .

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية، تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما لا يجاوز ١٠% من الربح الصافي بعد استنزال الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن ٥% من رأس المال على المساهمين. ويحدد مجلس الإدارة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي. ويلتزم مجلس الإدارة بتقديم تقرير سنوي يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة عليه على أن يتضمن على وجه دقيق بيانا مفصلا عن المبالغ والمنافع والمزايا التي حصل عليها مجلس الإدارة أياً كانت طبيعتها ومسماها."

تعديل المادة التاسعة والعشرون من النظام الأساسي

" لمجلس الإدارة أن يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقًا لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو عقد

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

دولة الكويت

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

الشركة أو قرارات الجمعية العامة، ولمجلس الإدارة حق بيع، شراء ورهن العقارات لأغراض التمويل وعقد الكفالات، والتحكيم، والصلح، والاقتراض، والتبرعات إضافة إلى مباشرة الأنشطة المدونة بعقد التأسيس والقيام بكل الإجراءات القانونية اللازمة لذلك وتحديد المصروفات العمومية للإدارة وإصدار اللوائح والأنظمة لترتيب العمل وتعيين الرئيس التنفيذي ونوابه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن يقر المجلس الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والسياسات واللوائح المنظمة للعمل."

تعديل المادة الواحد وثلاثون من النظام الأساسي .

"رئيس مجلس الادارة واعضاؤه مسئولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع اعمال الغش واساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات او لعقد الشركة، وعن الخطأ في الإدارة. ولا يحول دون إقامة دعوى المسئولية اقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.

تعديل المادة الثانية وثلاثون من النظام الأساسي .

" تنعقد الجمعية العامة للمساهمين مرة على الأقل في المكان والزمان اللذين يعينهما نظام الشركة. ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك، ويتعين على المجلس أن يدعوها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال. توجه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة أياً كانت صفتها متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع بأحد الطرق التالية:

- خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل.
- الإعلان، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل.
- تسليم الدعوة باليد إلى المساهمين أو من ينوب عنهم قانونًا قبل موعد الاجتماع بيوم على الأقل، ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الاستلام.

ويجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية طرق أخرى للدعوة للاجتماع عبر أي من وسائل الاتصال الحديثة."

تعديل المادة الرابعة وثلاثون من النظام الأساسي .

"لكل مساهم أياً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العامة. ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد الأصوات المقررة لذات الفئة من الأسهم، ولا يجوز للمساهم التصويت عن نفسه أو من يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له، أو بخلاف قائم بينه وبين البنك، ويقع باطلاً كل

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

شرط أو قرار يخالف ذلك، ويجوز للمساهم أن يوكل غيره في الحضور عنه وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض يعده البنك لذلك الغرض ويمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً. ويجوز لمن يدعي حقاً على الأسهم يتعارض مع ما هو ثابت في سجل مساهمي البنك أن يتقدم إلى قاضي الأمور الوقتية لاستصدار أمر على عريضة بحرمان الأسهم المتنازع عليها من التصويت لمدة يحددها القاضي الآمر أو لحين الفصل في موضوع النزاع من قبل المحكمة المختصة، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية."

تعديل المادة الأربعون من النظام الأساسي .

" مع مراعاة أحكام القانون تختص الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي باتخاذ قرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها وعلى وجه الخصوص ما يلي:

١. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية.
٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
٣. تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.
٤. البيانات المالية للشركة.
٥. اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٧. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، وتحديد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقب حسابات الشركة، وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك.
٩. تعيين هيئة الرقابة الشرعية وسماع تقرير تلك الهيئة.
١٠. تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وتعرّف الأطراف ذات الصلة طبقاً لمبادئ المحاسبة الدولية."

تعديل المادة الثانية والأربعون من النظام الأساسي .

" لا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشفت في أثناء الاجتماع، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة بالمائة من رأسمال

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

الشركة، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الاجتماع مدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع أسهم رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة. "

تعديل المادة الثالثة والأربعون من النظام الأساسي .

" تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأسمال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. وإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم وزارة التجارة والصناعة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة."

تعديل المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي .

" مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:

١. تعديل عقد الشركة.

٢. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

٣. حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها.

٤. زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه.

على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس التعديل أو التصرف أو الاندماج أو الانضمام أو أي إجراء من قدرة الشركة على التمويل الإسلامي في جميع صوره وكل تعديل في نظام الشركة لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة. كما أن يتعلق باسم الشركة أو أغراضها أو رأس مالها فيما عدا زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مقابل أرباح حققتها الشركة أو نتيجة إضافة احتياطاتها الجائز استعمالها إلى رأس المال لا يكون نافذاً إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر.

تعديل المادة الخامسة والأربعون من النظام الأساسي .

"مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ، يكون للشركة مراقبان للحسابات –أو أكثر –من المحاسبين القانونيين، تعينهما الجمعية العامة بعد موافقة بنك الكويت المركزي وتقدر الجمعية أتعابهما وعليهما مراقبة حسابات السنة المالية التي جرى تعيينهما خلالها."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة الثامنة والأربعون من النظام الأساسي .

" يقدم مراقبا الحسابات إلى الجمعية العامة تقريرا يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة وما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديهما ويكون المراقبان مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقريرهما بصفتهما وكيلين عن جميع المساهمين ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقبين وان يستوضحهما عما ورد في تقريرهما وعلى مراقبي الحسابات ان يقوما بأي أعمال أو مهمات يكلفا بها من قبل البنك المركزي.

ويجب أن يتضمن التقرير بياناً عن الحوكمة يبين فيه مدى التزام البنك بتطبيق قواعد ونظم ودليل الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما يجب أن يتضمن التقرير بياناً عن أنظمة الرقابة الداخلية. يكون مراقب الحسابات مسئولاً عن البيانات المالية الواردة في تقريره وعن كل ضرر يصيب الشركة والمساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه أثناء وبسبب عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب كانوا مسئولين بالتضامن إلا إذا أثبت أحدهم عدم اشتراكه في الخطأ الموجب للمسئولية. كما يكون مراقب الحسابات مسئولا عن الأضرار التي تلحق بالشركة نتيجة استقالته في وقت غير مناسب. ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة العادية أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره

تعديل المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي .

" تعين الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة في اجتماعها العادي السنوي هيئة للرقابة الشرعية مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين العلماء المتخصصين في فقه المعاملات الإسلامية بصفة عامة وفي فقه المعاملات المالية الإسلامية بصفة خاصة كما تحدد مخصصاتهم ومكافأتهم. ويختار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من بينهم رئيساً للهيئة. ويكتمل نصاب حضور الهيئة بوجود أغلبية الأعضاء وتكون قرارتها ملزمة لإدارة البنك."

تعديل المادة الستين من النظام الأساسي .

" تنقضي الشركة بأحد الامور المنصوص عليها في المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته والمنصوص عليها بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية."

١ ٣ ٢٠١٦

"ط"(أ)

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــــنـــــك وربـــــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

تعديل المادة الواحد والستين من النظام الأساسي .

" تجري تصفية الشركة عند انقضائها وفقا لأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته والقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية."

تعديل المادة الثالثة والستين من النظام الأساسي .

" تطبق أحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام."

تضاف بعد المادة الخامسة والستين (نهاية النظام الأساسي) المواد التالية .

مادة ٦٦

" تخضع الأوراق المالية المصدرة من الشركة لنظام الإيداع المركزي للأوراق المالية لدى وكالة المقاصة، ويعتبر إيصال إيداع الأوراق المالية لدى وكالة المقاصة سندا لملكية الورقة ويسلم كل مالك إيصال بعدد ما يملكه من أوراق مالية.

مادة ٦٧

يخضع تداول الأسهم لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وما تصدره هيئة أسواق المال من قواعد بهذا الشأن."

مادة ٦٨

" لا يجوز الحجز على أموال البنك استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز حجز أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم ويؤشر بالحجز على السهم في سجل المساهمين، ويتم بيع الأسهم حتى ولو لم يقدم الدائن الحاجز أصل الإيصال الخاص بإيداعها، ويتم إجراء التعديلات اللازمة على سجل المساهمين لدى وكيل المقاصة وفقا لما تسفر عنه إجراءات البيع. ويجوز رهن الأسهم حتى لو لم تكن قد دفعت قيمتها

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بالكامل، ويقيد الرهن في سجل المساهمين بحضور الراهن والمرتهن أو من ينوب عنهما. ويجوز للمدين أن يتنازل للدائن المرتهن عن حقه في حضور الجمعيات العامة للشركة والتصويت فيها. وتسري على الحاجز والمرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الراهن."

مادة ٦٩

يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة الغير عادية بعد موافقة الجهات الرقابية زيادة رأس مال البنك المصرح به وذلك بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن، على أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار الزيادة وطرق الزيادة، ولا يجوز زيادة رأس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذه."

مادة ٧٠

تتم تغطية رأس المال بعد موافقة الجهات الرقابية بأسهم تسدد قيمتها بإحدى الطرق التالية:

١. طرح أسهم الزيادة للاكتتاب العام.
٢. تحويل أموال من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو مما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني إلى أسهم.
٣. تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم.
٤. تقديم حصة عينية.
٥. إصدار أسهم جديدة تخصص لإدخال شريك أو شركاء جدد يعرضهم مجلس الإدارة وتوافق عليهم الجمعية العامة غير العادية.
٦. أية طرق أخرى تنظمها اللائحة التنفيذية.

وفي جميع الأحوال تكون القيمة الاسمية لأسهم الزيادة مساوية للقيمة الإسمية للأسهم الأصلية.

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــــنـــــك وربـــــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٧١

" في حالة طرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب العام تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة بناء على نشرة اكتتاب متضمنة البيانات ومستوفية للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المشار إليه. "

مادة ٧٢

" إذا تقرر زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك. ويجوز للمساهم التنازل عن حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي أو بدون مقابل وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المساهم والمتنازل إليه، ويجوز للجمعية العامة أن تقرر تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم في الأولوية أو تقيد هذا الحق بأي قيد."

مادة ٧٣

" في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم، يتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي."

مادة ٧٤

" إذا لم تتم تغطية أسهم زيادة رأس المال جاز للجهة التي قررت الزيادة أن تقرر إما الرجوع عن الزيادة في رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه وتبين اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن"

مادة ٧٥

" يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم الجديدة، تخصص للوفاء بمصروفات

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

الإصدار ثم تضاف إلى الاحتياطي. وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية وتعليمات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي."

مادة ٧٦

" إذا كانت أسهم زيادة رأس المال مقابل تقديم حصة عينية وجب أن يتم تقويمها وفقا لأحكام المادة ١١ من قانون الشركات، وتقوم الجمعية العامة العادية مقام الجمعية التأسيسية في هذا الشأن."

مادة ٧٧

" في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق التحويل من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو ما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني، تقوم الشركة بإصدار أسهم مجانية بالقيمة الاسمية ودون علاوة إصدار وتوزع هذه الأسهم على المساهمين بنسبة ما يملكه كل منهم في رأس المال."

مادة ٧٨

" للجمعية العامة غير العادية، بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة، أن تقرر بعد موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تخفيض رأس مال الشركة وذلك في الحالات التالية:

- إذا زاد رأس المال عن حاجة الشركة.
- إذا أصيبت الشركة بخسائر لا يحتمل تغطيتها من أرباح الشركة.
- الحالات الأخرى المحددة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــــنـــــك وربـــــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٧٩

" إذا كان قرار التخفيض بسبب زيادة رأس المال عن حاجة الشركة، يتعين على الشركة قبل تنفيذ قرار التخفيض أن تقوم بالوفاء بالديون الحالة وتقديم الضمانات الكافية للوفاء بالديون الآجلة، ويجوز لدائني الشركة في حالة عدم الوفاء بديونهم الحالة أو عدم كفاية ضمانات الديون الآجلة، الاعتراض على قرار التخفيض أمام المحكمة المختصة وفقا للمقرر باللائحة التنفيذية لقانون الشركات."

مادة ٨٠

" يتم تخفيض رأس المال بإحدى الطرق التالية:

١. تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر.

٢. إلغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال.

٣. شراء الشركة لعدد من أسهمها بقيمة المبلغ الذي تريد تخفيضه من رأس المال. وتتبع الإجراءات الخاصة بذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات."

مادة ٨١

"يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات. ويكون المساهم مسؤولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنك وربة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٨٢

" لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفصحوا إلى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مباشرتهم لإدارتها وإلا وجب عزلهم ومساءلتهم عن تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة."

مادة ٨٣

" تؤول إلى المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة بالكامل المبالغ المستحقة عن تمثيلها في مجلس إدارة البنك التي تساهم فيها وعلى البنك أداء تلك المبالغ مباشرة إلى تلك الجهات المذكورة خلال أسبوع من تاريخ استحقاقها، ولتلك الجهات أن تحدد مكافآت ومرتبات ممثليها في مجلس إدارة البنك."

مادة ٨٤

"يعين مجلس الإدارة بعد انتخابه اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة بهدف تعزيز فاعلية رقابة المجلس على العمليات المهمة في البنك، على أن تقوم اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس في ضوء طبيعة مهام كل لجنة، ومن اللجان الرئيسية لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر ولجنة التدقيق بالإضافة إلى لجنة المكافآت والترشيحات.

مادة ٨٥

تكون المسؤولية المنصوص عليها في المادة السابقة)المادة ٣١) إما مسؤولية شخصية تلحق عضوا بالذات، وإما مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الإدارة جميعا. وفي الحالة الأخيرة يكون الأعضاء مسئولين جميعا على وجه التضامن بأداء التعويض، إلا من اعترض على القرار الذي رتب المسئولية وأثبت اعتراضه في المحضر."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٨٦

" للشركة أن ترفع دعوى المسئولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة، فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفى رفع الدعوى."

مادة ٨٧

" لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفرداً نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها، وفي هذه الحالة يجب اختصام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مقتض. ويجوز للمساهم رفع دعواه الشخصية بالتعويض إذا كان الخطأ قد ألحق به ضررا. ويقع باطلا كل اتفاق يقضي بغير ذلك."

مادة ٨٨

" يشترط لصحة الإعلان بالوسائل المشار إليها بالمادة السابقة(المادة ٣٢) أن يكون المساهم قد زود البنك أو وكالة المقاصة ببيانات عنوان البريد الإلكتروني او رقم الفاكس الخاص به، ووافق على إعلانه من خلال تلك الوسائل. ولا يعتد بأي تغيير من قبل المساهم لأي من البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة ما لم يكن قد أخطر الشركة أو وكالة المقاصة بهذا التغيير قبل إعلانه بخمسة أيام على الأقل. وفي حالة النزاع حول تسلم الإعلان، فإنه يعتد بشهادة تصدر من مشغل الخدمة لوسيلة الاتصال التي استخدمت في إجراء الإعلان."

مادة ٨٩

" يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك الغرض أو من تنتخبه الجمعية العامة من المساهمين أو من غيرهم."

مدير إدارة السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنك وربة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

مادة ٩٠

" على مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ما لم تكن تلك القرارات مخالفة للقانون أو عقد التأسيس أو هذا النظام. وعلى مجلس الإدارة إعادة عرض القرارات المخالفة على الجمعية العامة في اجتماع يتم الدعوة له لمناقشة اوجه المخالفة."

مادة ٩١

" تسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد أرقام ٢٤٧ وحتى ٢٥١ من قانون الشركات التجارية."

مادة ٩٢

"لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال الشركة المصدر. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر. وتصدر القرارات بأغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأسمال الشركة المصدر.

مادة ٩٣

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنه المصرفية والقوانين المعدله له , لا يجوز أن يكون مراقب الحسابات رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة البنك أو منوطاً به القيام بأي عمل إداري في البنك أو مشرفاً على حساباته أو قريباً حتى الدرجة الثانية لمن يشرف على الإدارة أو حساباتها. ولا يجوز له شراء أسهم الشركة أو بيعها أو أداء أي عمل استشاري خلال فترة المراقبة ."

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) عامة

رقم القيد في السجل التجاري : ٣٣٤٤٠٢

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٤/٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ بناء على الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة فى ٢٠١٨/٣/٢٧ تمت الموافقة على ما يلي :

جرى التأشير بالسجل التجاري بالاتي :

تعديل المادة (٤) عقد التاسيس والنظام الأساسي :-

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١/٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي مزاولة جميع أعمال المهنة المصرفية وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم البنوك الإسلامية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية و قانون التجارة وما يقضي به العرف باعتباره من أعمال البنوك، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي، ولا يجوز أن تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أنشطة مصرفية أو مالية منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللشركة في سبيل ذلك ان تقوم بالأعمال الآتية:

- القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- القيام بأعمال الاستثمارات المالية والمباشرة لحسابها أو لحساب الغير، وتؤدي الشركة الخدمات والعمليات المصرفية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:
- قبول الودائع النقدية بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو ادخار أو ودائع استثمارية محددة الغرض أو غير محددة الغرض، وإعادة استثمار تلك الودائع بشروط أو بدون شروط وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

مزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة محليا وعالميا.

- تقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

التعامل بالأسهم والصكوك وكافة الأوراق المالية

- بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء وبيع السبائك الذهبية وإجراء عمليات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بالحوالات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية.
- إجراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية وما يتعلق بها من أعمال مصرفية.
- إصدار الكفالات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) عامة

رقم القيد في السجل التجاري : ٣٣٤٤٠٢

- تحصيل مقابل الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب عملاء البنك المستديمين وغير المستديمين.
- تلقي الاكتتاب في مراحل تأسيس الشركات المساهمة وزيادة رؤوس أموال الشركات، والقيام بوظيفة مدير الإصدار.
- تمويل شراء الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والجواهر والوثائق والطرود عن طريق تأجير الخزائن الخاصة طبقا للنظام الذي يضعه البنك في هذا الخصوص.
- القيام بسائر الأعمال المصرفية في حدود القانون بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- شراء العقارات لصالح البنك بقصد بنائها وتطويرها وبيعها بحالتها الأصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها.
- بيع وشراء السيارات والمركبات والمعدات الخفيفة والثقيلة وتأجيرها بما لا يخالف أحكام القانون والشريعة الإسلامية.
- القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول التوكيلات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدون عمولة.
- ممارسة أنشطة الأوراق المالية المتمثلة بمدير محفظة الاستثمار ومدير نظام استثمار جماعي
- ومستشار استثمار ووكيل اكتتاب وأمين حفظ.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تمارس أعمالا مشابهة او مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج وأن تشتري هذه الهيئات أو المؤسسات أو الشركات أو تلحقها بها أو تدمجها معها شريطة أن تلتزم بالقيام بأعمال تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن."

٣ ٤ ٢٠١٨

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : بـــنـــك وربـــــة (ش.م.ك) عامة
رقم القيد في السجل التجاري : ٣٣٤٤٠٢

تعديل المادة (١٦) عقد التاسيس والنظام الأساسي :-
يجوز للشركة أن تشتري أو تبيع أو تتصرف في أسهمها في الحالات التالية:

- أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي يحددها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال من مجموع أسهم الشركة.
- تخفيض رأس المال.
- عند استيفاء البنك لدين مقابل هذه الأسهم.
- أي حالات أخرى تحددها الهيئة.

ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة على النحو الذي تنظمه تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.
تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك بما لا يتجاوز ١٠% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون.

٢٠١٨ ٤ ٣

مدير إدارة السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري
تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **شركة بنك وربة (ش.م.ك) عامة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم **١٠/٣٥** بتاريخ **٢٠١٨/١١/٠٤** بناء على الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة في **٢٠١٨/١٠/٣١** تمت الموافقة على ما يلي:

جرى التأشير بالسجل التجارى بالآتي :

١. زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة مليون دينار كويتي) إلى مبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة و خمسين مليون دينار كويتي) بمقدار ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك ، مع علاوة إصداربقيمة ٨٠ فلس للسهم الواحد , تدفع نقدا و تخصص للمساهمين الحاليين المقيدين في سجلات البنك في نهاية اليوم السابق لتاريخ استدعاء زيادة رأس المال كلا حسب نسبته و يجوز الإكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي البنك فإذا تجاوزت طلبات الإكتتاب عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب تم تخصيصها للمكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به و في حالة عدم إكتتاب المساهمين في كامل الأسهم المطروحة للإكتتاب يتم طرح فائض الأسهم للإكتتاب العام و في جميع الأحوال التي لا يتم فيها الإكتتاب في كامل الأسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها وفقا لأحكام القانون و تفويض مجلس الإدارة بوضع الشروط و القواعد و الضوابط لإستدعاء الزيادة في رأس المال و التصرف في كسور الأسهم إن وجدت.

٢. **تعديل المادة (٧) من عقد التأسيس و المادة (٦) من النظام الأساسي كالتالي :**

النص قبل التعديل :

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة مليون دينار كويتي) موزعة على ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم (١٠٠) فلس كويتي و جميع الاسهم نقدية.

النص بعد التعديل :

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة و خمسين مليون دينار كويتي) موزعة على ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم وقيمة كل سهم (١٠٠) فلس كويتي و جميع الاسهم نقدية.

مدير إدارة السجل التجاري
الأصل بتوقيع
أميره مناحي العنزي
رئيسة قسم الإفادات التجارية

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

7.0 KD
04-05-2020
MCIR-Khaitan llc
904052001655029S
REFERENCE:
0000

اسم الشركة ونوعها: بنك وربة (ش . م . ك) عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 334402

بناءاً على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة في 2020/4/27 و على المذكرة الصادرة من إدارة الشركات المساهمه رقم ط / 9 / 4 بتاريخ 2020/4/29 تمت الموافقة على ما يلي :

تمت الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بعدد 75,000,000 سهماً (خمسة وسبعون مليون سهماً) وبنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع توزع بواقع عدد (5) أسهم عن كل مائة سهم بواقع مبلغ وقدره 7,500,000 د.ك. (سبعة مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي)، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات البنك في نهاية يوم الإستحقاق المحدد له تاريخ 4 يونيو 2020 ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 10 يونيو 2020، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم وتعديل هذا الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق بسبب تأخر إجراءات الشهر.

تعديل المادة رقم (7) من عقد التأسيس والمادة رقم (6) من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

حُدد رأس مال الشركة بمبلغ 157,500,000 د.ك. (مائة سبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) موزعاً على1,575,000,000 سهم (مليار وخمسمائة خمسة وسبعون مليون سهم) قيمة كل سهم 100 (مائة) فلس وجميع الأسهم نقدية.

تعديل المادة رقم (17) من النظام الأساسي للشركة ليصبح على النحو التالي:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عن أحد عشر عضواً ولا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء وبما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة، واستثناءً من ذلك يجوز ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين بدايةً من تاريخ 2020/6/30 وعن أربعة أعضاء بدايةً من 30 يونيو 2022"، وتكون مدة العضوية بحد أقصى ثلاث سنوات قابلة للتجديد وذلك حسب ما هو مقرر في تعليمات الجهات الرقابية بشأن الأعضاء المستقلين، وإذا تعذر انتخاب مجلس ادارة جديد في الميعاد المحدد لذلك، استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد.

على أن يسري هذا التعديل اعتباراً من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية التي سيتم خلالها انتخاب العضو المكمّل لمجلس الإدارة.

04 | 05 | 2020

مدير إدارة السجل التجاري

تسديد tasdeed
7.0 KD
27-04-2021
MCIR-Com. Registe
927042108775110S
REFERENCE:
334402

وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة فى السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : **بنـــك وربـــــة (ش.م.ك) مقفلة .**

رقم القيد في السجل التجاري : **٣٣٤٤٠٢**

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٢٠٢١-١٨٦٦ــــ١٧١ _ M بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٧ فاننا نود احاطتكم علما بان قسم المتابعة قد قام بفحص طلب الشركة بشأن تنفيذ محضر اجتماع الجمعية العامة الغير عادية والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣٠ واستكمال اجراءات وتعديل بعض المواد واضافة اغراض جديدة للشركة تم النشر فى جريدة الكويت اليوم عدد رقم (١٥٢٧) تمت الموافقة ما يلي :-

جرى التاشيرة بالسجل التجارى :-

اولا : تمت الموافقة على تعديل المادة رقم (١٧) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي

مع استمرار مجلس الادارة الحالى فى اداء مهامه حتى نهايه الدورة التى انتخب لها يتولى ادارة الشركة مجلس إدارة يتألف من احدى عشر عضوا من بينهم عضوان اثنان مستقلان على الاقل يتم اختيارهم فى موعد أقصاه ٢٠٢٠/١٢/٣١ واربعة أعضاء مستقلين على الاقل اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعلى أن لا يزيد عدد الاعضاء المستقلين عن نصف أعضاء مجلس الادارة وتنخب الجمعية العامة العادية اعضاء مجلس الادارة وتختار الاعضاء المستقلين بالتصويت السرى تحدد مكافاتهم ويكون انتخاب مجلس الادارة لدورة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبمراعه ان مدة عضوية العضو المستقبل تنتهي انتهائة دورة المجلس التى تم اختيارة فيها ويجوز للجمعية العامة العادية اختيار لدورة أخرى واحدة وفيما عدا ما يختص به الاعضاء المستقلون من احكام خاصة يقررها القانون أو اللوائح التنفيذية او تعليمات الجهات الرقابية او هذا النظام تسرى على الاعضاء المستقلين سائر الاحكام التى يخضع لها غيرهم من اعضاء مجلس الادارة وعلى الاخص الاحكام المنصوص عليها فى قانون الشركات ولائحته التنفيذية لشغل المراكز الشاغرة بمجلس الادارة مع مراعاه انه اذا كان المركز الشاغرة لعضو مستقل فيكون شغله بعضو مستقل آخر

٢٧ ٤ ٢٠٢١

مدير إدارة السجل التجاري

علي حسين اليوسف

رئيس قسم السجل التجارى

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 11/11/2021

إسم الشركة و نوعها: بنك وربه-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 334402

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية 03/11/2021 **جرى التأشير بالسجل التجاري**

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 157,500,000. الي 200,000,000. بقيمة 42,500,000.

عقد البنك المذكور أعلاه جمعيته العمومية غير العادية بتاريخ 2021/11/03 وقررت ما يلي:

أولا: الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من مبلغ 157,500,000د.ك (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة الف دينار كويتي) إلى مبلغ 200,000,000 د. ك (مائتا مليون دينار كويتي)، بزيادة قدرها 42.500.000 د.ك (اثنان واربعون مليون وخمسمائة الف دينار كويتي)، بالإضافة الى علاوة اصدار قدرها 95 فلس تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 فلس وذلك بعد ان تم الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2021/08/24 والمتعلقة بإصدار اسهم جديدة، على ان تطرح هذه الأسهم الجديدة للاكتتاب العام وتخصص للمساهمين المقيدين بسجلات مساهمي البنك، ودفع قيمة الأسهم المكتتب بها نقدا وذلك عند تقديم طلب الاكتتاب، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اخر يوم لتداول السهم المحمل بالحق في الاكتتاب بهذه الزيادة، وتحديد تاريخ الاستحقاق، وتاريخ تداول اسهم البنك دون حيازة الحق المؤهل للاكتتاب، وإعلان هذه التواريخ في نشرة الاكتتاب.

ويجوز للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك المؤهلين للاكتتاب في زيادة رأس المال بيع حقهم بالأولوية في هذا الاكتتاب الى الغير، وذلك وفق الاحكام المنظمة لها الصادرة من قبل هيئة أسواق المال وبورصة الكويت وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لتداول حق الأولوية في نشرة الاكتتاب.

كما يجوز الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي البنك، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب تم تخصيصها للمكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به، وفي حالة عدم اكتتاب المساهمين في كامل الأسهم المطروحة للاكتتاب يتم طرح فائض الأسهم للاكتتاب العام، وفي جميع الأحوال التي لا يتم فيها الاكتتاب في كامل الأسهم الجديدة يتم التصرف في الأسهم غير المكتتب فيها طبقا

مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 11/11/2021

إسم الشركة و نوعها: بنك وربه-(ش.م.ك) عامة

الكيان القانوني : شركة مساهمة عامة

رقم القيد في السجل التجاري: 334402

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية 03/11/2021 **جرى التأشير بالسجل التجاري**

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 157,500,000. الي 200,000,000. بقيمة 42,500,000.

لأحكام القانون.

ثانيا: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في استدعاء زيادة رأس المال وتحديد كافة الضوابط وشروط وقواعد الاكتتاب والتصرف في كسور الأسهم ان وجدت، مع مراعاة احكام القانون رقم 7/2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

ثالثا: تمت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في تأكيد تاريخ الاستدعاء او تغييره، ووقف واغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للانتهاء في حال تمت تغطية كامل الاكتتاب قبل ذلك التاريخ.

رابعا: تعديل المادة رقم (7) من عقد التأسيس والمادة رقم (6) من النظام الأساسي:

النص قبل التعديل: حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 157,500.000 د.ك (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) موزع على 1,575,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل:

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر بمبلغ 200,000,000 د. ك (مائتا مليون دينار كويتي) موزعة على 2,000,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية، وحدد رأس مال الشركة المدفوع بمبلغ 157,500,000 د.ك (مائة وسبعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) موز على 1,575,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

ملحق رقم(2): البيانات المالية.

المحتويات

المعلومات الماليةالمرحلية المكثفة المجمعة كما في 30 سبتمبر 2021

البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

بنك وربة ش.م.ك.ع.

المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة (غير مدققة)

30 سبتمبر 2021

EY
تبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ – ٢٠
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

KPMG
كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تليفون: 7000 2228 965 +
فاكس: 7444 2228 965 +

تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
إلى حضرات السادة أعضاء مجلس إدارة بنك وربة ش.م.ك.ع.

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، كما في 30 سبتمبر 2021 وبياني الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترتي الثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهيتين بذلك التاريخ، وبياني التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترة التسعة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة وعرضها وفقاً لأساس الاعداد المبين في إيضاح 2. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن نتيجة مراجعتنا لهذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي 2410 *"مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين للبنك"* المتعلق بمهام المراجعة. تتمثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة في توجيه الاستفسارات بصفة رئيسية إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وعليه، فإنه لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق. وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

النتيجة

استنادا إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأساس الاعداد المبين في إيضاح 2.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للبنك. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك، خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

28 أكتوبر 2021
الكويت

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات – ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
كما في 30 سبتمبر 2021

	ايضاحات	30 سبتمبر 2021 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي	30 سبتمبر 2020 ألف دينار كويتي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**116,586**	110,999	63,439
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**422,593**	357,897	451,385
مدينو تمويل	4	**2,463,441**	2,497,366	2,473,844
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	12	**117,113**	90,929	80,175
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	12	**278,304**	237,050	289,890
استثمار في مشاريع مشتركة		**101,647**	108,240	105,742
عقارات استثمارية		**18,876**	30,039	19,784
موجودات أخرى		**52,780**	23,074	28,179
ممتلكات ومعدات		**18,493**	19,660	34,470
إجمالي الموجودات		**3,589,833**	3,475,254	3,546,908
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**516,097**	494,355	572,427
حسابات المودعين		**2,432,325**	2,353,454	2,359,046
صكوك مصدرة	5	**301,437**	302,429	303,706
مطلوبات أخرى		**61,374**	44,922	50,325
إجمالي المطلوبات		**3,311,233**	3,195,160	3,285,504
حقوق الملكية				
رأس المال	6	**157,500**	157,500	157,500
علاوة إصدار أسهم	6	**40,000**	40,000	40,000
احتياطي إجباري		**3,098**	3,098	3,098
احتياطي القيمة العادلة		**(2,217)**	1,676	434
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**(421)**	1,469	1,086
أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)		**4,277**	(12)	(17,077)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**202,237**	203,731	185,041
الصكوك الدائمة الشريحة 1	6	**76,363**	76,363	76,363
إجمالي حقوق الملكية		**278,600**	280,094	261,404
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,589,833**	3,475,254	3,546,908

محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	إيضاحات	**2021 ألف دينار كويتي**	2020 ألف دينار كويتي	**2021 ألف دينار كويتي**	2020 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**24,048**	26,074	**71,099**	84,067
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(12,709)**	(13,936)	**(36,387)**	(50,115)
صافي إيرادات التمويل		**11,339**	12,138	**34,712**	33,952
صافي إيرادات استثمار		**9,143**	6,764	**22,790**	10,845
صافي إيرادات أتعاب وعمولات		**1,906**	505	**3,276**	2,640
إيرادات أخرى		**3,615**	832	**3,891**	976
ربح (خسارة) تحويل عملات أجنبية		**430**	344	**2,075**	(1,586)
صافي إيرادات التشغيل		**26,433**	20,583	**66,744**	46,827
تكاليف موظفين		**(4,942)**	(3,987)	**(14,217)**	(12,858)
مصروفات عمومية وإدارية		**(1,031)**	(742)	**(2,834)**	(2,915)
مصروفات استهلاك		**(1,606)**	(1,059)	**(4,484)**	(2,996)
صافي مصروفات التشغيل		**(7,579)**	(5,788)	**(21,535)**	(18,769)
صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**18,854**	14,795	**45,209**	28,058
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان	7	**(15,559)**	(11,350)	**(35,570)**	(39,489)
الربح (الخسارة) قبل الضرائب		**3,295**	3,445	**9,639**	(11,431)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(30)**	-	**(87)**	-
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(86)**	-	**(251)**	-
الزكاة		**(35)**	-	**(101)**	-
صافي ربح (خسارة) الفترة		**3,144**	3,445	**9,200**	(11,431)
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة	8	**0.44 فلس**	0.61 فلس	**2.72 فلس**	(10.42) فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان الدخل الشامل المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2021	2020	**2021**	2020
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي
صافي ربح (خسارة) الفترة	**3,144**	3,445	**9,200**	(11,431)
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى:				
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى سوف يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:				
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
صافي التغير في القيمة العادلة	**(772)**	4,676	**(8,063)**	(2,556)
التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**4,125**	(233)	**4,488**	(798)
تعديل إعادة التصنيف عند البيع	**635**	(3,313)	**(318)**	(3,423)
صافي الأرباح/ (الخسائر) من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**3,988**	1,130	**(3,893)**	(6,777)
معاملة عملات أجنبية:				
فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل العمليات الأجنبية	**(766)**	575	**(1,566)**	959
تعديل إعادة التصنيف عند بيع مشروع مشترك	-	-	**(324)**	-
	(766)	575	**(1,890)**	959
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للفترة	**3,222**	1,705	**(5,783)**	(5,818)
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للفترة	**6,366**	5,150	**3,417**	(17,249)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	رأس المال ألف دينار كويتي	علاوة إصدار أسهم ألف دينار كويتي	احتياطي إجباري ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دينار كويتي	(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	المجموع الفرعي ألف دينار كويتي	توزيعات مقترحة ألف دينار كويتي	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك ألف دينار كويتي	الصكوك الدائمة الشريحة 1 ألف دينار كويتي	مجموع حقوق الملكية ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير 2021	**157,500**	**40,000**	**3,098**	**1,676**	**1,469**	**(12)**	**203,731**	**-**	**203,731**	**76,363**	**280,094**
صافي ربح الفترة	-	-	-	-	-	9,200	9,200	-	9,200	-	9,200
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	(3,893)	(1,890)	-	(5,783)	-	(5,783)	-	(5,783)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للفترة	-	-	-	(3,893)	(1,890)	9,200	3,417	-	3,417	-	3,417
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	-	-	(4,911)	(4,911)	-	(4,911)	-	(4,911)
في 30 سبتمبر 2021	**157,500**	**40,000**	**3,098**	**(2,217)**	**(421)**	**4,277**	**202,237**	**-**	**202,237**	**76,363**	**278,600**
كما في 1 يناير 2020	150,000	40,000	3,098	7,211	127	10,061	210,497	7,500	217,997	76,363	294,360
صافي خسارة الفترة	-	-	-	-	-	(11,431)	(11,431)	-	(11,431)	-	(11,431)
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى	-	-	-	(6,777)	959	-	(5,818)	-	(5,818)	-	(5,818)
اجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للفترة	-	-	-	(6,777)	959	(11,431)	(17,249)	-	(17,249)	-	(17,249)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 6)	7,500	-	-	-	-	-	7,500	(7,500)	-	-	-
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	-	-	(4,981)	(4,981)	-	(4,981)	-	(4,981)
خسارة التعديل على برنامج تأجيل الدفع	-	-	-	-	-	(10,726)	(10,726)	-	(10,726)	-	(10,726)
في 30 سبتمبر 2020	157,500	40,000	3,098	434	1,086	(17,077)	185,041	-	185,041	76,363	261,404

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف المجمع (غير مدقق)
للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021

		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	إيضاح	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
الربح (الخسارة) قبل الضرائب		**9,639**	(11,431)
تعديلات لـ:			
أرباح محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(318)**	(3,423)
خسائر (أرباح) محققة من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**1**	(2,101)
أرباح محققة من بيع عقار استثماري		**(1,900)**	-
إيرادات توزيعات أرباح من موجودات مالية		**(1,838)**	(1,435)
حصة في نتائج من استثمارات في مشاريع مشتركة		**(5,150)**	(4,538)
أرباح محققة من بيع مشروع مشترك		**(2,329)**	-
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية		**(541)**	(698)
تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية		**9**	911
إيرادات استثمار أخرى		**(434)**	(457)
(ربح) خسارة القيمة العادلة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر		**(10,290)**	896
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**697**	671
مصروف استهلاك		**4,484**	2,996
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**35,570**	39,489
		27,600	20,880
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**(4,051)**	18,776
مدينو تمويل		**1,707**	(264,475)
موجودات أخرى		**(20,552)**	12,251
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**21,742**	(380,935)
حسابات المودعين		**78,871**	653,235
مطلوبات أخرى		**11,777**	(525)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**117,094**	59,207
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(17,207)**	(35,131)
متحصلات من بيع/ استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**1,312**	12,011
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(110,323)**	(100,716)
المحصل من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**56,666**	136,329
إضافات الى استثمارات في مشاريع مشتركة		**(8,403)**	(12,484)
متحصلات من بيع مشروع مشترك		**10,026**	-
متحصلات من بيع عقار استثماري		**12,907**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(1,003)**	(4,811)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية		**1,838**	1,478
إيرادات استثمار أخرى مستلمة		**434**	457
توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة		**11,169**	3,392
إيرادات تأجير مستلمة		**647**	807
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**(41,937)**	1,332
الأنشطة التمويلية			
أرباح مدفوعة لمالكي الصكوك الدائمة الشريحة 1		**(4,911)**	(4,981)
سداد أصل مبلغ مطلوبات عقود التأجير		**(3,187)**	(1,668)
صافي الحركة على إصدار الصكوك		**(992)**	151,527
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية		**(9,090)**	144,878
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**66,067**	205,417
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**443,033**	283,637
النقد والنقد المعادل في 30 سبتمبر	3	**509,100**	489,054
معلومات إضافية حول التدفقات النقدية التشغيلية			
تكاليف تمويل مدفوعة		**35,702**	51,974
إيرادات تمويل مستلمة		**68,849**	66,535

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

1- معلومات حول الشركة

إن بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. تم تسجيل البنك كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً للوائح وقوانين بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010 وأسهمه متداولة علنا في بورصة الكويت. يقع المكتب الرئيسي للبنك في برج الراية، - الدور ميزانين 1 - شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار والخدمات المصرفية للشركات والأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2021 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. إن التوزيعات المقترحة والمعتمدة من قبل البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ مبينة في الإيضاح 6.

تتضمن هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في وللتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 المعلومات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (يشار إليها معاً بـ " المجموعة").

تمت الموافقة على إصدار هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة في 14 أكتوبر 2021.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 *"التقرير المالي المرحلي"* باستثناء ما هو موضح أدناه.

تم إعداد البيانات المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ضوء التعديلات التالية:

(أ) أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

(ب) الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء نتيجة تفشي كوفيد خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب/ رب أ/2020/461 المؤرخ في 5 يوليو 2020. يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. بينما يتم الاعتراف بخسارة التعديل من الموجودات المالية الناتجة عن أي فترات تأجيل سداد أخرى مقدمة إلى العملاء ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع. سوف يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لا تتضمن كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية السنوية، ويجب أن يتم الاطلاع عليها مقترنة بالبيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020.

قامت المجموعة بإعداد البيانات المالية على أساس مواصلة عملياتها التشغيلية على أساس مبدأ الاستمرارية. ترى الإدارة أنه لا توجد حالات عدم تيقن مادية قد تثير شكاً جوهرياً حول هذا الافتراض. وقامت بوضع تقديراً يفيد بأنه يوجد توقع معقول بأن المجموعة لديها موارد كافية لمواصلة وجودها التشغيلي في المستقبل القريب، بما لا يتجاوز 12 شهر من نهاية فترة المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

2- أساس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة (تتمة)

2.2 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات التي قامت المجموعة بتطبيقها

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة متفقة مع تلك المتبعة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري كما في 1 يناير 2021. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صدر ولكنه لم يسر بعد.

يسري العديد من التعديلات لأول مرة في سنة 2021 إلا أنها ليس لها تأثير مادي على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة.

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9، ومعيار المحاسبة الدولي 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16

تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تتعلق بالتأثيرات على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة عندما يتم استبدال معدل (الإيبور) المعروض فيما بين البنوك بمعدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- مبرر عملي يستلزم تغيرات تعاقدية أو تغيرات على التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغيرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة السوقية.
- تغييرات في فترة السماح والتي يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الإيبور لتحوط التصنيفات وتحوط الوثائق دون توقف علاقة التحوط.
- تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

إن البنك بصدد تشغيل مشروع يتعلق بأنشطة الانتقال للمجموعة ومستعد لتطبيق معدلات مرجعية بديلة ويواصل المشاركة مع أصحاب المصلحة المختلفين لدعم الانتقال المنظم والتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الانتقال.

ترى الإدارة أنه لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة. تعتزم المجموعة استخدام المبررات العملية في الفترات المستقبلية عندما تصبح سارية المفعول.

3- النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل مما يلي:

	30 سبتمبر 2021 *ألف دينار كويتي*	*(مدققة) 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي*	*30 سبتمبر 2020 ألف دينار كويتي*
نقد	**9,025**	11,708	12,064
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**102,387**	90,396	23,339
حساب جاري لدى بنوك تجارية	**5,174**	8,895	28,036
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك	**116,586**	110,999	63,439
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**120,036**	74,044	94,045
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**272,478**	257,990	331,570
اجمالي النقد والنقد المعادل	**509,100**	443,033	489,054

4- مدينو تمويل

تحليل القيم الدفترية لمديني التمويل والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة للمطلوبات والالتزامات المحتملة، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المكفولة بضمان على التوالي:

	كما في 30 سبتمبر 2021			
	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
مدينو تمويل				
مرتفعة	**976,654**	**55,330**	**-**	**1,031,984**
قياسية	**1,172,088**	**151,327**	**-**	**1,323,415**
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	**105,228**	**29,186**	**32,873**	**167,287**
	2,253,970	**235,843**	**32,873**	**2,522,686**
التزامات تمويلات وعقود ضمانات تمويل – تسهيلات غير نقدية	**147,317**	**34,716**	**3,990**	**186,023**

	كما في 31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
مدينو تمويل				
مرتفعة	614,875	10,480	-	625,355
قياسية	1,773,153	63,235	-	1,849,853
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	33,158	4,241	40,401	64,335
	2,421,186	77,956	40,401	2,539,543
التزامات تمويلات وعقود ضمانات تمويل – تسهيلات غير نقدية	138,655	24,052	3,691	166,398

	كما في 30 سبتمبر 2020			
	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
مدينو تمويل				
مرتفعة	968,561	11,253	-	979,814
قياسية	1,276,633	52,872	-	1,329,505
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	161,376	12,479	74,938	248,793
	2,406,570	76,604	74,938	2,558,112
التزامات تمويلات وعقود ضمانات تمويل – تسهيلات غير نقدية	132,643	25,005	3,691	161,339

4- مدينو تمويل (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بمديني التمويل (الالتزامات النقدية وغير النقدية) المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021

	المرحلة 1 *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
كما في 1 يناير 2021	**26,160**	**5,720**	**8,734**	**40,614**
التأثير نتيجة التحويل بين المراحل	**(256)**	**(331)**	**587**	**-**
(رد) إضافة خسائر ائتمان متوقعة للفترة	**(2,336)**	**8,260**	**13,856**	**19,780**
مبالغ مشطوبة	**-**	**-**	**(6,114)**	**(6,114)**
تعديلات تحويل عملات أجنبية	**4**	**-**	**-**	**4**
في 30 سبتمبر 2021	**23,572**	**13,649**	**17,063**	**54,284**

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	المرحلة 1 *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
كما في 1 يناير 2020	12,942	3,978	24,068	40,988
التأثير نتيجة التحويل بين المراحل	(41)	(164)	205	-
خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للفترة	13,268	1,906	33,258	48,432
مبالغ مشطوبة	-	-	(48,797)	(48,797)
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(9)	-	-	(9)
في 31 ديسمبر 2020	26,160	5,720	8,734	40,614

للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020

	المرحلة 1 *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
كما في 1 يناير 2020	12,942	3,978	24,068	40,988
التأثير نتيجة التحويل بين المراحل	(129)	(549)	678	-
خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للفترة	11,291	1,923	32,940	46,154
مبالغ مشطوبة	-	-	(659)	(659)
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(6)	-	-	(6)
في 30 سبتمبر 2020	24,098	5,352	57,027	86,477

4- مدينو تمويل (تتمة)

يوضح الجدول التالي المطابقات بين الرصيد الافتتاحي والختامي لمخصص الخسائر وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

	30 سبتمبر 2021		
	محدد	*عام*	*المجموع*
	ألف	*ألف*	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*
كما في 1 يناير	**6,117**	**40,502**	**46,619**
المحمل للفترة	**16,740**	**14,505**	**31,245**
مبالغ مشطوبة	**(6,114)**	**-**	**(6,114)**
تعديلات تحويل عملات أجنبية	**-**	**(26)**	**(26)**
	16,743	**54,981**	**71,724**

	31 ديسمبر 2020		
	محدد	عام	المجموع
	ألف	ألف	ألف
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
كما في 1 يناير	19,866	29,373	49,239
المحمل للفترة	35,461	11,169	46,630
مبالغ مشطوبة	(48,797)	-	(48,797)
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(413)	(40)	(453)
	6,117	40,502	46,619

	30 سبتمبر 2020		
	محدد	عام	المجموع
	ألف	ألف	ألف
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
كما في 1 يناير	19,866	29,373	49,239
المحمل للفترة	35,573	4,636	40,209
مبالغ مشطوبة	(659)	-	(659)
تعديلات تحويل عملات أجنبية	-	(103)	(103)
	54,780	33,906	88,686

يتضمن المخصص مبلغ 12,479 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 4,442 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2020: 4,418 ألف دينار كويتي) يتعلق بالتسهيلات غير النقدية المدرجة ضمن مطلوبات أخرى.

5- صكوك مصدرة

في 24 سبتمبر 2019، قام البنك بإتمام المرحلة الأولى من اصدار صكوك غير مضمونة (ذات أولوية بالسداد) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مع فترة استحقاق تصل الى 5 سنوات تستحق في 24 سبتمبر 2024. تتضمن هذه الصكوك كوبون بمعدل ثابت نسبته 2.982% سنويا تسدد على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في كل من بورصتي ايرلندا (يورونكست دبلن) وناسداك دبي.

في 17 يونيو 2020، قام البنك بإتمام اصدار صكوك غير مضمونة (ذات أولوية بالسداد) بقيمة 150 مليون دينار كويتي مع فترة استحقاق تصل الى 5 سنوات تستحق في 17 يونيو 2025. تتضمن هذه الصكوك كوبون بمعدل نسبه 1% سنويا فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، تسدد على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في بورصة ايرلندا (يورونكست دبلن).

6- حقوق الملكية

6.1 رأس المال وعلاوة إصدار أسهم

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,575,000 ألف سهم كما في 30 سبتمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 1,575,000 ألف سهم و30 سبتمبر 2020: 1,575,000 ألف سهم) بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

في 27 يونيو 2021، أوصى مجلس إدارة البنك بزيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من خلال دعوة مساهمي البنك للاكتتاب في عدد 425,000 ألف سهم (تمثل زيادة بنسبة 26,984% من رأس المال المصدر والمدفوع) تطرح بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد مع علاوة اصدار قدرها 95 فلس للسهم الواحد. تخضع زيادة رأس المال إلى موافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية غير العادية للمساهمين. وافق كل من بنك الكويت والمركزي وهيئة أسواق المال على مقترح الزيادة في 24 أغسطس 2021 وفي 23 سبتمبر 2021 على التوالي والبنك في طور القيام بإجراءات عقد جمعية عمومية غير عادية للحصول على موافقة المساهمين.

6.2 توزيعات مسددة وموصى بها

وافقت الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2021 على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 5% أسهم منحة).

خلال السنة السابقة، وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2020 على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للبنك من خلال إصدار 75,000 ألف سهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمدفوع (أي، 5 أسهم لكل 100 سهم) بمبلغ 7,500 ألف دينار كويتي للمساهمين المسجلين في دفاتر البنك كما في تاريخ نهاية التسجيل المقرر في 4 يونيو 2020.

6.3 الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 22 سبتمبر 2021، حصل البنك على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي لاسترداد صكوك الشريحة الأولى الإضافية القائمة والتي سبق إصدارها بتاريخ 14 مارس 2017 وإصدار صكوك غير قابلة للتحويل لأسهم ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بحد أقصى يصل إلى 250 مليون دولار أمريكي. تعد هذه الصكوك المقترحة دائمة وتعتمد على نموذج تمويل المضاربة المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

7- مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		*التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر*	
	2021	*2020*	***2021***	*2020*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	***ألف دينار كويتي***	*ألف دينار كويتي*
مخصص محمل لتسهيلات الائتمان – محدد	**6,344**	10,400	**16,740**	35,573
مخصص محمل لتسهيلات الائتمان – عام	**5,108**	1,115	**14,505**	4,636
مخصص (رد مخصص) خسائر الائتمان المتوقعة	**4,107**	(165)	**4,325**	(720)
	15,559	11,350	**35,570**	39,489

8- ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب مبالغ ربحية (خسارة) السهم الأساسية من خلال قسمة ربح (خسارة) الفترة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك (المعدل بالأرباح المدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1) على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. يتم احتساب ربحية (خسارة) السهم المخففة من خلال قسمة الربح (الخسارة) الخاص بالمساهمين العاديين للبنك (المعدل بالأرباح المدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1) على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة زائدا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي يجب أن تصدر لتحويل كافة الأسهم العادية المخففة الى أسهم عادية. أخذا في الاعتبار عدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة متماثلة.

8- ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة (تتمة)

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2021	2020	**2021**	2020
صافي ربح (خسارة) الفترة (ألف دينار كويتي)	**3,144**	3,445	**9,200**	(11,431)
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)	**(2,448)**	(2,489)	**(4,911)**	(4,981)
	696	956	**4,289**	(16,412)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف سهم)	**1,575,000**	1,575,000	**1,575,000**	1,575,000
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**0.44**	0.61	**2.72**	(10.42)

لم تكن هناك أية معاملات تتضمن أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة بين تاريخ المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة وتاريخ اعتماد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

9- إفصاحات الأطراف ذات علاقة

تشمل الأطراف ذات علاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يمارسون عليها السيطرة أو السيطرة المشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصدة لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي على أساس الشروط التي تعتمدها الإدارة.

9.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك

موظفو الإدارة العليا هم أولئك الأفراد الذين لديهم صلاحية التخطيط ويتحملون المسؤولية إزائها كما أنهم يمارسون سلطة المراقبة المباشرة أو غير المباشرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك أن أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية هم موظفي الإدارة العليا وذلك لأغراض معيار المحاسبة الدولي 24 *إفصاحات الأطراف ذات علاقة*.

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر	
	2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	**2021 ألف دينار كويتي**	2020 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**496**	476	**1,815**	1,361
مكافأة نهاية الخدمة	**47**	45	**143**	138
	543	521	**1,958**	1,499

وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2021 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 63 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

9.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة:

يقوم البنك بتنفيذ معاملات وترتيبات واتفاقيات تتضمن الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة والأعمال التي يسيطرون عليها أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى ضمن سياق الأعمال الطبيعي طبقا لنفس الشروط التجارية وشروط السوق ومعدلات الربح والعمولات التي تنطبق على الأطراف غير ذات علاقة.

9- إفصاحات الأطراف ذات علاقة (تتمة)

9.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة (تتمة):

يوضح الجدول التالي إجمالي مبلغ المعاملات التي تم إبرامها مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة للفترة/ للسنة المالية ذات الصلة والمدرج في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع:

	30 سبتمبر 2021 ألف دينار كويتي	*(مدققة) 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي*	*30 سبتمبر 2020 ألف دينار كويتي*
مدينو تمويل	**2,009**	1,480	1,540
بطاقات ائتمان	**6**	8	8
حسابات مودعين	**1,993**	1,613	1,514

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة ضمن بند مطلوبات محتملة:

	30 سبتمبر 2021 ألف دينار كويتي	*(مدققة) 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي*	*30 سبتمبر 2020 ألف دينار كويتي*
خطابات ضمان	**4**	4	4

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين:

	30 سبتمبر 2021	*(مدققة) 31 ديسمبر 2020*	*30 سبتمبر 2020*
مدينو تمويل	**6**	6	8
بطاقات ائتمان	**5**	8	6
حسابات مودعين	**45**	50	46
خطابات ضمان	**1**	1	1

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع:

	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		*التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر*	
	2021 ألف دينار كويتي	*2020 ألف دينار كويتي*	***2021 ألف دينار كويتي***	*2020 ألف دينار كويتي*
إيرادات إيداعات وتمويل	**16**	18	**45**	57
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين	**81**	12	**112**	43

9.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة:

إضافة إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، يبرم البنك معاملات مع المساهمين الرئيسيين والشركات الأخرى التي يمارس عليها البنك السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك المراقبة المشتركة والسيطرة المشتركة والتأثير الملموس.

9- إفصاحات الأطراف ذات علاقة (تتمة)

9.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة: (تتمة)

فيما يلي الأرصدة المسجلة في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع:

	الأرصدة القائمة كما في				
	المساهمون الرئيسيون	أطراف أخرى ذات علاقة	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020 (مدققة)	30 سبتمبر 2020
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات مودعين	**450,048**	**409**	**450,457**	552,333	664,878

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة:

	عدد المساهمين الرئيسيين	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
30 سبتمبر 2021		
حسابات مودعين	**2**	**29**
31 ديسمبر 2020 (مدققة)		
حسابات مودعين	2	30
30 سبتمبر 2020		
حسابات مودعين	2	30

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع:

	قيمة المعاملات خلال الفترة المنتهية			
	مساهمون رئيسيون	أطراف أخرى ذات علاقة	30 سبتمبر 2021	30 سبتمبر 2020
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين	**3,718**	-	**3,718**	8,964

إن الأرصدة القائمة في نهاية الفترة نشأت في سياق العمل المعتاد. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن قبل الأطراف ذات علاقة محددة وفقا للأسعار التجارية المعتادة. ولا توجد أي ضمانات مقدمة لدائني الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021.

10- التزامات ومطلوبات محتملة

	30 سبتمبر 2021	31 ديسمبر 2020 (مدققة)	30 سبتمبر 2020
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة واعتمادات مستندية	**45,982**	38,751	34,486
خطابات ضمان	**140,041**	127,647	126,853
مطلوبات محتملة	**186,023**	166,398	161,339
التزامات رأسمالية	**122,614**	104,668	113,167

11- معلومات القطاعات

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئة العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن القطاعات التشغيلية التي تستوفي معايير القطاعات القابلة لرفع التقارير عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تسهيلات تمويل المرابحة والإجارة للسلع والعقارات.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** – وتشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. كما تتضمن التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة** – وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى والتي تتم بصورة رئيسية مع البنوك والمؤسسات المالية.
- **الاستثمار** – وتشتمل على عمليات الاستثمار في الأسهم المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** – وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات عن صافي إيرادات (خسائر) التشغيل وربح (خسارة) الفترة ومجموع الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بقطاعات البنك التي يتم إعداد تقارير حولها.

	30 سبتمبر 2021					
	الشركات ألف دينار كويتي	*الأفراد* ألف دينار كويتي	*الخزينة* ألف دينار كويتي	*الاستثمار* ألف دينار كويتي	*أخرى* ألف دينار كويتي	*المجموع* ألف دينار كويتي
إيرادات التشغيل	**32,831**	**11,619**	**503**	**21,791**	**-**	**66,744**
صافي الربح (الخسارة)	**1,575**	**3,854**	**287**	**16,110**	**(12,626)**	**9,200**
إجمالي الموجودات	**1,974,292**	**489,150**	**707,818**	**347,300**	**71,273**	**3,589,833**
إجمالي المطلوبات	**652,029**	**911,703**	**1,686,127**	**-**	**61,374**	**3,311,233**

	30 سبتمبر 2020					
	الشركات ألف دينار كويتي	*الأفراد* ألف دينار كويتي	*الخزينة* ألف دينار كويتي	*الاستثمار* ألف دينار كويتي	*أخرى* ألف دينار كويتي	*المجموع* ألف دينار كويتي
إيرادات (خسائر) التشغيل	28,206	10,101	(231)	8,751	-	46,827
صافي (الخسارة) الربح	(11,788)	2,493	(113)	7,866	(9,889)	(11,431)
إجمالي الموجودات	2,042,850	430,995	683,322	327,093	62,648	3,546,908
إجمالي المطلوبات	392,449	673,277	2,169,453	-	50,325	3,285,504

12- القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو سداده لتحويل التزام ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

12- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم:

- **المستوى 1:** الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة؛
- **المستوى 2:** أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظةً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- **المستوى 3:** الأساليب الأخرى التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى القياس بالجدول الهرمي للقيمة العادلة:

		قياس القيمة العادلة		
30 سبتمبر 2021	*المجموع ألف دينار كويتي*	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة على أساس التكرار				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم مسعرة	**15,008**	**15,008**	-	-
صناديق (غير مسعرة)	**83,853**	-	-	**83,853**
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**18,252**	-	-	**18,252**
	117,113	**15,008**	-	**102,105**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	**191,123**	**191,123**	-	-
- صكوك شركات	**80,104**	**80,104**	-	-
	271,227	**271,227**	-	-
صكوك غير مسعرة	**1,508**	-	-	**1,508**
أسهم غير مسعرة	**5,569**	-	-	**5,569**
	278,304	**271,227**	-	**7,077**

12- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

		قياس القيمة العادلة		
	المجموع	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)*
31 ديسمبر 2020 (مدققة)	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة على أساس متكرر				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم مسعرة	15,580	15,580	-	-
صناديق (غير مسعرة)	57,792	-	-	57,792
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	17,557	-	-	17,557
	90,929	15,580	-	75,349
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	160,834	160,834	-	-
- صكوك شركات	64,375	64,375	-	-
	225,209	225,209	-	-
صكوك غير مسعرة	6,303	-	-	6,303
أسهم غير مسعرة	5,538	-	-	5,538
	237,050	225,209	-	11,841

12- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

30 سبتمبر 2020	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة على أساس التكرار				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم مسعرة	14,333	14,333	-	-
صناديق (غير مسعرة)	49,963	-	-	49,963
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	15,879	-	-	15,879
	80,175	14,333	-	65,842
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	197,673	197,673	-	-
- صكوك شركات	80,353	80,353	-	-
	278,026	278,026	-	-
صكوك غير مسعرة	6,359	-	-	6,359
أسهم غير مسعرة	5,505	-	-	5,505
	289,890	278,026	-	11,864

الحركة في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة بالقيمة العادلة

توضح الجداول التالية مطابقة المبالغ الافتتاحية والختامية للموجودات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة بالقيمة العادلة:

	30 سبتمبر 2021					
	في 1 يناير 2021	إضافات	مبيعات / استردادات	التغير في القيمة العادلة	الحركات في سعر الصرف	في 30 سبتمبر 2021
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	57,792	18,785	(1,260)	9,137	(601)	83,853
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	17,557	1,152	-	(358)	(99)	18,252
	75,349	19,937	(1,260)	8,779	(700)	102,105
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
صكوك غير مسعرة	6,303	1,506	(6,014)	(238)	(49)	1,508
أسهم غير مسعرة	5,538	31	-	-	-	5,569
	11,841	1,537	(6,014)	(238)	(49)	7,077

12- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الحركة في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة بالقيمة العادلة (تتمة)

	في 1 يناير 2020	*إضافات*	*مبيعات / استردادات*	*التغيير في القيمة العادلة*	*الحركات في سعر الصرف*	*في 31 ديسمبر 2020*
	31 ديسمبر 2020 (مدققة)					
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	35,267	33,306	(10,568)	(99)	(114)	57,792
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	13,092	4,451	(52)	(47)	113	17,557
	48,359	37,757	(10,620)	(146)	(1)	75,349
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
صكوك غير مسعرة	6,398	-	-	(99)	4	6,303
أسهم غير مسعرة	5,505	-	-	33	-	5,538
	11,903	-	-	(66)	4	11,841

	في 1 يناير 2020	*إضافات*	*مبيعات / استردادات*	*التغيير في القيمة العادلة*	*الحركات في سعر الصرف*	*في 30 سبتمبر 2020*
	30 سبتمبر 2020					
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	35,267	25,840	(9,910)	(1,193)	(41)	49,963
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	13,092	2,536	(52)	164	139	15,879
	48,359	28,376	(9,962)	(1,029)	98	65,842
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
صكوك غير مسعرة	6,398	-	-	(102)	63	6,359
أسهم غير مسعرة	5,505	-	-	-	-	5,505
	11,903	-	-	(102)	63	11,864

لم يكن هناك أية تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة خلال 2021 أو 2020.

إن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة مماثلة لتلك المتبعة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 يتم قياسها في ظل بعض الظروف باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لم يتم إثباتها بواسطة الأسعار من معاملات السوق الملحوظة حاليا في نفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستعين المجموعة بأساليب تقييم تعتمد على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة. على سبيل المثال، في حالة غياب السوق النشط، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والنتائج وقائمة المخاطر والعوامل الأخرى.

12- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات المالية نتيجة تنوع مستويات المقاييس غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. توصلت الإدارة بناء على تقييمها إلى أن التأثير على الربح أو الخسارة أو الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون جوهرياً في حالة وقوع تغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة وفقاً لحركة معدلات الربح في السوق.

13- أثر جائحة كوفيد -19

انتشرت جائحة كوفيد -19 بشكل سريع في مختلف المناطق الجغرافية على مستوى العالم، مما أدى إلى اضطراب في الأعمال والأنشطة الاقتصادية ونتج عن ذلك حالة من عدم اليقين غير المسبوقة على مستوى بيئة الاقتصاد العالمي. وقد قامت السلطات المالية والنقدية، في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات مكثفة للتخفيف من العواقب الوخيمة للوباء.

إجراءات الدعم في ظل جائحة كوفيد -19

في سنة 2020، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ العديد من الإجراءات بهدف تعزيز قدرة القطاعات المصرفية على القيام بدور محوري في الاقتصاد. وقد تم الإفصاح عن تلك التدابير في البيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

نظام تأجيل التمويلات الاستهلاكية والمقسطة الأخرى 2021

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد التمويلات الاستهلاكية والمقسطة للعملاء المستحقين بناءً على طلبهم وذلك وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب، رب أ، رس، رس أ، رت، رت أ/ 2021/476 المؤرخ 18 أبريل 2021 بشأن الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 ("القانون") في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء أرباح التمويل المترتبة على هذا التأجيل ("نظام 2021"). وتتحمل حكومة دولة الكويت تكلفة تأجيل الأقساط بالكامل وفقاً للقانون.

طبق البنك نظام 2021 عبر تأجيل الأقساط لفترة ستة أشهر بدءاً من تاريخ طلب العميل مع تمديد فترة التسهيل ذات الصلة. وقد أدى تأجيل الأقساط إلى تكبد البنك لخسارة نتجت عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية، وتقدر هذه الخسارة مبدئيًا بمبلغ 9,013 ألف دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن خسارة التعديل الناتجة عن فترة التأجيل ممولة من قبل الحكومة بموجب نظام 2021 وبالتالي تعامل كمنحة حكومية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 20. وبناءً عليه، تم مقابلة خسارة التعديل بمبلغ مساوٍ من إيرادات المنحة التي تسددها حكومة دولة الكويت. وقد تم إدراج مديني المنحة ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع كما في 30 سبتمبر 2021.

تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة

وضعت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل لحالات عدم اليقين التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وإجراءات الدعم والإعفاء الاقتصادية ذات الصلة المتخذة من قبل الحكومات والبنوك المركزية عند تقدير متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021، مما أدى إلى إجراء تعديلات على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفقاً لما هو ملائم. أخذت المجموعة في اعتبارها أيضاً على وجه التحديد تأثير كوفيد -19 على العوامل النوعية والكمية في تحديد أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وفي تقييم مؤشرات انخفاض القيمة نتيجة للانكشافات لمخاطر القطاعات التي من المحتمل أن تتأثر.

وبالرغم مما سبق، فمازالت متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المقدرة كما في 30 سبتمبر 2021 أقل من المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، يتم الاعتراف بالمبلغ الأكبر وهو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي كمتطلبات مخصص لخسائر الائتمان الخاصة بالتسهيلات الائتمانية.

آثار أخرى

قامت المجموعة بالنظر في الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية لتحديد المبالغ المدرجة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تمثل أفضل تقدير للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة. على الرغم من ذلك، تظل الأسواق متقلبة وتظل القيم الدفترية للموجودات حساسة للتقلبات في الأسواق. ولا يزال أثر هذه البيئة الاقتصادية التي تمتاز بحالة كبيرة من عدم اليقين تقديرياً، وبالتالي، سوف تستمر المجموعة في إعادة تقييم مركزها والأثر ذي الصلة على أساس منتظم.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2020

EY
نبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

KPMG
كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة"*. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقًا *لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق")*. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء
إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة التمويل الإسلامي النقدية وغير النقدية إلى العملاء ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: *الأدوات المالية*، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية بالإيضاح 2.5.1 والإيضاح 4 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء (تتمة)
إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والازدياد الملحوظ اللاحق في مخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية المجمعة بالنسبة للاعتراف المبدئي لها وتصنيفها إلى ثلاث مراحل. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لما هو مفصح عنه من قبل الإدارة، يتم استخدام أساليب نماذج قائمة على الأحكام بشكل أساسي في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر والتي يتم إعداد نماذج لها استنادا إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ويتم خصمها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة. وكما هو مفصح عنه بالإيضاح 25، كان لجائحة كوفيد-19 العالمية تأثيراً ملحوظاً على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة كما استوجبت تطبيق درجة عالية من الأحكام. نتيجة لذلك، ارتبطت خسائر الائتمان المتوقعة بدرجة أكبر من عدم التأكد عما هو معتاد كما تخضع المدخلات المستخدمة للتغير بشكل كبير وهو ما قد يؤدي إلى تغير التقديرات بشكل ملحوظ في الفترات المستقبلية.

من ناحية أخرى، يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل التمويلي.

لقد حددنا *"الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء"* كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء والأحكام الجوهرية المطلوبة من قبل الإدارة عند وضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات ترجيح الاحتمالات. ويزداد ذلك نتيجة لوجود درجة عالية من عدم التأكد حول التقديرات بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى درجة عالية من الأحكام التي يتم اتخاذها، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت إعادة جدولة مبالغ الربح أو أصل المبلغ لبعض التسهيلات التمويلية قد أدت إلى صعوبات مؤقتة أو دائمة للسيولة لدى العملاء.

لقد شملت إجراءات تدقيقنا اختبار عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على تقييم واحتساب مؤشرات الازدياد الجوهري الملحوظ في مخاطر الائتمان وما يترتب عليها من تصنيف مرحلي للعملاء. كما قمنا باختبار مدى فعالية أدوات الرقابة على نماذج احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر ووضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية المتعددة والتنبؤ بمتغيرات عوامل الاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لهذه السيناريوهات. كما شملت الإجراءات تأثير خسائر الائتمان المتوقعة الناشئ عن الاضطراب الاقتصادي الناتج من جائحة كوفيد-19 بما في ذلك تلك التي ركزت على التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة بما في ذلك التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى ملاءمة تحديد المجموعة للازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات التمويلية، تحققنا من مدى تناسب معايير التصنيف المرحلي لدى المجموعة والتي تشمل قيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي قامت الإدارة بمراعاتها في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة آخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصصات المترتبة عليها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

KPMG

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب إ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب إ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عادل العبدالجادر

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

22 فبراير 2021
الكويت

ارنست ويونغ
EY
العيبان والعصيمي وشركاهم

رشيد محمد القناعي

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

د. رشيد محمد القناعي
مرخص تحت رقم (١٣٠) فئة أ

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**110,999**	102,544
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**357,897**	225,703
مدينو تمويل	4	**2,497,366**	2,261,974
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**90,929**	55,895
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	6	**237,050**	323,062
استثمار في مشاريع مشتركة	7	**108,240**	91,007
عقارات استثمارية	8	**30,039**	20,798
موجودات أخرى		**23,074**	39,885
ممتلكات ومعدات		**19,660**	22,803
إجمالي الموجودات		**3,475,254**	3,143,671
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**494,355**	953,303
حسابات المودعين	10	**2,353,454**	1,705,811
صكوك مصدرة	11	**302,429**	152,179
مطلوبات أخرى		**44,922**	38,018
إجمالي المطلوبات		**3,195,160**	2,849,311
حقوق الملكية			
رأس المال	12	**157,500**	150,000
علاوة إصدار أسهم		**40,000**	40,000
احتياطي إجباري	12	**3,098**	3,098
احتياطي القيمة العادلة		**1,676**	7,211
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**1,469**	127
(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة		**(12)**	10,061
		203,731	210,497
توزيعات مقترحة	12	-	7,500
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**203,731**	217,997
الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**76,363**	76,363
إجمالي حقوق الملكية		**280,094**	294,360
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,475,254**	3,143,671

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**109,282**	109,570
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(62,826)**	(64,081)
صافي إيرادات التمويل		**46,456**	45,489
صافي إيرادات استثمار	14	**26,252**	7,884
صافي إيرادات أتعاب وعمولات	15	**3,228**	5,070
إيرادات أخرى	16	**3,765**	296
(خسارة) ربح تحويل عملات أجنبية		**(907)**	1,023
صافي إيرادات التشغيل		**78,794**	59,762
تكاليف موظفين		**(17,669)**	(14,807)
مصروفات عمومية وإدارية		**(3,936)**	(4,426)
مصروفات استهلاك		**(4,623)**	(3,174)
صافي مصروفات التشغيل		**(26,228)**	(22,407)
صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**52,566**	37,355
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان	17	**(46,638)**	(19,908)
الربح قبل الضرائب و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**5,928**	17,447
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		-	(157)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(166)**	(452)
الزكاة		**(65)**	(175)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(63)**	(125)
صافي ربح السنة		**5,634**	16,538
ربحية السهم الأساسية والمخففة	18	**0.41 فلس**	7.36 فلس

	ايضاح	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**5,634**	16,538
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى			
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:			
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:			
صافي التغير في القيمة العادلة		**3,314**	11,434
التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	17	**(979)**	682
تعديل إعادة التصنيف عند إلغاء الاعتراف	14	**(7,903)**	(215)
صافي (الخسائر) الأرباح من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(5,568)**	11,901
عمليات تحوط التدفقات النقدية:			
صافي خسائر التحوط		-	(1,266)
ناقصاً: تعديل إعادة التصنيف نتيجة إيقاف علاقة التحوط		-	1,209
الحركة في عمليات تحوط التدفقات النقدية		-	(57)
تحويل عملات أجنبية:			
فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية		**1,342**	48
إجمالي البنود التي يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		**(4,226)**	11,892
إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر:			
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**33**	13
إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		**33**	13
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة		**(4,193)**	11,905
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**1,441**	28,443

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	رأس المال ألف دينار كويتي	علاوة إصدار أسهم ألف دينار كويتي	احتياطي إجباري ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دينار كويتي	(خسائر مرحلة) / أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	الإجمالي الفرعي ألف دينار كويتي	توزيعات مقترحة ألف دينار كويتي	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك ألف دينار كويتي	الصكوك الدائمة الشريحة 1 ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير 2020	**150,000**	**40,000**	**3,098**	**7,211**	**127**	**10,061**	**210,497**	**7,500**	**217,997**	**76,363**	**294,360**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	**5,634**	**5,634**	-	**5,634**	-	**5,634**
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى	-	-	-	**(5,535)**	**1,342**	-	**(4,193)**	-	**(4,193)**	-	**(4,193)**
إجمالي(الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	**(5,535)**	**1,342**	**5,634**	**1,441**	-	**1,441**	-	**1,441**
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة (إيضاح 12)	**7,500**	-	-	-	-	-	**7,500**	**(7,500)**	-	-	-
أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	**(4,981)**	**(4,981)**	-	**(4,981)**	-	**(4,981)**
خسائر التعديل من برنامج تأجيل السداد (إيضاح 25)	-	-	-	-	-	**(10,726)**	**(10,726)**	-	**(10,726)**	-	**(10,726)**
في 31 ديسمبر 2020	**157,500**	**40,000**	**3,098**	**1,676**	**1,469**	**(12)**	**203,731**	-	**203,731**	**76,363**	**280,094**
كما في 1 يناير 2019 كما تم تسجيله سابقاً (مدقق)	150,000	40,000	1,353	(4,646)	79	7,779	194,565	-	194,565	76,363	270,928
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في 1 يناير 2019	-	-	-	-	-	(68)	(68)	-	(68)	-	(68)
الرصيد الافتتاحي المعاد إدراجه طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16	150,000	40,000	1,353	(4,646)	79	7,711	194,497	-	194,497	76,363	270,860
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	16,538	16,538	-	16,538	-	16,538
إيرادات شاملة أخرى	-	-	-	11,857	48	-	11,905	-	11,905	-	11,905
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	11,857	48	16,538	28,443	-	28,443	-	28,443
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	1,745	-	-	(1,745)	-	-	-	-	-
توزيعات مقترحة (إيضاح 12) أسهم منحة مقترحة	-	-	-	-	-	(7,500)	(7,500)	7,500	-	-	-
أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(4,943)	(4,943)	-	(4,943)	-	(4,943)
في 31 ديسمبر 2019	150,000	40,000	3,098	7,211	127	10,061	210,497	7,500	217,997	76,363	294,360

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضرائب و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**5,928**	17,447
تعديلات لـ:			
صافي إيرادات استثمار	14	**(26,252)**	(7,884)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**904**	779
ربح من بيع ممتلكات ومعدات		**(795)**	-
مصروفات استهلاك		**4,623**	3,174
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**46,638**	19,908
		31,046	33,424
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**18,811**	1,973
مدينو تمويل		**(294,393)**	(672,864)
موجودات أخرى		**16,584**	(13,913)
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(459,005)**	118,074
حسابات المودعين		**647,643**	652,633
مطلوبات أخرى		**(4,981)**	(1,332)
ضرائب مدفوعة		**(627)**	(569)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**(44,922)**	117,426
الأنشطة الاستثمارية			
شراء/ مساهمات رأسمالية لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(44,508)**	(19,339)
متحصلات من بيع /استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**12,685**	2,634
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(157,759)**	(228,810)
متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**251,252**	65,877
إضافات إلى استثمار في مشاريع مشتركة	7	**(13,084)**	(35,550)
متحصلات من بيع عقار استثماري		**7,278**	2,259
شراء ممتلكات ومعدات		**(6,248)**	(3,298)
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات		**2,924**	-
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية		**2,175**	2,151
إيرادات استثمار أخرى مستلمة		**580**	937
مبالغ مدفوعة نتيجة وقف علاقة التحوط		-	(1,209)
توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة		**5,388**	4,159
إيرادات تأجير مستلمة		**1,064**	1,425
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**61,747**	(208,764)
الأنشطة التمويلية			
أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**(4,981)**	(4,943)
صافي الحركة على الصكوك المصدرة		**150,250**	152,179
سداد مطلوبات تأجير		**(2,698)**	(2,187)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		**142,571**	145,049
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**159,396**	53,711
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**283,637**	229,926
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**443,033**	283,637

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج الراية، - الدور ميزانين 1 - شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2020 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. تم الإفصاح عن التوزيعات المقترحة والمعتمدة من قبل البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ ضمن الإيضاح 12.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـــ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 12 يناير 2021. ولمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات - بما في ذلك التعميمات الصادرة مؤخراً عن بنك الكويت المركزي حول الإجراءات الرقابية المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19 والمخاطبات المتعلقة ببنك الكويت المركزي - من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في ضوء التعديلات التالية:

(أ) أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

(ب) أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن مهل تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19 ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة استنادا إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 21.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

تقدم البيانات المالية المجمعة معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة. تم إعادة تصنيف بعض المعلومات المقارنة وإعادة عرضها لكي تتوافق مع التصنيف في الفترة الحالية. تم إجراء إعادة التصنيف لغرض تحسين جودة المعلومات المعروضة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتبارا من 1 يناير 2020. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة ولكنها لم تسر بعد.

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

تسري العديد من التعديلات والتفسيرات لأول مرة في سنة 2020 ولكن ليس لها تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: *تعريف الأعمال*
توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 أنه لكي يتم اعتبار مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات كأعمال، فإنه ينبغي أن تتضمن، كحد أدنى، المدخلات والإجراءات الجوهرية التي تجتمع معاً لتساهم بصورة جوهرية في القدرة على الوصول إلى المخرجات. علاوة على ذلك، فقد أوضح هذا المعيار أنه يمكن أن تتواجد الأعمال دون تضمين كافة المدخلات والإجراءات الضرورية لإيجاد المخرجات. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة ولكنها قد تؤثر على الفترات المستقبلية في حالة دخول المجموعة في أية عمليات لدمج الأعمال.

تطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الربح (المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور)
قامت المجموعة بتطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الربح – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 (المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور) اعتباراً من 1 يناير 2020. تتضمن المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور عدداً من الإعفاءات التي تسري على كافة علاقات التحوط المتأثرة مباشرةً بالإصلاح المعياري لمعدلات الربح. تتأثر علاقة التحوط إذا كان الإصلاح يؤدي إلى حالات من عدم التيقن حول توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية القائمة على المعيار للبند المتحوط له أو أداة التحوط خلال الفترة بين استبدال سعر الفائدة الحالي وسعر فائدة بديل خالي تقريباً من المخاطر. قد يؤدي هذا إلى عدم تيقن حول ما إذا كانت المعاملة المستقبلية مرجحة بدرجة كبيرة وما إذا كان من المتوقع بأثر مستقبلي أن تكون علاقة التحوط فعالة بدرجة كبيرة. تقدم المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور إعفاءات تتطلب من المجموعة أن تفترض انعدام تأثر علاقات التحوط بحالات عدم التيقن الناتجة عن إصلاح معدل الإيبور. ويتضمن هذا الضمان عدم وقوع أي تغيير على التدفقات النقدية المتحوط لها نتيجة إصلاح معدل الإيبور. تسمح الإعفاءات للمجموعة بعدم وقف علاقات التحوط نتيجة لانعدام الفعالية بأثر رجعي أو مستقبلي. لم يكن لهذه التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: *تعريف المعلومات الجوهرية*
تقد هذه التعديلات تعريفاً جديداً للمعلومات الجوهرية الذي يبين أن "المعلومات تعتبر جوهرية في حالة إذا كان حذفها أو عدم صحة التعبير عنها أو إخفائها من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام استنادا إلى تلك البيانات المالية بما يقدم معلومات مالية عن المنشأة القائمة بإعدادها".

توضح التعديلات أن اتصاف المعلومات بالجوهرية يعتمد على طبيعة وحجم المعلومات سواء بصورة فردية أو بالاندماج مع المعلومات الأخرى في سياق البيانات المالية. ويكون عدم صحة التعبير عن المعلومات جوهريا إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة وليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018
إن الإطار المفاهيمي لا يمثل معياراً أو لا يتجاوز أي من المفاهيم الواردة به المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار. إن الغرض من الإطار المفاهيمي هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير ومساعدة القائمين بإعداد هذه المعايير على وضع سياسات محاسبية مماثلة حينما لا يوجد معيار مطبق وكذلك مساعدة كافة الأطراف على استيعاب وتفسير المعايير.

يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل بعض المفاهيم الجديدة ويقدم تعريفات حديثة وكذلك معايير الاعتراف بالموجودات والمطلوبات ويوضح أيضاً بعض المفاهيم الهامة.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة (تتمة)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16: *امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19*
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020 امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 - تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير. تمنح التعديلات إعفاءً للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشأن المحاسبة عن تعديل عقد التأجير بما يعكس امتيازات التأجير الناشئة كنتيجة مباشرة لتفشي وباء كوفيد-19. نظرًا لكونه مبررًا عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان امتياز التأجير المتعلق بفيروس كوفيد-19 والممنوح من المؤجر يمثل تعديلا لعقد التأجير أم لا. يقوم المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار باحتساب أي تغيير في مدفوعات التأجير الناتجة عن امتياز التأجير المتعلق بكوفيد-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16، إذا لم يمثل التغيير تعديلا لعقد التأجير.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يُسمح بالتطبيق المبكر. لم ينتج عن هذا التعديل تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2.2 ملخص السياسات المحاسبية للمعاملات والاحداث الجديدة

منح حكومية
تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تستلم المجموعة منحًا للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استنادًا إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أقساط سنوية متساوية.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول.

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي – *تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3*
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 *دمج الأعمال – إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي*. والغرض من هذه التعديلات هو استبدال الإشارة المرجعية إلى *إطار إعداد وعرض البيانات المالية* الصادر في سنة 1989 بإشارة مرجعية إلى *الإطار المفاهيمي للتقارير المالية* الصادر في مارس 2018 دون أن يطرأ أي تغيير ملحوظ في المتطلبات المتعلقة به.

كما أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية إعفاءً من مبادئ الاعتراف الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية 3 لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة خلال "اليوم الثاني للتطبيق" والناتجة عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب، في حالة تكبدها بصورة منفصلة.

وفي نفس الوقت، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية توضيح الإرشادات الحالية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 3 المتعلقة بالموجودات المحتملة والتي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتسري بأثر مستقبلي.

ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على المجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد (تتمة)

الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والتي تمنع المنشآت من أن تقوم بخصم أي متحصلات ناتجة من بيع بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات من تكلفة بيع أي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات وذلك في حالة الوصول بذلك الأصل إلى الموقع والحالة الضرورية لأن يكون جاهزا للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. بدلاً من ذلك، تسجل المنشأة المتحصلات من بيع مثل هذه البنود وتكاليف إنتاج تلك البنود ضمن الأرباح أو الخسائر.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ولا بد من تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة معروضة في حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على المجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
كجزء من التحسينات السنوية للسنوات 2018-2020 من عملية إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقترض والمقرض مشتملةً على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقترض أو المقرض نيابةً عن الآخر. تطبق المنشأة التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد فترة البيانات المالية السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة التعديلات على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد فترة البيانات المالية المجمعة السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير جوهري على المجموعة.

الإصلاح المعياري لمعدلات الربح (المرحلة 2)
نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (أو المجلس) في 27 أغسطس 2020 المرحلة الثانية من الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 (المرحلة 2 من إصلاح معدل الإيبور). تطرح المرحلة 2 من إصلاح معدل الإيبور إعفاءات مؤقتة لمعالجة المشكلات المحاسبية التي تنشأ عن استبدال معدل الإيبور (سعر الفائدة بين البنوك) بمعدل ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر. يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر.

يظل تأثير استبدال معدل الإيبور (سعر الفائدة بين البنوك) بمعدل ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر على منتجات وخدمات المجموعة من جوانب التركيز الرئيسية. لدى المجموعة عقود تستند بشكل ما إلى معدل الإيبور مثل الليبور والتي تمتد لما بعد السنة المالية 2021 حيث من المحتمل حينها أن يتم وقف نشر معدلات الإيبور. والمجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير انتقال المجموعة إلى تطبيق أنظمة معدلات الربح الجديدة بعد عام 2021 عن طريق مراجعة التغيرات التي تطرأ على منتجاتها وخدماتها وأنظمتها وكذلك عملية رفع التقارير لديها وستواصل الاستعانة بأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لدعم عملية الانتقال بشكل منظم وتخفيف المخاطر الناتجة من الانتقال.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2017 المعيار الدولي للتقارير المالية 17 *عقود التأمين*، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين الذي يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. وما أن يسري، يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 *عقود التأمين* الصادر في سنة 2005. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة والتأمين العام والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدر هذه العقود وكذلك بما يخضع لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 17 متطلبات محاسبية جديدة للمنتجات المصرفية مع مزايا التأمين التي قد تؤثر على تحديد أي من الأدوات أو بنودها سيندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين (تتمة)

بطاقات الائتمان والمنتجات المماثلة التي تمنح تغطية تأمينية: ستتمكن معظم الجهات المصدرة لهذه المنتجات من مواصلة معاملتها المحاسبية الحالية كأداة مالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يستثني المعيار الدولي للتقارير المالية 17 من نطاقه عقود بطاقات الائتمان (والعقود الأخرى المماثلة التي تمنح الائتمان أو ترتيبات المدفوعات) التي تستوفي تعريف عقد التأمين فقط في حالة ألا تعكس المنشأة تقييمًا لمخاطر التأمين المرتبطة بعميل فردي عند تحديد سعر العقد مع ذلك العميل. عندما يتم منح التغطية التأمينية كجزء من الشروط التعاقدية لبطاقة الائتمان، يتعين على الجهة المصدرة ما يلي:

- فصل بند التغطية التأمينية وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عليه
- تطبيق المعايير الأخرى السارية (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 15 *الإيرادات من العقود مع العملاء* أو معيار المحاسبة الدولي 37 *المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة*) على البنود الأخرى.

عقود القروض التي تستوفي تعريف التأمين ولكنها تحد من قيمة التعويض عن الأحداث المؤمن عليها على المبلغ المطلوب بخلاف ذلك لتسوية التزام حامل الوثيقة الذي ينص عليه العقد: لدى الجهات المصدرة لهذه القروض - على سبيل المثال منح قرض مع إعفاء من السداد في حالة الوفاة - خيار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أو المعيار الدولي للتقارير المالية 17. سيتم الاختيار على مستوى المحفظة وسيكون غير قابل للإلغاء.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على فترات البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع ضرورة إدراج المبالغ المقارنة. ويسمح بالتطبيق المبكر ولكن شريطة أن تقوم المنشأة أيضاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لأول مرة.

إن المجموعة حاليًا بصدد تقييم تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على بياناتها المالية المجمعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.4.1 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) كما في 31 ديسمبر 2020. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

بشكل عام، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تمنح حق ممارسة السيطرة. ولدعم هذا الافتراض، وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدي القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تمارس المجموعة السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.1 أساس التجميع (تتمة)

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية لديها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الارباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. فيما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية %	
			31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	**100**	100
شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	**100**	100
شركة الكوت القابضة المحدودة	عقارات	جيرزي	**100**	100
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	**100**	100

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي

2.4.2.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2.4.2.2 القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ضمن إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بتلك الأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

- *النقد والنقد المعادل*

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك المستحقة عند الطلب أو ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

- *الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة*

يقوم البنك فقط بقياس الايداعات لدى البنوك ومديني التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والأرباح فقط لأصل المبلغ القائم.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد البنك نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية بما يحقق الأغراض من الأعمال:

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).

كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضا من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل البنك. يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

كخطوة ثانية من عملية التصنيف، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح، يقوم البنك بتطبيق أحكام، ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والربح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- *أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى*

يطبق البنك فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

- *أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)*

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أدناه. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع والتي تظل مقاسة وفقاً للقيمة العادلة. بدلا من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقاً للتكلفة المطفأة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم مع إدراج مخصص مقابل ضمن الأرباح أو الخسائر. ويعاد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالموجودات.

- *أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى*

عند الاعتراف المبدئي، قد يختار البنك أحياناً تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 *الأدوات المالية: العرض* ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم أبداً إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات باستثناء أن يستفيد البنك من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة حيث يتم في هذه الحالة تسجيل هذه الأرباح ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم الانخفاض في القيمة.

- *الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*

تتمثل الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة في تلك الموجودات والمطلوبات التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي قامت الإدارة بتصـــنيفها عند الاعتراف المبدئي أو يتعين على نحو إلزامي قياســـها بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إلا عند استيفاء أحد المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقاً لأساس مختلف، أو
- تمثل المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) جزءاً من مجموعة مطلوبات مالية (أو موجودات مالية أو كليهما طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موثقة.
- تتضمن المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بصورة ملحوظة من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

- *المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً من معدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والصكوك المصدرة والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض غير المسحوبة

يقوم البنك بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض.

يتم مبدئياً تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم. لاحقا للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. واعتبارا من 1 يناير 2018، تم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرية إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر إلغاء اعتراف في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل

في حالة وقوع مثل هذه التعديلات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام (تتمة)
إذا لم تؤد هذه التعديلات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهرية، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستنادا إلى التغير في التدفقات النقدية المخصومة وفقا لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة الكفالات البنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار اليها معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك المصدرة من بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

ترى المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمان بنك الكويت المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى.

خسائر الائتمان المتوقعة
تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاثة مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ مكافئ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد ازديادا ملحوظاً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمنخفضة ائتمانياً استنادا إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية (تتمة)

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة بالمخاطر في حالة التعثر عند الاعتراف المبدئي. وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة و النسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة 30 يوماً مرتبطة بازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضا بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية لانخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة حول ما يلي:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- منح المقرض امتياز إلى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المقترض.
- تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الازدياد الملحوظ لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذا في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر على إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أي توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية (تتمة)

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

2.4.4.2 مخصصات خسائر الائتمان طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و"متأخرة السداد ومنخفضة القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

الفئة	*المعايير*	*المخصص المحدد*
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
رديئة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل المعمول بها (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

2.4.5 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئيا أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى البنك توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئيا. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتدرج أي استردادات لاحقة ضمن بند ايرادات أخرى.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

بداية من 1 يناير 2018، يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات مسجلة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير مسجل.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية للإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية.

ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط مبدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية. يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرةً ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرةً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة أو مخاطر معدلات الربح).

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالإجماع من أطراف المتشاركة في السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم اتخاذها عند تحديد السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها بصورة منفصلة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إعداد البيانات المالية للمشاريع المشتركة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لمطابقة السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشروع المشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمته الدفترية ثم تدرج الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للمشروع المشترك عند فقد السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع ضمن الأرباح أو الخسائر.

2.4.9 عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد باستخدام أساليب تقييم مناسبة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية إما عندما يتم بيعها (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عندما يتم سحب العقارات الاستثمارية بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف. عند تحديد مبلغ المقابل النقدي المستلم من إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري، تراعي المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود أي بنود تمويل جوهرية والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد).

تتم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون القيمة العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. عندما يتم تحويل العقار الذي يشغله المالك إلى عقاري استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمنشآت والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.10 ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني 20-40 سنة
- أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم إلغاء الاعتراف به عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على أساس فردي إلا إذا كان الأصل غير منتج لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم انتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات والتقديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج أخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه وفي هذه الحالة تتم معاملة الرد كزيادة إعادة تقييم.

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)
يتحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة انتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.12 مكافأة نهاية الخدمة
تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقا لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات
يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات تأجير
تمثل المجموعة المؤجر في عقود التأجير التشغيلي. تتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عقود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

إيرادات أتعاب وعمولات
إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحقيتها فيه مقابل تقديم الخدمات.

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة بصورة نمطية العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادةً ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معنية أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

انتهت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة
تتضمن إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة وتحتسب بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي والطرق الأخرى على حد سواء.

إيرادات توزيعات أرباح
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

صافي إيرادات الاستثمار
يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة وتوزيعات الأرباح. وهذا يتضمن أي انعدام فعالية مسجل عن معاملات التحوط.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.14 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض
يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية. وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة
يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة.

كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل عملات اجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة
عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من التحويل لأغراض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الختامي.

2.4.15 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية
تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري من ربح السنة عند تحديد الحصة.

الزكاة
يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.4.16 معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.17 مخصصات

تقيد المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال جوهرياً، يحدد البنك مستوى المخصص عن طريق تخصيم التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية المرتبطة بالالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالصافي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.18 موجودات ومطلوبات محتملة
لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية إلى داخل المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.19 الموجودات بصفة الأمانة
تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية المجمعة ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة.

2.4.20 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية
يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة والتي يتم اعتمادها لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمعة.

2.4.21 صكوك مصدرة
الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملات وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

2.4.22 عقود التأجير
تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت لقاء مقابل نقدي.

2.4.22.1 المجموعة كمستأجر
تطبق المجموعة طريقة فردية للاعتراف والقياس بالنسبة لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بتسجيل مطلوبات التأجير لسداد مدفوعات التأجير وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام
تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصًا أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها مقابل أي إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل، والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة، ومدفوعات التأجير التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصًا أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

تتعرض موجودات حق الاستخدام إلي الانخفاض القيمة بما يتماشى مع سياسة المجموعة كما هو موضح في إيضاح 2.4.11 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

مطلوبات التأجير
في تاريخ بدء عقد التأجير، تسجل المجموعة مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة عقد التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (ناقصًا أي حوافز تأجير مستحقة) ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضًا سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل المجموعة بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.22 عقود التأجير (تتمة)

2.4.22.2 المجموعة كمؤجر

إن عقود التأجير التي لا تنقل للمجموعة بموجبها كافة المخاطر والمزايا الهامة المرتبطة بملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي. يتم احتساب إيرادات الناتجة على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقد التأجير وتدرج في الإيرادات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بسبب طبيعتها التشغيلية. تضاف التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة أثناء التفاوض حول عقد تأجير تشغيلي والترتيب له إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتُسجل على مدى فترة التأجير على نفس الأساس كإيرادات إيجار. تسجل الإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها اكتسابها.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والافتراضات التالية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطر جوهرية قد تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية.

قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة للظروف الناشئة خارج نطاق سيطرة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة حدوثها. فيما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/أو التقديرات الرئيسية للإدارة فيما يتعلق بالأحكام /التقديرات ذات الصلة.

2.5.1 الأحكام

تجميع الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي منشأة يتم انشاؤها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة عليها؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة استناداً إلى اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلة التي تمارس السيطرة عليها، وفقا للمبين في إيضاح 2.4.1. وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضا حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللأطراف الأخرى مما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة، بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلة ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية وانتهت إلى أن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، فلم يصل إلى علم الإدارة أي حالات عدم تأكد مادي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وبالتالي، فقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملائمة) في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظا بصورة مباشرة أو مقدرا باستخدام أسلوب تقييم أخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. تتحقق المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتقديرات اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمنشأة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلبات. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 24.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأحكام (تتمة)

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى المجموعة جانباً من الأحكام والتقديرات. ستتأثر التقديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة منها وتوقيت توافرها، بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو ضمن بند ممتلكات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات تأجير أو زيادة القيمة الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تحديد مدة التأجير لعقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء - المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير بوصفها مدة غير قابلة للإلغاء لعقد التأجير إلى جانب أي فترات تتضمن خيار مد فترة عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بشكل معقول، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من عدم ممارسته.

تتضمن العديد من عقود التأجير الخاصة بالمجموعة خيارات التمديد والإنهاء. وتطبق المجموعة أحكاماً في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (مثل إجراء تحسينات جوهرية على العقارات المستأجرة أو التخصيص الجوهري للأصل المستأجر).

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي ترتبط بمخاطر جوهرية تتسبب في إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة يتم توضيحها أيضاً في الإيضاحات الفردية حول بنود البيانات المالية ذات الصلة أدناه. استندت المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نظرا للتغيرات في السوق أو الظروف الناتجة خارج نطاق سيطرة المجموعة. تنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في المشاريع المشتركة وفقًا لطريقة حقوق الملكية المحاسبية للشركات الزميلة، حيث تدرج هذه الاستثمارات مبدئيا بالتكلفة، ويتم تعديلها بعد ذلك مقابل التغير في حصة المجموعة في صافي موجودات المشاريع المشتركة بعد الحيازة ناقصا أي خسائر انخفاض في القيمة. يجب على المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة تقييم ما إذا يوجد أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك لغرض تحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تحديد مؤشرات انخفاض القيمة والمبلغ الممكن استرداده يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات هامة.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية – طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة لدى المجموعة مخرجات لنموذج معقد تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. فيما يلي بعض عناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر من الأحكام والتقديرات المحاسبية:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يربط احتمالات التعثر بدرجات التصنيف الفردية؛ و
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والتقييم النوعي؛ و
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مجمع؛ و
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك العديد من الصيغ واختيار المدخلات؛ و
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتساب نسبة الخسائر عند التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر؛ و
- اختيار السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاحتمالات المرجحة بها لتحقيق المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة لنموذجها ضمن سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديله عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل – التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية عند تقييم مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام أساليب تقييم مسجلة بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 *قياس القيمة العادلة*.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الانشاء استناداً إلى تقديرات يقوم بإعدادها خبراء تقييم عقارات مستقلون، إلا في حالة عدم إمكانية قياس تلك القيم بصورة موثوق منها. تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل المقيمين لتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن إيضاح 8.

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط). ويتضمن ذلك وضع تقديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. تستند الإدارة في افتراضاتها إلى البيانات الملحوظة قدر الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوفرة بصورة دائمة. وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيمة العادلة المقدرة عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة بشروط تجارية متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير – تقدير معدل الاقتراض المتزايد

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الربح المتضمن في عقد التأجير وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض المتزايد لقياس مطلوبات التأجير. إن معدل الاقتراض المتزايد هو المعدل الذي يتعين على المجموعة سداده لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثل للأصل المرتبط بحق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة على أن يتم الاقتراض لمدة مماثلة مقابل ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض المتزايد ما "يتعين على المجموعة" سداده، والذي يتطلب تقديرًا عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد التأجير.

تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

3 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر مما يلي:

	2020 ألف دينار كويتي	*2019 ألف دينار كويتي*
نقد	**11,708**	3,725
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**90,396**	10,615
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**8,895**	88,204
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك	**110,999**	102,544
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**74,044**	27,101
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**257,990**	153,992
إجمالي النقد والنقد المعادل	**443,033**	283,637

تمثل الايداعات لدى البنوك الإيداعات لدى مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة تحددها وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة كفالة مديني التمويل بضمان بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2020 ألف دينار كويتي	*2019 ألف دينار كويتي*
مدينو مرابحة	**2,252,388**	2,083,870
مدينو إجارة	**356,061**	304,759
مدينو وكالة	**39,856**	18,662
أخرى	**14,631**	14,976
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(123,394)**	(117,138)
مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة	**2,539,542**	2,305,129
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**(42,176)**	(43,155)
	2,497,366	2,261,974

فيما يلي المزيد من التحليل لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس نوع العميل:

	2020 ألف دينار كويتي	*2019 ألف دينار كويتي*
شركات	**1,576,475**	1,443,639
أفراد	**963,067**	861,490
مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة	**2,539,542**	2,305,129
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**(42,176)**	(43,155)
	2,497,366	2,261,974

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي:

	31 ديسمبر 2020		
	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية			
كما في 1 يناير 2020	**14,591**	**28,564**	**43,155**
المخصص المحمل خلال السنة	**37,102**	**11,169**	**48,271**
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	**(48,797)**	**-**	**(48,797)**
الحركة في العملات الأجنبية	**(409)**	**(44)**	**(453)**
في 31 ديسمبر 2020	**2,487**	**39,689**	**42,176**
تسهيلات غير نقدية			
كما في 1 يناير 2020	**5,275**	**809**	**6,084**
المخصص المحمل خلال السنة	**(1,641)**	**-**	**(1,641)**
الحركة في العملات الأجنبية	**-**	**-**	**-**
في 31 ديسمبر 2020	**3,634**	**809**	**4,443**
إجمالي التسهيلات			
كما في 1 يناير 2020	**19,866**	**29,373**	**49,239**
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 17)	**35,461**	**11,169**	**46,630**
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	**(48,797)**	**-**	**(48,797)**
الحركة في العملات الأجنبية	**(409)**	**(44)**	**(453)**
في 31 ديسمبر 2020	**6,121**	**40,498**	**46,619**

4 مدينو تمويل (تتمة)

	31 ديسمبر 2019		
	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية			
كما في 1 يناير 2019 المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	9,173	21,165	30,338
إعادة تصنيف*	(1,403)	-	(1,403)
الرصيد بعد إعادة التصنيف	7,770	21,165	28,935
المخصص المحمل خلال السنة	11,416	7,419	18,835
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	(4,595)	-	(4,595)
الحركة في العملات الأجنبية	-	(20)	(20)
في 31 ديسمبر 2019	14,591	28,564	43,155
تسهيلات غير نقدية			
كما في 1 يناير 2019 المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	3,700	603	4,303
إعادة تصنيف*	1,403	-	1,403
الرصيد بعد إعادة التصنيف	5,103	603	5,706
المخصص المحمل خلال السنة	172	206	378
الحركة في العملات الأجنبية	-	-	-
في 31 ديسمبر 2019	5,275	809	6,084
إجمالي التسهيلات			
كما في 1 يناير 2019 المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	12,873	21,768	34,641
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 17)	11,588	7,625	19,213
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	(4,595)	-	(4,595)
الحركة في العملات الأجنبية	-	(20)	(20)
في 31 ديسمبر 2019	19,866	29,373	49,239

* خلال السنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تم إعادة تصنيف مبلغ بقيمة 1,403 ألف دينار كويتي بين أرصدة مخصصات التسهيلات النقدية وغير النقدية.

كما في 31 ديسمبر 2020، قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 40,614 ألف دينار كويتي، وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 46,619 ألف دينار كويتي.

كما في 31 ديسمبر 2019، قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 40,988 ألف دينار كويتي وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 49,239 ألف دينار كويتي.

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 4,443 ألف دينار كويتي (2019: 6,084 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
أدوات حقوق ملكية مسعرة	15,580	7,536
صناديق (غير مسعرة)	57,792	35,267
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	17,557	13,092
	90,929	55,895

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 24.

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	225,209	311,159
صكوك غير مسعرة	6,303	6,398
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	5,538	5,505
	237,050	323,062

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت الإدارة بإجراء مراجعة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، تم تسجيل رد خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 979 ألف دينار كويتي (2019: خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 682 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 17).

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضاح 24.

تتعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020	313,546	4,011	-	317,557
موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي	(89,563)	-	-	(89,563)
التحويل بين المراحل	(5,280)	5,175	105	-
تعديلات تحويل عملات أجنبية	3,524	(6)	-	3,518
في 31 ديسمبر 2020	222,227	9,180	105	231,512

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020	1,526	109	-	1,635
التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد	(462)	(53)	-	(515)
التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية السنة للانكشافات المحولة بين المراحل خلال السنة	(48)	-	48	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	(464)	-	-	(464)
في 31 ديسمبر 2020	552	56	48	656

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

	31 ديسمبر 2019			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019	137,219	5,874	-	143,093
موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي	176,266	(1,865)	-	174,401
التحويل بين المراحل	-	-	-	-
تعديلات تحويل عملات أجنبية	61	2	-	63
في 31 ديسمبر 2019	313,546	4,011	-	317,557

	31 ديسمبر 2019			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2019	759	194	-	953
التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد	725	(58)	-	667
التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية السنة للانكشافات المحولة بين المراحل خلال السنة	-	-	-	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	42	(27)	-	15
في 31 ديسمبر 2019	1,526	109	-	1,635

7 استثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بواسطة طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة استنادًا البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة:

	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير	**91,007**	52,498
إضافات	**13,084**	35,550
حصة في النتائج (إيضاح 14)	**8,536**	7,272
توزيعات مستلمة	**(5,388)**	(4,159)
تعديل تحويل عملات أجنبية	**1,001**	(154)
كما في 31 ديسمبر	**108,240**	91,007

7 استثمار في مشاريع مشتركة (تتمة)

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

	2020 ألف دينار كويتي	*2019 ألف دينار كويتي*
ملخص بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:		
موجودات متداولة	**4,389**	33
موجودات غير متداولة	**103,903**	91,037
مطلوبات متداولة	**(52)**	(63)
حقوق الملكية	**108,240**	91,007
حصة المجموعة في حقوق الملكية	**108,240**	91,007
القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة	**108,240**	91,007
ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للمشاريع المشتركة:		
الإيرادات	**8,682**	7,523
مصروفات إدارية ومصروفات أخرى	**(146)**	(251)
ربح السنة (العمليات المستمرة)	**8,536**	7,272
حصة المجموعة في ربح السنة	**8,536**	7,272

لا توجد التزامات رأسمالية لدى المشاريع المشتركة كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 5,783 ألف دينار كويتي) ولا توجد التزامات محتملة كما في 31 ديسمبر 2020 و2019.

8 عقارات استثمارية

	2020 ألف دينار كويتي	*2019 ألف دينار كويتي*
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير	**20,798**	22,867
إعادة تبويب من ممتلكات ومعدات	**13,165**	-
البيع خلال السنة	**(5,233)**	(2,198)
تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 14)	**941**	(221)
تعديل تحويل عملات أجنبية	**368**	350
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر	**30,039**	20,798

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتمتعون بالمؤهلات المهنية المعترف بها ذات الصلة، بالإضافة إلى الخبرة الحديثة بمواقع وفئات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الجمع بين طريقة رسملة الإيرادات وطريقة المقارنة بالسوق أخذا في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. يتم تقدير القيمة العادلة بطريقة رسملة الإيرادات استناداً إلى صافي إيرادات التشغيل المعتادة الناتجة من العقار، وقسمتها على معدل الرسملة (الخصم). وفقا لطريقة المقارنة بالسوق، تقدر القيمة العادلة بناءا على المعاملات المقارنة. وتتمثل وحدة المقارنة المطبقة من قبل المجموعة في سعر المتر المربع. بناءا على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ارتفاعاً بمبلغ 941 ألف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: نقص بمبلغ 221 ألف دينار كويتي).

8 عقارات استثمارية (تتمة)

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في السعر المقدر للمتر المربع على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة على أساس خطي.

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في قيمة التأجير المقدرة ومعدل زيادة الإيجار سنويا على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة للعقارات. إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في معدل الاشغال طويل الأجل ومعدل الخصم (وعائد البيع) على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة.

يتم تصنيف القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن المستوى 2 لقياس القيمة العادلة حيث لا ضرورة لإصدار أحكام جوهرية حول الأسعار التي تم الحصول عليها من الأسواق المحلية.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعة لقيمة التأجير المقدرة يصحبه تغيير مماثل الاتجاه في معدل نمو الإيجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد البيع)، كما يصحبه تغيير معاكس في معدل الإشغال طويل الاجل.

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
إيرادات تأجير محققة من عقارات استثمارية	**1,082**	1,377
مصروفات تشغيل مباشرة	**(221)**	(389)
صافي إيرادات التأجير الناتجة من عقارات استثمارية (إيضاح 14)	**861**	988

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقيق العقارات الاستثمارية وأي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

9 المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

10 حسابات المودعين

تتضمن حسابات المودعين للمجموعة التالي:

- *الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية*
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل التعرض لأي مخاطر خسائر؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدتها ذات الصلة عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.
- *الودائع الاستثمارية*
تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثمارية التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

11 صكوك مصدرة

في 24 سبتمبر 2019، قام البنك بإتمام المرحلة الأولى من إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 24 سبتمبر 2024. لدى هذه الصكوك معدل كوبون ثابت بنسبة 2.982% سنويا وتستحق السداد على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في كل من بورصتي أيرلندا (يورونكست دبلن) وناسداك دبي.

في 17 يونيو 2020 ، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 150 مليون دينار كويتي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 17 يونيو 2025. لدى هذه الصكوك معدل كوبون بنسبة 1% سنويًا على مدى معدل الخصم الصادر عن بنك الكويت المركزي، وتستحق السداد كمتأخرات على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا (يورونكست دبلن).

12 حقوق الملكية

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2020 من 1,575,000 ألف سهم (2019: 1,500,000 ألف سهم) بقيمة 100 فلس للسهم.

12 حقوق الملكية (تتمة)

وافقت الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2020 على إصدار أسهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: لا شيء %). لم يتم الإعلان عن توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: لا شيء).

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 أبريل 2020 على زيادة رأسمال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار 75,000 ألف سهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمدفوع (أي 5 أسهم لكل 100 سهم) بمبلغ 7,500 ألف دينار كويتي للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تاريخ التسجيل المحدد في 4 يونيو 2020.

الاحتياطي الإجباري
وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الاساسي للبنك، يتم تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا في مبادلة الخسائر أو سداد توزيعات أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يسمح فيها الربح بسداد توزيعات هذه الأرباح بسبب عدم وجود الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تسمح الأرباح في السنوات التالية بذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر.

لم يتم إجراء أي تحويل إلى الاحتياطي الإجباري خلال السنة الحالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 نظراً للخسائر المتراكمة. تم تحويل مبلغ 1,745 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجباري خلال السنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

الاحتياطي الاختياري
وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم خصم نسبة مئوية من أجل الاحتياطي الاختياري بناء على توصية مجلس الإدارة وبما يخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. يجوز أن تتوقف هذه التحويلات بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

وفقاً لقانون الشركات، يمكن تحويل نسبة لا تزيد عن 10% بحد أقصى من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري بناء على قرار من الجمعية العمومية السنوية بموجب توصية من مجلس الإدارة، لتكوين احتياطي اختياري مخصص للأغراض التي تحددها الجمعية العمومية السنوية.

بناءً على توصية مجلس الإدارة، لم يتم إجراء أي تحويلات إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

توزيعات مقترحة

	2020	*2019*
	ألف	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*
أسهم منحة مقترحة:		
أسهم منحة مقترحة لسنة 2020: لا شيء سهم لكل لا شيء سهم (2019: 5 أسهم لكل 100 سهم)	-	7,500

13 الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مكفولة بضمان (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 في بورصة أيرلندا وناسداك دبي، ويمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد.

13 الصكوك الدائمة الشريحة 1 (تتمة)

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زائدًا هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً.

يجوز للبنك طبقاً لتقديره فقط أن يختار عدم القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر. قام البنك بسداد مدفوعات الأرباح خلال السنة في 12 مارس و 10 سبتمبر 2020.

14 صافي إيرادات استثمار

	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
أرباح محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**7,903**	215
أرباح محققة من بيع أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**2,100**	23
حصة في نتائج استثمار في مشاريع مشتركة (إيضاح 7)	**8,536**	7,272
إيرادات توزيعات أرباح	**2,132**	2,176
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 8)	**861**	988
ربح من بيع عقار استثماري	**2,045**	61
تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1,154**	(2,358)
تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 8)	**941**	(221)
إيرادات (خسائر) استثمار أخرى	**580**	(272)
	26,252	7,884

15 صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 1,491 ألف دينار كويتي (2019: 2,531 ألف دينار كويتي).

16 إيرادات أخرى

في محاولة للتخفيف من تأثير وباء كوفيد-19، بدأت حكومة دولة الكويت في اتخاذ إجراءات لمساعدة الشركات الخاصة استجابةً للوباء. تتضمن هذه الإجراءات المساعدة الحكومية المقدمة للقوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص لمدة تصل إلى ستة أشهر اعتبارًا من يونيو 2020.

يتم المحاسبة عن الدعم المالي بمبلغ 1,486 ألف دينار كويتي وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 20 *"المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاحات عن المساعدة الحكومية"* ويتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر كـ "إيرادات أخرى" على أساس متماثل على مدى الفترات التي يعترف بها البنك بمصروفات تكاليف الموظفين ذات الصلة.

17 مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
(رد) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)	**(979)**	682
رد خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك	**(64)**	(8)
مخصص انخفاض القيمة يتعلق بتسهيلات ائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 4)	**46,630**	19,213
انخفاض قيمة موجودات أخرى	**1,051**	21
	46,638	19,908

18 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك والمعدل مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائدا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخففة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

	2020	*2019*
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**5,634**	16,538
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)	**(4,981)**	(4,943)
	653	11,595
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف دينار كويتي)	**1,575,000**	1,575,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**0.41**	7.36

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة المقارنة لتعكس تأثير أسهم المنحة الصادرة في سنة 2020 (إيضاح 12).

لم يتم إجراء أي معاملات تتضمن أسهم عادية بين تاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة التي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

19 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصدة لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي وفقا للشروط التي وافقت عليها الإدارة.

19.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

إن موظفي الإدارة العليا هم الافراد الذين يتمتعون بصلاحية ومسؤولية التخطيط والممارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصلاحية السيطرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك ان أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض معيار المحاسبي الدولي 24 *إفصاحات الأطراف ذات العلاقة*.

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
رواتب ومزايا	**1,874**	2,297
مكافأة نهاية الخدمة	**196**	153
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة *	**94**	259
	2,164	2,709

* تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة خاصة مقابل مساهماتهم الإضافية المتعلقة بالمشاركة في اللجان التنفيذية وفقاً لقرارات أعضاء مجلس الإدارة.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها.

19 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

19.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك (تتمة):

وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2020 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة الموصي بها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 125 ألف دينار كويتي.

19.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة:

يقوم البنك بإجراء معاملات وإبرام ترتيبات واتفاقات تتضمن الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، وشركاتهم التي يسيطرون عليها، أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى، ضمن سياق الأعمال العادي بموجب نفس الشروط التجارية والسوقية، ومعدلات الربح والعمولة التي تُطبق على الأطراف غير ذات علاقة.

يوضح الجدول التالي إجمالي مبلغ المعاملات التي تم إجراؤها مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة للسنه المالية ذات الصلة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
تسهيلات التمويل	**1,480**	1,439
بطاقات الائتمان	**8**	4
حسابات المودعين	**1,613**	6,810

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة ضمن المطلوبات المحتملة:

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
خطاب ضمانات	**4**	4

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين:

	2020	*2019*
تسهيلات التمويل	**6**	6
بطاقات الائتمان	**8**	5
حسابات المودعين	**50**	44
خطابات ضمانات	**1**	1

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
إيرادات إيداعات وتمويل	**73**	90
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين	**74**	67

19.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة:

بالإضافة إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، يقوم البنك بإجراء معاملات مع المساهمين الرئيسيين والشركات الأخرى التي يمارس عليها البنك سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك السيطرة العامة والمشتركة والتأثير الملموس.

19 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

19.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات علاقة (تتمة):

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	الأرصدة القائمة كما في		
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي
حسابات المودعين	552,054	279	552,333

	الأرصدة القائمة كما في		
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2019 ألف دينار كويتي
حسابات المودعين	871,968	893	872,861

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين وعدد الأطراف الأخرى ذات علاقة:

	عدد المساهمين الرئيسيين	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
2020		
حسابات المودعين	2	30
2019		
حسابات المودعين	2	30

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	قيمة المعاملات خلال السنه المنتهية		
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	الأطراف الأخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين	10,677	-	10,677

	قيمة المعاملات خلال السنه المنتهية		
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	الأطراف الأخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2019 ألف دينار كويتي
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين	20,531	-	20,531

19 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت ضمن سياق الأعمال العادي. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن أطراف ذات علاقة محددة بأسعار تجارية عادية. باستثناء الضمانات بمبلغ 2,764 ألف دينار كويتي المستلمة مقابل مديني أطراف ذات علاقة، فلم يتم تقديم أي ضمانات مقابل الأرصدة الدائنة للأطراف ذات علاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 2,995 ألف دينار كويتي).

20 التزامات ومطلوبات محتملة

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
قبولات وخطابات ائتمان	**38,751**	52,210
خطابات ضمانات	**127,647**	115,030
مطلوبات محتملة	**166,398**	167,240
التزامات رأسمالية	**104,668**	28,816

كما في 31 ديسمبر 2020، تُقدر التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها بمبلغ 15,093 ألف دينار كويتي (2019: 9,868 ألف دينار كويتي). تتضمن هذه التزامات منح الائتمان التي لا يمكن الغاؤها على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤها فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن التزامات الائتمان هذه لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي فترة استحقاقها أو يتم إنهاؤها دون أن يتم تمويلها. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي قد تنتج من التعرض لهذه الالتزامات جوهرية.

21 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسئولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسئولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من خلال الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

بالإضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

إن عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضا لمخاطر الدولة والعديد من مخاطر التشغيل والأعمال.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة التي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى وحدة التدقيق الداخلي إجراء المراجعة المنتظمة والخاصة للضوابط الرقابية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعرض النتائج في تقارير ترفع إلى لجنة التدقيق لدى المجموعة.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

21.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة التعثر، إلا أنه يزيد من احتمال تعثر العميل. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمان تتضمن مديني التمويل والتزامات منح الائتمان والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض رقابة إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في مقياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، التي استناداً إلى ميثاقها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بهدف التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً، والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة/ محتملة التعرض للانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف ومعالجة التعثر
تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛ أو
- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة؛ أو
- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة الائتمانية استنادا إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

إن أي تسهيل منخفض القيمة الائتمانية أو غير منتظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضا كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بحالات التعرض المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقا لوكالة التصنيف اس اند بي وفيتش والتصنيف "ج" طبقا لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العميل. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة المقترض

الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان
تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتطبق المجموعة معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا وخارجيا لكي يتم تقييم أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر
عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وأساليب أخرى تأخذ في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات المخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تتمثل سياسة المجموعة في المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. تسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. قد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر ذات المتعلقة بها بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة، استنادًا إلى تخصيص المرحلة للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة البيع بالتجزئة من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى أسلوب انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيعًا أسيًا. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى من التعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، متى كان ذلك ممكناً.

	صافي الحد الأقصى من التعرض للمخاطر	
	2020	*2019*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
أرصدة لدى البنوك	**99,291**	98,819
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**357,897**	225,703
مدينو تمويل	**2,497,366**	2,261,974
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		
(استثمار في صكوك)	**231,512**	317,557
موجودات أخرى	**12,254**	14,681
	3,198,320	2,918,734
قبولات وخطابات ائتمان	**38,557**	51,949
خطابات ضمانات	**123,398**	109,207
الإجمالي	**161,955**	161,156
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**3,360,275**	3,079,890

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد عدد من الأطراف المقابلة الذين يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر بشكل مماثل على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2020 يُقدر بمبلغ 75,748 ألف دينار كويتي (2019: 78,507 ألف دينار كويتي) قبل أخذ الضمانات في الاعتبار.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:

	2020		2019	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	**2,485,780**	**131,229**	2,036,014	131,788
دول الشرق الأوسط الأخرى	**608,823**	**6,601**	603,258	6,935
بقية دول العالم	**103,717**	**24,125**	279,462	22,433
	3,198,320	**161,955**	2,918,734	161,156

	2020		2019	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**780,818**	**12,101**	796,240	6,020
إنشاءات وعقارات	**1,059,812**	**84,781**	971,357	76,776
التجارة والتصنيع	**425,276**	**51,347**	323,478	58,436
شخصية	**443,557**	-	394,762	-
خدمات	**279,840**	**13,655**	239,204	19,782
أخرى	**209,017**	**71**	193,693	142
	3,198,320	**161,955**	2,918,734	161,156

التخفيف من مخاطر الائتمان

إن أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على إدارة المجموعة لأي حالة تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بتصنيف مختلف حالات التعرض لمخاطر الائتمان غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة إلى فئتين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: حالات التعرض لمخاطر الائتمان حيث يتم تقييم المخاطر النهائية للخسائر المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لمخاطر شركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً حالات التعرض المكفولة بضمانات ملموسة بصورة جوهرية.

جودة قياسية: كافة حالات الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية (تتمة)

توضح الجداول التالية درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		*متأخرة او منخفضة القيمة*	*الإجمالي*
	جودة عالية	*جودة قياسية*		
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2020				
أرصدة لدى البنوك	**99,291**	-	-	**99,291**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**358,092**	-	-	**358,092**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	**162,326**	**69,081**	**105**	**231,512**
موجودات أخرى	**10,586**	**1,738**	**1,100**	**13,424**
	630,295	**70,819**	**1,205**	**702,319**

	جودة عالية	*جودة قياسية*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2019			
أرصدة لدى البنوك	98,819	-	98,819
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	225,976	-	225,976
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	202,308	115,249	317,557
موجودات أخرى	11,568	3,228	14,796
	538,671	118,477	657,148

إن الإفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل تبعا لكل فئة بناءا على نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة مبينة بالمزيد من التفاصيل في إيضاح 4.

تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	*31 إلى 60 يوماً*	*61 إلى 90 يوماً*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2020				
مدينو تمويل	**40,186**	**1,917**	**1,104**	**43,207**
2019				
مدينو تمويل	90,631	3,983	14,928	109,542

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان لدى البنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى كان ذلك ضروريًا.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات (تتمة)

قدرت القيمة العادلة لضمانات يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 87,027 ألف دينار كويتي (2019: 114,683 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وموجودات عقارات وأشكال أخرى من الضمانات.

21.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من عملية تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات ومنتجات الأسهم، بحيث تتعرض جميعها للحركات العامة والمحددة في السوق والتغيرات في مستوى التقلبات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى المراجعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يتضمن إطار عمل إدارة مخاطر السوق العناصر التالية:

- حدود لكافة مؤشرات مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً إلى بيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق بصورة دورية لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

21.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

21.3.2 مخاطر السداد مقدمًا

إن مخاطر السداد مقدمًا هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل التعرض للمخاطر المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. بسبب الشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدمًا بصورة جوهرية.

21.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن العملة الرئيسية لدى المجموعة هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة طويلة أو قصيرة في أي عملة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية لدى المجموعة.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.3 مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق (تتمة)

21.3.3 مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرضت المجموعة لمخاطرها بصورة جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغيرات في القيمة العادلة وتحويل العملات الأجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى).

	2020			*2019*		
العملة	*نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على الأرباح أو الخسائر*	*التأثير على حقوق الملكية*	*نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على الأرباح أو الخسائر*	*التأثير على حقوق الملكية*
	%	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*	*%*	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*
		ألف	*ألف*		*ألف*	*ألف*
دولار أمريكي	±1	**(1,880)**	**903**	±1	(872)	733
يورو	±1	**(132)**	**102**	±1	(713)	100
جنية إسترليني	±1	**(186)**	**194**	±1	(137)	136

21.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات أسعار و/أو مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير جوهري في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2020 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 779 ألف دينار كويتي (2019: 377 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

21.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجات الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل وسيولة إضافية متى كان ذلك ضروريًا. لدى المجموعة خطة تمويل الحالات الطارئة لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة عند حدوث أي حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل طريقة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توفر السيولة الكافية بشكل دائم، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية وغير العادية على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة بشكل يومي واتخاذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً والموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك عملة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، فيما يتعلق بمركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ومعدل تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على محفظة من الموجودات ذات السيولة قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر التسهيلات الائتمانية بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في فترة الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تشمل ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن أي استثناءات وإجراءات تصحيحية التي يجب/ يتم اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود السيولة ونظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.4 مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2020	*خلال 3 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	**110,999**	-	-	-	**110,999**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**357,897**	-	-	-	**357,897**
مدينو التمويل	**1,441,008**	**498,314**	**125,253**	**432,791**	**2,497,366**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	**90,929**	**90,929**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**7,600**	**3,200**	**10,268**	**215,982**	**237,050**
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	**108,240**	**108,240**
عقارات استثمارية	-	-	-	**30,039**	**30,039**
موجودات أخرى	**4,728**	**2,443**	**187**	**15,716**	**23,074**
ممتلكات ومعدات	-	-	-	**19,660**	**19,660**
	1,922,232	**503,957**	**135,708**	**913,357**	**3,475,254**
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**289,510**	**53,507**	**22,163**	**129,175**	**494,355**
حسابات المودعين	**1,503,677**	**395,128**	**431,209**	**23,440**	**2,353,454**
صكوك مصدرة	-	-	-	**302,429**	**302,429**
مطلوبات أخرى	**37,210**	-	-	**7,712**	**44,922**
	1,830,397	**448,635**	**453,372**	**462,756**	**3,195,160**

2019	*خلال 3 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	102,544	-	-	-	102,544
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	224,945	-	758	-	225,703
مدينو التمويل	1,266,542	523,682	79,395	392,355	2,261,974
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	55,895	55,895
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	13,647	14,727	-	294,688	323,062
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	91,007	91,007
عقارات استثمارية	-	-	-	20,798	20,798
موجودات أخرى	17,745	3,136	487	18,517	39,885
ممتلكات ومعدات	-	-	-	22,803	22,803
	1,625,423	541,545	80,640	896,063	3,143,671
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	489,146	149,320	154,445	160,392	953,303
حسابات المودعين	939,671	513,180	225,463	27,497	1,705,811
صكوك مصدرة	-	-	-	152,179	152,179
مطلوبات أخرى	29,375	-	-	8,643	38,018
	1,458,192	662,500	379,908	348,711	2,849,311

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.4 مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر استنادًا إلى التزامات سداد المدفوعات التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2020					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**289,857**	**53,900**	**22,320**	**129,341**	**495,418**
حسابات المودعين	**1,508,540**	**429,517**	**403,885**	**28,360**	**2,370,302**
صكوك مصدرة	**-**	**-**	**-**	**326,149**	**326,149**
مطلوبات أخرى	**37,210**	**-**	**-**	**7,712**	**44,922**
	1,835,607	**483,417**	**426,205**	**491,562**	**3,236,791**

	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2019					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	490,673	161,596	146,326	160,686	959,281
حسابات المودعين	943,611	518,874	231,500	30,434	1,724,419
صكوك مصدرة	-	-	-	174,155	174,155
مطلوبات أخرى	29,375	-	-	8,643	38,018
	1,463,659	680,470	377,826	373,918	2,895,873

يبين الجدول التالي تواريخ انتهاء استحقاق العقود وفقًا لاستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات لدى المجموعة:

	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 12 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2020				
قبولات وخطابات ائتمان	**25,425**	**11,426**	**1,900**	**38,751**
خطابات ضمانات	**26,138**	**37,957**	**63,552**	**127,647**
التزامات رأسمالية	**-**	**104,668**	**-**	**104,668**
	51,563	**154,051**	**65,452**	**271,066**

	خلال 3 أشهر *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 12 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
2019				
قبولات وخطابات ائتمان	30,630	21,516	64	52,210
خطابات ضمانات	23,037	46,625	45,368	115,030
التزامات رأسمالية	-	28,816	-	28,816
	53,667	96,957	45,432	196,056

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.5 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك تأثيرات قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل على الأعمال المصرفية بصورة سلبية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في المسئوليات بصفة الأمانة.

22 معلومات القطاعات

يتم تحديد قطاعات التشغيل لدى المجموعة استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل هذه تستوفي معايير القطاعات التي يجب إعداد تقارير حولها كما يلي:

- **الشركات** - تشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تمويل المرابحات للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **البيع بالتجزئة** - تشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.
- **الخزينة** - تشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** - تشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - تشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات حول إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يجب إعداد تقارير حولها.

	الشركات *ألف دينار كويتي*	*البيع بالتجزئة* *ألف دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف دينار كويتي*	*أخرى* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
2020						
إيرادات التشغيل	39,679	14,165	3,355	21,595	-	78,794
صافي (الخسارة) الربح	(8,165)	4,294	3,094	20,810	(14,399)	5,634
إجمالي الموجودات	2,053,066	444,300	620,464	314,691	42,733	3,475,254
إجمالي المطلوبات	514,070	707,016	1,929,152	-	44,922	3,195,160

22 تقارير القطاعات (تتمة)

	الشركات ألف دينار كويتي	البيع بالتجزئة ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2019						
إيرادات (خسارة) التشغيل	43,212	10,378	(300)	6,472	-	59,762
صافي الربح (الخسارة)	24,349	974	(485)	4,214	(12,514)	16,538
إجمالي الموجودات	1,866,249	399,451	515,321	299,963	62,687	3,143,671
إجمالي المطلوبات	445,576	492,087	1,873,630	-	38,018	2,849,311

23 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة مراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

تتبع المجموعة تعليمات بازل 3 ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له كما يلي:

	2020 *ألف* *دينار كويتي*	*2019* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**1,843,972**	1,700,820
رأس المال المطلوب	**193,617**	221,107
رأس المال المتاح		
الشريحة 1 من رأس المال: حقوق ملكية المساهمين	**214,457**	217,997
الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1	**76,363**	76,363
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**290,820**	294,360
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**21,592**	20,098
إجمالي رأس المال المتاح	**312,412**	314,458
معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1: حقوق ملكية المساهمين	**%11.63**	12.82%
إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1	**%15.77**	17.31%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**%16.94**	18.49%

23 إدارة رأس المال (تتمة)

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له كما هو مبين أدناه:

	2020 *ألف دينار كويتي*	*2019* *ألف دينار كويتي*
الشريحة 1 من رأس المال	**290,820**	294,360
إجمالي التعرض	**3,675,938**	3,267,019
معدل الرفع المالي	**%7.91**	9.01%

تم عرض الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

24 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها وفقاً لأساليب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة،

المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقا لمستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

		قياس القيمة العادلة		
2020	*المجموع* *ألف دينار كويتي*	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)* *ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)* *ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)* *ألف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات حقوق ملكية مسعرة	**15,580**	**15,580**	-	-
صناديق (غير مسعرة)	**57,792**	-	-	**57,792**
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**17,557**	-	-	**17,557**
	90,929	**15,580**	-	**75,349**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	**160,834**	**160,834**	-	-
- صكوك شركات	**64,375**	**64,375**	-	-
	225,209	**225,209**	-	-
صكوك غير مسعرة	**6,303**	-	-	**6,303**
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	**5,538**	-	-	**5,538**
	237,050	**225,209**	-	**11,841**

24 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة (تتمة)

2019	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات حقوق ملكية مسعرة	7,536	7,536	-	-
صناديق (غير مسعرة)	35,267	-	-	35,267
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	13,092	-	-	13,092
	55,895	7,536	-	48,359
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	185,015	185,015	-	-
- صكوك شركات	126,144	126,144	-	-
	311,159	311,159	-	-
صكوك غير مسعرة	6,398	-	-	6,398
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	5,505	-	-	5,505
	323,062	311,159	-	11,903

الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	في 1 يناير 2020 ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	مبيعات / استردادات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2020 ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	**35,267**	**33,306**	**(10,568)**	**(99)**	**(114)**	**57,792**
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**13,092**	**4,451**	**(52)**	**(47)**	**113**	**17,557**
	48,359	**37,757**	**(10,620)**	**(146)**	**(1)**	**75,349**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
صكوك غير مسعرة	**6,398**	**-**	**-**	**(99)**	**4**	**6,303**
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	**5,505**	**-**	**-**	**33**	**-**	**5,538**
	11,903	**-**	**-**	**(66)**	**4**	**11,841**

24 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	في 1 يناير 2019	*إضافات*	*مبيعات / استردادات*	*التغير في القيمة العادلة*	*الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*في 31 ديسمبر 2019*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	26,430	14,078	(2,225)	(3,016)	-	35,267
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	7,911	5,285	(112)	8	-	13,092
	34,341	19,363	(2,337)	(3,008)	-	48,359
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
صكوك غير مسعرة	8,108	-	(2,000)	295	(5)	6,398
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	5,492	-	-	13	-	5,505
	13,600	-	(2,000)	308	(5)	11,903

لم يتم إجراء أي تحويلات بين أي مستوى من مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة خلال السنوات 2020 أو 2019.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 يتم قياسها في ظل بعض الظروف باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لم يتم اثباتها بواسطة الأسعار من معاملات السوق الملحوظة حاليا في نفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستعين المجموعة بأساليب تقييم تعتمد على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة. على سبيل المثال، في حالة غياب السوق النشط، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والنتائج وقائمة المخاطر والعوامل الأخرى. يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة اختلاف مستويات المؤشرات غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. تشير تقديرات الإدارة إلى أن التأثير على الأرباح أو الخسائر أو الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون جوهرياً في حالة وقوع تعديل بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقييم الأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 وفقًا للقيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استنادًا إلى الحركة في معدلات الربح في السوق.

25 تأثير فيروس كوفيد-19

انتشر وباء فيروس كورونا ("كوفيد -19") في جميع المناطق الجغرافية حول العالم، مما أدى إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. أدى فيروس كوفيد-19 إلى حالات عدم تيقن في البيئة الاقتصادية العالمية، وقد قامت الحكومات والسلطات بالإعلان عن اتخاذ مجموعة من تدابير الدعم لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة واحتواء الفيروس أو الحد من انتشاره.

إجراءات الدعم والمساندة المتعلقة بفيروس كوفيد-19

في إطار مواجهة الازمة، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تستهدف تعزيز قدرات القطاعات المصرفية التي تؤدي دورا هاما في الاقتصاد، وتتضمن تلك التدابير على سبيل المثال وليس الحصر: توسيع قدرات القطاع على الإقراض، دعم قدرات التمويل، وتوجيه القروض الى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وإتاحة السيولة الى العملاء المتأثرين بالأزمة. ومن التدابير والإجراءات الهامة التي تم اتخاذها ما يلي:

- تخفيض معدل تغطية السيولة الرقابي من 100% الى 80%.
- تخفيض صافي معدل التمويل المستقر الرقابي من 100% الى 80%.
- تخفيض معدل السيولة الرقابي من 18% الى 15%.
- زيادة سقف الحد الأقصى للفجوة التراكمية السلبية للسيولة.

25 تأثير فيروس كوفيد-19 (تتمة)

إجراءات الدعم والمساندة المتعلقة بفيروس كوفيد-19 (تتمة)

- الافراج عن هامش الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة CET-1
- تخفيض اوزان المخاطر المتعلقة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% الى 25% بحيث يتم تطبيقها عند احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- زيادة الحد الأقصى المسموح به للتمويل (معدل القروض مقابل الودائع) من 90% الى 100% من الودائع.
- زيادة حدود القروض الى القيمة بالنسبة للقروض الممنوحة الى الافراد لغرض شراء و/او تطوير العقارات.
- إتاحة مديني التمويل من قبل البنوك بمعدلات ربح متميزة الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى التي تأثرت بتفشي فيروس كوفيد-19 (تسهيلات الطوارئ ضمن برامج الائتمان).

تقوم المجموعة بمراقبة الوضع عن كثب وقامت بتفعيل خطة استمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر لإدارة التعطل المحتمل في الأعمال الذي قد ينتج عن تأثير تفشي فيروس كوفيد-19 على عملياتها وأدائها المالي.

خلال سنة البيانات المالية المجمعة، شهدت أسعار النفط تقلباً غير مسبوق. وتعين على المجموعة نتيجة حالات عدم التيقن الناتجة عن فيروس كوفيد -19 والتقلب في أسعار النفط القيام بتحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020. تم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى نطاق الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ ونظرًا لأن الوضع يتفاقم بسرعة، أخذت المجموعة في اعتبارها تأثير زيادة التقلب في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إجراء تقييمات دقيقة للخسائر عند التعثر والتعرض عند التعثر. أخذ هذا التقييم في الاعتبار عدة جوانب منها الوضع النقدي للعملاء وقيمة الضمانات ومدى قابلية تنفيذ الضمانات.

أعلنت السلطات الكويتية عن اتخاذ بعض التدابير لتقديم الدعم للعملاء والتي تتضمن فترات تأجيل السداد ومنح بعض العملاء قروض بشروط ميسرة في قطاع الائتمان الاستهلاكي والمقسط.

وفقاً لإرشادات مجلس معايير المحاسبة الدولية، لا يؤدي منح الإعفاء من السداد بشكل تلقائي إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وترحيل مرحلي لغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، نظراً لأنه يتم اتخاذ هذه التدابير لمساعدة المقترضين المتضررين نتيجة تفشي فيروس كوفيد -19 لاستئناف عمليات السداد بشكل منتظم. وقد أخذت المجموعة في اعتبارها على وجه التحديد التأثير ذي الصلة الناتج عن فيروس كوفيد -19 على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات الانخفاض في القيمة نتيجة التعرض للمخاطر في القطاعات المتأثرة بشكل محتمل.

أخذت المجموعة في اعتبارها التأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية لدى المجموعة وتعتبر هذه أفضل تقييم أجرته الإدارة استناداً إلى المعلومات المتاحة أو الملحوظة. ولكن لا تزال الأسواق متقلبة ولا تزال المبالغ حساسة للتقلبات في السوق.

علاوة على ذلك، قرر البنك تأجيل سداد الأقساط الشهرية للقروض الاستهلاكية والقروض المقسطة وبطاقات الائتمان لكافة العملاء لفترة تبلغ ستة أشهر تسري اعتباراً من شهر أبريل 2020 والتنازل عن الأرباح والرسوم الإضافية خلال هذه الفترة ("برنامج تأجيل السداد"). ونتيجة لذلك، قام البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية استناداً إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتسجيل خسارة تعديل بمبلغ 10.726 مليون دينار كويتي محملة على الأرباح المرحلة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي كما هو مبين في إيضاح 2.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

KPMG

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر
هاتف 5000 2295 / 2880 2245
فاكس 6419 2245
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2019 وبيان الأرباح أوالخسائر المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع وبيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة"*. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً *لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين)*. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة

يتم تحقق الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة إلى العملاء مقابل خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: *الأدوات المالية* التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى؛ وذلك بناءا على الإفصاحات الواردة في السياسات المحاسبية والايضاحين رقم 2.1 و 2.4 حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالات تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيلات منخفضة القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بتلك التسهيلات الائتمانية.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من عدم التأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

نبني عالما أفضل للعمل

KPMG

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة (تتمة)

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتفعيل أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة التي تم وضعها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى ملائمة معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان الوارد في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة، وإذا لزم الأمر، فيتم احتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا فيما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم أخذها في الاعتبار من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب المخصص المترتب عليها.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2019

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2019، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2019 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

KPMG

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

19 فبراير 2020

الكويت

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

صافى عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافى المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2019

	ايضاحات	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**102,544**	20,015
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**225,703**	256,486
مدينو تمويل	4	**2,261,974**	1,607,945
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**55,895**	41,500
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	6	**323,062**	148,585
استثمار في مشاريع مشتركة	7	**91,007**	52,498
عقارات استثمارية	8	**20,798**	22,867
موجودات أخرى		**39,897**	26,218
ممتلكات ومعدات		**22,803**	18,358
إجمالي الموجودات		**3,143,683**	2,194,472
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**953,303**	835,063
حسابات المودعين	10	**1,705,811**	1,053,178
صكوك مصدرة	11	**152,179**	-
مطلوبات أخرى		**38,030**	35,303
إجمالي المطلوبات		**2,849,323**	1,923,544
حقوق الملكية			
رأس المال	12	**150,000**	150,000
علاوة إصدار أسهم		**40,000**	40,000
احتياطي إجباري	12	**3,098**	1,353
احتياطي القيمة العادلة		**7,211**	(4,646)
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**127**	79
أرباح مرحلة		**10,061**	7,779
		210,497	194,565
توزيعات مقترحة	12	**7,500**	-
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**217,997**	194,565
الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**76,363**	76,363
إجمالي حقوق الملكية		**294,360**	270,928
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,143,683**	2,194,472

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**109,570**	79,222
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(64,081)**	(39,174)
صافي إيرادات التمويل		**45,489**	40,048
صافي إيرادات استثمار	14	**7,884**	4,806
صافي إيرادات أتعاب وعمولات	15	**5,070**	3,793
إيرادات أخرى		**227**	216
ربح تحويل عملات أجنبية		**1,023**	689
إيرادات التشغيل		**59,693**	49,552
تكاليف موظفين		**(14,807)**	(12,309)
مصروفات عمومية وإدارية		**(4,426)**	(5,509)
مصروفات استهلاك		**(3,174)**	(1,141)
مصروفات التشغيل		**(22,407)**	(18,959)
صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**37,286**	30,593
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان	16	**(19,839)**	(17,064)
الربح قبل الضرائب		**17,447**	13,529
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(157)**	(122)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(452)**	(410)
الزكاة		**(175)**	(159)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(125)**	(100)
صافي ربح السنة		**16,538**	12,738
ربحية السهم الأساسية والمخففة	17	**7.73 فلس**	7.06 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	ايضاح	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**16,538**	12,738
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى			
بنود تم او سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:			
صافي التغير في القيمة العادلة		**11,434**	(7,612)
التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	16	**682**	501
تعديل إعادة التصنيف عند البيع	14	**(215)**	651
صافي الأرباح/(الخسائر) من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**11,901**	(6,460)
عمليات تحوط التدفقات النقدية:			
صافي (خسائر) أرباح التحوط		**(1,266)**	57
ناقصاً: تعديل إعادة التصنيف نتيجة إيقاف علاقة التحوط		**1,209**	-
الحركة في عمليات تحوط التدفقات النقدية		**(57)**	57
فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل العمليات الأجنبية		**48**	(172)
إجمالي البنود التي تم أو سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		**11,892**	(6,575)
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**13**	849
إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		**13**	849
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة		**11,905**	(5,726)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**28,443**	7,012

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	رأس المال الف دينار كويتي	علاوة إصدار أسهم الف دينار كويتي	احتياطي إجباري الف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة الف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية الف دينار كويتي	أرباح مرحلة الف دينار كويتي	إجمالي الف دينار كويتي	توزيعات مقترحة الف دينار كويتي	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك الف دينار كويتي	الصكوك الدائمة الشريحة 1 الف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية الف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2019 كما تم الإفصاح عنه سابقا (مدقق)	**150,000**	**40,000**	**1,353**	**(4,646)**	**79**	**7,779**	**194,565**	**-**	**194,565**	**76,363**	**270,928**
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في 1 يناير 2019 (إيضاح 2.2.1)	-	-	-	-	-	(68)	(68)	-	(68)	-	(68)
الرصيد الافتتاحي المعاد إدراجه طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16	**150,000**	**40,000**	**1,353**	**(4,646)**	**79**	**7,711**	**194,497**	**-**	**194,497**	**76,363**	**270,860**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	16,538	16,538	-	16,538	-	16,538
إيرادات شاملة اخرى	-	-	-	11,857	48	-	11,905	-	11,905	-	11,905
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	11,857	48	16,538	28,443	-	28,443	-	28,443
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	1,745	-	-	(1,745)	-	-	-	-	-
توزيعات مقترحة (إيضاح 12)											
اسهم منحة مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	(7,500)	(7,500)	7,500	-	-	-
الارباح المدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(4,943)	(4,943)	-	(4,943)		(4,943)
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**150,000**	**40,000**	**3,098**	**7,211**	**127**	**10,061**	**210,497**	**7,500**	**217,997**	**76,363**	**294,360**
كما في 1 يناير 2018 كما تم الإفصاح عنه سابقا (مدقق)	100,000	-	-	(214)	251	559	100,596	-	100,596	76,363	176,959
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018	-	-	-	1,122	-	915	2,037	-	2,037	-	2,037
الرصيد الافتتاحي المعاد إدراجه طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	100,000	-	-	908	251	1,474	102,633	-	102,633	76,363	178,996
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	12,738	12,738	-	12,738	-	12,738
خسائر شاملة اخرى	-	-	-	(5,554)	(172)	-	(5,726)	-	(5,726)	-	(5,726)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة	-	-	-	(5,554)	(172)	12,738	7,012	-	7,012	-	7,012
زيادة راس المال	50,000	40,000	-	-	-	-	90,000	-	90,000	-	90,000
التكاليف المتعلقة مباشرة بزيادة راس المال	-	-	-	-	-	(172)	(172)	-	(172)	-	(172)
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	1,353	-	-	(1,353)	-	-	-	-	-
ارباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(4,908)	(4,908)	-	(4,908)	-	(4,908)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	150,000	40,000	1,353	(4,646)	79	7,779	194,565	-	194,565	76,363	270,928

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	ايضاحات	2019 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**16,538**	12,738
تعديلات لـ:			
صافي إيرادات استثمار	14	**(7,884)**	(4,806)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**779**	618
مصروفات استهلاك		**3,174**	1,141
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**19,839**	17,064
		32,446	26,755
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**1,973**	31,752
مدينو تمويل		**(672,795)**	(356,425)
موجودات أخرى		**(13,913)**	(3,082)
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**118,074**	261,950
حسابات المودعين		**652,633**	46,564
مطلوبات أخرى		**(992)**	10,896
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**117,426**	18,410
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(19,339)**	(17,279)
متحصلات من بيع واسترداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**2,634**	290
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(228,810)**	(128,460)
متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**65,877**	118,453
إضافات لاستثمار في مشاريع مشتركة	7	**(35,550)**	(19,853)
متحصلات من بيع عقار استثماري		**2,259**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(3,298)**	(13,965)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية		**2,151**	1,927
إيرادات استثمار أخرى مستلمة		**937**	191
مبالغ مدفوعة من وقف علاقة التحوط		**(1,209)**	-
توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة		**4,159**	2,331
إيرادات تأجير مستلمة		**1,425**	1,432
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(208,764)**	(54,933)
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من زيادة رأس المال		**-**	90,000
تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بزيادة رأس المال		**-**	(172)
أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**(4,943)**	(4,908)
متحصلات من إصدار الصكوك		**152,179**	-
سداد مطلوبات عقود تأجير		**(2,187)**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		**145,049**	84,920
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**53,711**	48,397
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**229,926**	181,529
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**283,637**	229,926

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الطوابق من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. لم يتم الإعلان عن أي توزيعات أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 16 يناير 2020. ولمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات قياس خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق كافة متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت").

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المسجلة والمصنفة كأدوات متحوط لها في عمليات تحوط التدفقات النقدية - والتي سيتم إدراجها بخلاف ذلك وفقاً للتكلفة المطفأة - لكي يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها في علاقات التحوط الفعالة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة استنادا إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 20.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتبارا من 1 يناير 2019. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة ولكنها لم تسر بعد.

تطبق المجموعة لأول مرة المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وفيما يلي طبيعة وتأثير هذه التغيرات. تسري العديد من التعديلات والتفسيرات الأخرى لأول مرة في عام 2019 ولكن ليس لها تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2.1 المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 *عقود التأجير*

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل معيار المحاسبة الدولي 17 *عقود التأجير*، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 *تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير*، ولجنة التفسيرات الدائمة 15 *-عقود التأجير التشغيلي- الحوافز*، ولجنة التفسيرات الدائمة 27 *تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد التأجير*. يحدد هذا المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير، ويتطلب من المستأجر المحاسبة عن كافة عقود التأجير باستخدام نموذج الموازنة الفردي.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2.2.1 المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 *عقود التأجير (تتمة)*

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 17، حيث يستمر المؤجر في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 إما إلى عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي. وبالتالي، لم يكن للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 تأثير على عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة كمؤجر.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بواسطة طريقة التطبيق المعدل بأثر رجعي في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2019. وبموجب هذه الطريقة، يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي مع تسجيل الأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للمعيار في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت المجموعة الاستفادة من المبرر العملي للانتقال بما يسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود تأجير وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 في تاريخ التطبيق المبدئي. كما اختارت المجموعة الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تمتد مدة التأجير بموجبها في تاريخ البدء لمدة 12 شهراً أو أقل ولا تتضمن خيار الشراء ("عقود التأجير قصيرة الأجل") وعقود التأجير التي يكون الأصل الأساسي فيها منخفضة القيمة ("موجودات منخفضة القيمة").

فيما يلي أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 كما في 1 يناير 2019 (الزيادة/النقص):

	ألف دينار كويتي
الموجودات	
موجودات حق الاستخدام (مدرجة ضمن الممتلكات والمعدات)	4,321
مدفوعات مقدماً (مدرجة ضمن موجودات أخرى)	(269)
إجمالي الموجودات	4,052
المطلوبات	
مطلوبات عقود تأجير (مدرجة ضمن مطلوبات أخرى)	4,120
حقوق الملكية	
أرباح مرحلة	(68)

أ) طبيعة تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16، كانت المجموعة تصنف كل عقد من عقود تأجيرها (كمستأجر) في تاريخ البدء كعقد تأجير تشغيلي. وفي حالة عقد التأجير التشغيلي، لم يتم رسملة العقار المستأجر وتم تسجيل مدفوعات التأجير كمصروفات إيجار ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. وتم تسجيل أي إيجار مدفوع مقدماً أو إيجار مستحق ضمن الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى على التوالي.

في إطار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16، قامت المجموعة بتطبيق طريقة فردية للقياس والاعتراف على كافة العقود باستثناء العقود قصيرة الأجل وعقود الموجودات منخفضة القيمة. يقدم المعيار متطلبات انتقال محددة ومبررات عملية تم تطبيقها من قبل المجموعة.

عقود التأجير التي تم المحاسبة عنها سابقاً كعقود تأجير تشغيلي

قامت المجموعة بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود التأجير بالنسبة لتلك العقود المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلي باستثناء العقود قصيرة الأجل وعقود الموجودات منخفضة القيمة. تم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام لأغلبية العقود استنادا إلى القيمة الدفترية كما لو سبق تطبيق المعيار بشكل دائم بخلاف استخدام معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ التطبيق المبدئي. وتم الاعتراف بمطلوبات عقود التأجير استنادا إلى القيمة الحالية لمدفوعات التأجير المتبقية مخصومة بواسطة معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ التطبيق المبدئي.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2.2.1 المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 *عقود التأجير (تتمة)*

أ) طبيعة تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 (تتمة)

قامت المجموعة أيضاً بتطبيق المبررات العملية المتاحة والتي قامت بموجبها بما يلي:

- استخدام معدل خصم فردي لمحفظة عقود التأجير ذات الخصائص المتماثلة بصورة معقولة.
- الاعتماد على تقييم لما إذا كانت عقود التأجير ذات شروط مجحفة وذلك مباشرةً قبل تاريخ التطبيق المبدئي.
- تطبيق إعفاءات عقود التأجير قصيرة الأجل على عقود التأجير ذات مدة عقد تأجير تنتهي خلال 12 شهراً في تاريخ التطبيق المبدئي.
- استبعاد التكاليف المبدئية المباشرة من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التطبيق المبدئي.
- استخدام الإدراك المتأخر في تحديد مدة عقد التأجير في حالة عقود التأجير التي تتضمن خيارات مد أجل أو إنهاء عقد التأجير.

ب) ملخص السياسات المحاسبية الجديدة

فيما يلي السياسات المحاسبية الجديدة للمجموعة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 والتي تم تطبيقها اعتباراً من تاريخ التطبيق المبدئي:

المجموعة كمستأجر

قامت المجموعة بتطبيق طريقة اعتراف وقياس فردية لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. وتسجل المجموعة مطلوبات عقود التأجير لتسجيل مدفوعات عقود التأجير وموجودات حق الاستخدام بما يمثل حق استخدام الموجودات ذات الصلة.

موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي تاريخ أن يصبح الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر.

تخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة.

مطلوبات عقود التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصا أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الاقتراض المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. وبعد تاريخ بداية العقد، يتم زيادة مبلغ مطلوبات عقد التأجير لكي تعكس تراكم تكلفة التمويل بينما يتم تخفيضها مقابل مدفوعات عقد التأجير المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف للعقود قصيرة الأجل بالنسبة لعقود تأجير الممتلكات والمعدات قصيرة الأجل الخاصة بها (أي تلك العقود التي تقدر مدتها بفترة 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية التأجير والتي لا تتضمن خيار شراء الأصل). كما أنها تطبق إعفاء الاعتراف لعقود الموجودات منخفضة القيمة بالنسبة لعقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). ويتم تسجيل مدفوعات عقد التأجير في حالة العقود قصيرة الأجل وعقود الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

2.2.1 المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 *عقود التأجير (تتمة)*
ب) ملخص السياسات المحاسبية الجديدة (تتمة)
الأحكام الجوهرية التي تم اتخاذها في تحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد
تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من غير المؤكد ممارسته بصورة معقولة.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

ج) المبالغ المسجلة في بيان المركز المالي المجمع والأرباح أو الخسائر
فيما يلي القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود تأجير المجموعة والحركات المرتبطة بها خلال السنة:

	موجودات حق الاستخدام			
	عقار ألف دينار كويتي	*سيارات ألف دينار كويتي*	*الإجمالي ألف دينار كويتي*	*مطلوبات عقود التأجير ألف دينار كويتي*
كما في 1 يناير 2019	**4,276**	**45**	**4,321**	**4,120**
إضافات	**2,286**	**83**	**2,369**	**2,341**
مصروفات استهلاك	**(2,100)**	**(58)**	**(2,158)**	**-**
تكلفة تمويل	**-**	**-**	**-**	**110**
مدفوعات	**-**	**-**	**-**	**(2,187)**
كما في 31 ديسمبر 2019	**4,462**	**70**	**4,532**	**4,384**

قامت المجموعة بتسجيل مصروفات إيجار لعقود التأجير قصيرة الأجل بمبلغ 13 ألف دينار كويتي وعقود الموجودات منخفضة القيمة بمبلغ 28 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.2.2 السياسات المحاسبية للمعاملات الجديدة

الصكوك المصدرة
الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملات وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

تم عرض الإفصاحات المتعلقة بالصكوك المصدرة لدى البنك ضمن الإيضاح 11.

2.3 معايير صادرة ولكنها لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة عند سريانها متى أمكن ذلك.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: *تعريف الأعمال*
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أكتوبر 2018 تعديلات على تعريف الأعمال الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال بهدف مساعدة المنشأة في تحديد ما إذا كانت أية مجموعة من الأنشطة أو الموجودات التي تم حيازتها تمثل أعمالاً أم لا. وهذه التعديلات توضح الحد الأدنى من المتطلبات المرتبطة بالأعمال كما أنها تستبعد التقييم لما إذا كان لدى المشاركين في السوق القدرة على استبدال أي عناصر ناقصة وتشتمل التعديلات أيضاً على إرشادات لمساعدة المنشآت في تقييم ما إذا كانت العملية المشتراة تمثل أعمالاً جوهرية كما أنها تعمل على تضييق نطاق التعريفات الموضوعة للأعمال والمدخلات. إضافة إلى ذلك، تتضمن التعديلات اختبارا اختياريا لمدى تركز القيمة العادلة. كما صاحبت هذه التعديلات أمثلة توضيحية جديدة.

نظراً لأن التعديلات تسري بأثر مستقبلي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تقع في أو بعد تاريخ أول تطبيق، لن يكون لهذه التعديلات تأثير على المجموعة في تاريخ الانتقال لتطبيق التعديلات.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: *تعريف المعلومات الجوهرية*
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أكتوبر 2018 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 *عرض البيانات المالية* ومعيار المحاسبة الدولي 8 *السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء* لكي يتفق تعريف مصطلح "معلومات جوهرية" في جميع المعايير وتتضح بعض جوانب التعريف. ويشير التعريف الجديد إلى أن "المعلومات تعتبر جوهرية في حالة إذا كان حذفها أو عدم صحة التعبير عنها أو إخفائها من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات العامة ذات الغرض العام استنادا إلى تلك البيانات المالية بما يقدم معلومات مالية عن جهة محددة لإعداد التقارير".

ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات على تعريف المعلومات الجوهرية تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.4.1 أساس التجميع
تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) كما في 31 ديسمبر 2019. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

بشكل عام، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تمنح ممارسة السيطرة. ولدعم هذا الافتراض، وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدي القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.1 أساس التجميع (تتمة)

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تمارس المجموعة السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى عجز في الرصيد. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل كي تتماشى السياسات المحاسبية لديها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الارباح أو الخسائر الناتجة في الأرباح أو الخسائر. ويتم تسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. فيما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

اسم الشركة	*الأنشطة الرئيسية*	*بلد التاسيس*	*حصة الملكية %*	
			31 ديسمبر 2019	*31 ديسمبر 2018*
شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	**100**	100
شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	**100**	100
شركة الكوت القابضة المحدودة	عقارات	جيرزي	**100**	100
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	**100**	100

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي

2.4.2.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2.4.2.2 القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم عدم الاعتراف بتلك الأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

- *النقد والنقد المعادل*

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والمبالغ المستحقة من البنوك عند الطلب أو تلك ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

- *المستحق من البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة*

يقوم البنك فقط بقياس المستحق من البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والأرباح فقط لأصل المبلغ القائم.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد البنك نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية بما يحقق الأغراض من الأعمال:

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).

كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضا من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل البنك. يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والأرباح فقط

كخطوة تالية من عملية التصنيف، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والأرباح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب تمويل أساسي تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والأرباح، يقوم البنك بتطبيق أحكام، ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والأرباح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يطبق البنك فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والأرباح فقط.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أدناه. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي والتي تظل مقاسة وفقاً للقيمة العادلة. بدلا من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقاً للتكلفة المطفأة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم مع إدراج مخصص مقابل ضمن الأرباح أو الخسائر. ويعاد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجودات.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبدئي، قد يختار البنك أحياناً تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 *الأدوات المالية: العرض* ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم أبداً إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات باستثناء أن يستفيد البنك من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة حيث يتم في هذه الحالة تسجيل هذه الأرباح ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم الانخفاض في القيمة.

الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الموجودات المالية والمطلوبات في هذه الفئة تلك الموجودات والمطلوبات التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي قامت الإدارة بتصنيفها كأدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي أو يتعين على نحو إلزامي قياسها بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إلا عند استيفاء المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقاً لأساس مختلف، أو
- تمثل المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) جزءاً من مجموعة مطلوبات مالية (أو موجودات مالية أو كليهما طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موثقة.
- تتضمن المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بصورة ملحوظة من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.2 الأدوات المالية – الاعتراف المبدئي (تتمة)

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

- *المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك وحسابات المودعين والصكوك المصدرة والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

- *الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات التمويل غير المسحوبة*

يقوم البنك بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات التمويل.

يتم مبدئياً تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم. لاحقا للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر. واعتبارا من 1 يناير 2018، يتم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

الاستبعاد نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام
يتم استعاد الأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرية إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر استبعاد في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل

في حالة وقوع مثل هذه التغييرات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والأرباح فقط.

إذا لم تؤد هذه التغييرات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهرية، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستنادا إلى التغير في التدفقات النقدية المخصومة وفقا لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار اليها معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى البنك المركزي والصكوك المصدرة من البنك المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

ترى المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمان البنك المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة
تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي لا تتعرض لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمنخفضة ائتمانياً استنادا إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ التقارير المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة
في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر خلال العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة بالمخاطر في حالة التعثر عند الاعتراف المبدئي. وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة و النسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة 30 يوماً مرتبطة بازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة أيضا بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية لانخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للاصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة عما يلي:

- صعوبات مالية جوهرية للمُمول أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- منح جهة التمويل امتياز إلى المُمول لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لاسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المُمول.
- تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الازدياد الملحوظ لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذا في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

2.4.4.2 مخصصات خسائر الائتمان طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و"متأخرة السداد ومنخفضة القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.4.2 مخصصات خسائر الائتمان طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (تتمة)

الفئة	*المعايير*	*المخصص المحدد*
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
رديئة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

2.4.5 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئيا أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى البنك توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئيا. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتدرج أي استردادات لاحقة ضمن خسائر الائتمان المتوقعة.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

بداية من 1 يناير 2018، يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط أو المعاملة وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة كما هو مبين بالإيضاح 24، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية للإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط مبدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية. يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرةً ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرةً إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة أو مخاطر معدلات الربح).

2.4.8 الاستثمارات في المشروع المشترك

إن المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالاجماع من أطراف السيطرة المشتركة.

إن الاعتبارات التي يتم اتخاذها عند تحديد السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها بصورة منفصلة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشروع المشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمته الدفترية ثم تدرج الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر.

عند فقد السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للمشروع المشترك عند فقد السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في الأرباح أو الخسائر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.9 عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد يستخدم أساليب تقييم مناسبة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية من الدفاتر إما عندما يتم بيعها (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عندما يتم سحب العقارات الاستثمارية بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها الاستبعاد. عند تحديد مبلغ المقابل النقدي المستلم من استبعاد العقار الاستثماري، تراعي المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود أي بنود تمويل جوهرية والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد).

تتم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار للاستثمار إلى عقار يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون القيمة العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. عندما يتم تحويل العقار الذي يشغله المالك إلى عقاراً استثمارياً، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمنشآت والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

2.4.10 ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• مباني	20-40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	3-5 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم استبعاده من الدفاتر به عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على أساس فردي إلا إذا كان الأصل غير منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم انتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، يتم تخصيم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات والتقديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج أخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه وفي هذه الحالة تتم معاملة الرد كزيادة إعادة تقييم.

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية.

يتحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتوزع عليها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة انتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.12 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقا لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات تأجير

تمثل المجموعة المؤجر في عقود التأجير التشغيلي. تتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عقود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

إيرادات أتعاب وعمولات

إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحقيتها فيه مقابل تقديم الخدمات.

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة بصورة نمطية العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادةً ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معنية أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

خلصت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة

تتضمن إيرادات التمويل والإيرادات المماثلة الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة وتحتسب بواسطة طريقة معدل الأرباح الفعلي والطرق الأخرى على حد سواء.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

إيرادات توزيعات أرباح
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

صافي إيرادات الاستثمار
يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة وتوزيعات الأرباح. وهذا يتضمن أي انعدام فعالية مسجل عن معاملات التحوط.

2.4.14 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض
يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية. وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة
يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة.

كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. وتؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل عملات اجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة
عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من التحويل لأغراض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الختامي.

2.4.15 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية
تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة
يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.16 معلومات القطاعات
القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.17 مخصصات
تقيد المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال جوهرياً، يحدد البنك مستوى المخصص عن طريق تخصيم التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية المرتبطة بالالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر بالصافي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4.18 موجودات ومطلوبات محتملة
لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.19 الموجودات بصفة الأمانة
تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة.

2.4.20 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية
يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة والتي يتم اعتمادها لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمعة.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات ذات الصلة، بالإضافة الى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ أحكام وافتراضات متعلقة بالمصادر المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطرة جوهرية قد تؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية.

وقد تتغير الظروف الحالية والافتراضات المتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لظروف خارجة عن إرادة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة وقوع حدوثها. وفيما يلي الموضوعات التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/او التقديرات الرئيسية للإدارة من بين الأحكام /التقديرات ذات الصلة.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأحكام

تجميع المنشآت ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن المنشأة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي شركة يتم انشاءها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة بناءا على اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلة التي تمارس السيطرة عليها – وفقا للمبين في الإيضاح رقم 2.4.1. وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضا حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللاطراف الأخرى ما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة، بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلة ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (او السوق الاكثر ملائمة) في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) دون النظر إلى ما إذا كان السعر ملحوظا بصورة مباشرة أو مقدرا باستخدام آليات تقييم أخرى. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام آليات تقييم متعددة تتضمن استخدام نماذج التقييم. تؤخذ المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك. وفي حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتقديرات اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمجموعة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلب. راجع الإيضاح 23 لمزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط التي تتبعها المجموعة جانب من الأحكام والتقديرات. تتأثر التقديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توافر بنود التحوط المناسبة منها وتوقيت توافرها، بالاضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط. راجع الإيضاح 24 لمزيد من التفاصيل حول سياسات محاسبة التحوط للمجموعة.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والأرباح فقط.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو تحت بند ممتلكات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كـ "عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تحديد مدة الإيجار في العقود التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء- المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

إن المجموعة لديها العديد من عقود التأجير التي تتضمن خيار التمديد والإنهاء. وتطبق المجموعة أحكام لتقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً يتيح لها ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير في حالة وقوع حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (انشاء تحديثات جوهرية على مباني مستأجرة، أو إدخال تعديلات جوهرية على الأصل المستأجر).

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات

تم عرض الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعدم التأكد من التقديرات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي تمثل أحد المخاطر الرئيسية التي تؤدي إلى تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية في فقرات مستقلة ببنود البيانات المالية ذات الصلة وفقا للموضح أدناه. تستند المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها على المقاييس المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. إن الظروف الحالية والافتراضات المتعلقة بالتطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة التغيرات في السوق أو لظروف خارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس هذه التغيرات على الافتراضات عند وقوعها.

انخفاض قيمة الاستثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في مشاريع مشتركة بطريقة حقوق الملكية المحاسبية للشركات الزميلة، حيث تدرج هذه الاستثمارات مبدئيا بالتكلفة، ويتم تعديلها بعد ذلك مقابل التغير في حصة المجموعة في صافي موجودات المشاريع المشتركة بعد الحيازة ناقصا أي خسائر للانخفاض في القيمة. ويجب على المجموعة في تاريخ البيانات المالية المجمعة تقييم ما إذا وجدت أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك لغرض تحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تحديد مؤشرات انخفاض القيمة والمبلغ الممكن استرداده يتطلب من الإدارة ممارسة أحكام وتقديرات وافتراضات جوهرية.

خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية -طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على إرشادات بنك الكويت المركزي

تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة التي تم إجراؤها من قبل المجموعة مخرجات لنماذج معقدة تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. ومن بين عناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر من بين الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والذي يحدد احتمالات التعثر لدرجات التصنيف الفردية.
- معايير المجموعة لتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتقييم النوعي للمخاطر.
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة بصورة مجمعة.
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر.
- تحديد السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لاستقاء المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة للنماذج في سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل – طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية حول مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام آليات تقييم معتمدة بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 *قياس القيمة العادلة*.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الانشاء بناءا على تقديرات يقوم بإعدادها خبراء تقييم عقارات مستقلين، الا في حالة عدم إمكانية قياس تلك القيم بصورة موثوق منها. تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل المقيمين لتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في ايضاح 8.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط). ويتضمن ذلك وضع تقديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. لوضع هذه الافتراضات، تستند الإدارة إلى البيانات الملحوظة قدر الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوافرة بصورة مستمرة. وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيم العادلة المقدرة عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير – تقدير معدل التمويل المتزايد

لم تتمكن المجموعة بسهولة من تحديد معدل الربح المتعلق بعقد التأجير. وبالتالي، فإنها تستخدم معدل التمويل المتزايد لقياس مطلوبات عقد التأجير. إن معدل التمويل المتزايد يمثل نسبة تكلفة التمويل التي قد يتعين على المجموعة دفعها لتمويل شراء أصل بقيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، ولفترة زمنية مماثلة ومقابل نفس الضمان. وبالتالي، يعكس معدل التمويل المتزايد "نسبة تكلفة التمويل التي يجب دفعها" من قبل المجموعة؛ وهو ما يتطلب استخدام تقديرات في حالة عدم توافر معدلات ملحوظة؛ أو عندما يجب تعديلها بحيث تعكس شروط وبنود عقد التأجير.

تقوم المجموعة بتقدير معدل التمويل المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح السوقية) في حالة توافرها، كما يجب وضع تقديرات ترتبط بكل منشأة على حدة.

3 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل مما يلي كما في 31 ديسمبر:

	2019 *الف* *دينار كويتي*	*2018* *الف* *دينار كويتي*
نقد	**3,725**	3,727
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**10,615**	9,293
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**88,204**	6,995
نقد وارصدة لدى البنوك	**102,544**	20,015
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق اصلية اقل من 3 اشهر	**27,101**	60,125
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق اصلية اقل من 3 اشهر	**153,992**	149,786
النقد والنقد المعادل	**283,637**	229,926

تمثل الايداعات لدى البنوك ودائع لدى مؤسسات مالية ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة معتمدة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات من مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2019 *الف* *دينار كويتي*	*2018* *الف* *دينار كويتي*
مدينو مرابحة	**2,083,870**	1,495,594
مدينو إجارة	**304,759**	222,979
مدينو وكالة	**18,662**	-
أخرى	**14,976**	12,673
ناقصا: ارباح مؤجلة	**(117,138)**	(94,366)
مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة	**2,305,129**	1,636,880
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (2018: خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي) *	**(43,155)**	(28,935)
	2,261,974	1,607,945

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي المزيد من التحليل لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2019 *الف دينار كويتي*	*2018* *الف دينار كويتي*
شركات	**1,443,639**	1,028,352
افراد	**861,490**	608,528
مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة	**2,305,129**	1,636,880
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (2018: خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي) *	**(43,155)**	(28,935)
	2,261,974	1,607,945

* إن المعلومات المقارنة المبينة أعلاه لمخصصات انخفاض القيمة تشير إلى أساس قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي، في حين يتم في السنة الحالية تطبيق المخصصات وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

	31 ديسمبر 2019		
	مخصص محدد *الف دينار كويتي*	*مخصص عام* *الف دينار كويتي*	*المجموع* *الف دينار كويتي*
تسهيلات نقدية			
كما في 1 يناير 2019 المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**9,173**	**21,165**	**30,338**
*إعادة تصنيف	**(1,403)**	-	**(1,403)**
الرصيد بعد إعادة التصنيف	**7,770**	**21,165**	**28,935**
المخصص المحمل خلال السنة	**11,416**	**7,419**	**18,835**
الارصدة المشطوبة خلال السنة	**(4,595)**	-	**(4,595)**
الحركة في العملات الاجنبية	-	**(20)**	**(20)**
في 31 ديسمبر 2019	**14,591**	**28,564**	**43,155**
تسهيلات غير نقدية			
كما في 1 يناير 2019 المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**3,700**	**603**	**4,303**
*إعادة تصنيف	**1,403**	-	**1,403**
الرصيد بعد إعادة التصنيف	**5,103**	**603**	**5,706**
المخصص المحمل خلال السنة	**172**	**206**	**378**
الحركة في العملات الاجنبية	-	-	-
	5,275	**809**	**6,084**
إجمالي التسهيلات			
كما في 1 يناير 2019 المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**12,873**	**21,768**	**34,641**
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)	**11,588**	**7,625**	**19,213**
الارصدة المشطوبة خلال السنة	**(4,595)**	-	**(4,595)**
الحركة في العملات الاجنبية	-	**(20)**	**(20)**
في 31 ديسمبر 2019	**19,866**	**29,373**	**49,239**

*خلال السنة الحالية تم إعادة تصنيف بين أرصدة المخصصات النقدية و غير النقدية بمبلغ 1,403 ألف دينار كويتي.

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة فيما يتعلق بمديني التمويل كما في 31 ديسمبر 2018:

	31 ديسمبر 2018			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي القيمة الدفترية لمديني التمويل كما في 1 يناير 2018	1,213,046	52,102	18,550	1,283,698
صافي الموجودات التي تم استحداثها أو شرائها بالصافي بعد الدفعات المسددة خلال السنة	355,521	1,166	204	356,891
المحول بين المراحل	39,436	(44,715)	5,279	-
مبالغ مشطوبة بالصافي بعد الحركات في سعر العملات الأجنبية	-	(706)	(3,003)	(3,709)
في 31 ديسمبر 2018	1,608,003	7,847	21,030	1,636,880

	31 ديسمبر 2018			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المخصص الافتتاحي لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة المحتسب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	7,650	2,580	10,146	20,376
المحمل خلال السنة	10,234	504	264	11,002
التأثير الناتج من التحويل بين المراحل	(8,132)	(1,761)	9,893	-
مبالغ مشطوبة بالصافي بعد الحركات في سعر العملات الأجنبية	-	(56)	(2,387)	(2,443)
في 31 ديسمبر 2018	9,752	1,267	17,916	28,935

إن الزيادة في خسائر الائتمان المتوقعة لمحفظة الإقراض ناتجة عن زيادة في إجمالي حجم المحفظة والحركات بين المراحل نتيجة للزيادة في مخاطر الائتمان والتدهور في الظروف الاقتصادية.

فيما يلي تحليل المخصص المحمل لخسائر الائتمان المتوقعة المحتسب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي كما في 31 ديسمبر 2018:

	31 ديسمبر 2018			
	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً المرحلة 1	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المرحلة 2	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المرحلة 3	إجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية	10,234	504	264	11,002
تسهيلات غير نقدية	1,446	(6)	3,753	5,193
المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (إيضاح 16)	11,680	498	4,017	16,195

4 مدينو تمويل (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي 40,988 ألف دينار كويتي، وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 49,239 ألف دينار كويتي.

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي 34,641 ألف دينار كويتي وهو أعلى من المخصصات المحتسبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 31,638 ألف دينار كويتي.

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 6,084 ألف دينار كويتي (2018: 5,706 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018 ألف دينار كويتي*
أسهم مسعرة	**7,536**	7,159
صناديق (غير مسعرة)	**35,267**	26,430
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**13,092**	7,911
	55,895	41,500

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال آليات التقييم في إيضاح 23.

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018 ألف دينار كويتي*
صكوك مسعرة	**311,159**	141,093
صكوك غير مسعرة	**6,398**	2,000
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	**5,505**	5,492
	323,062	148,585

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، أجرت الإدارة تقييم للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، سجلت الإدارة خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 682 ألف دينار كويتي (2018: 501 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16).

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال آليات التقييم في إيضاح 23.

تتعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل للتغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر ائتمان متوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

	31 ديسمبر 2019			
	المرحلة 1 *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف دينار كويتي*
مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019	**137,219**	**5,874**	**-**	**143,093**
موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي	**176,266**	**(1,865)**	**-**	**174,401**
تحويل بين المراحل	**-**	**-**	**-**	**-**
تعديلات أسعار صرف العملات الأجنبية	**61**	**2**	**-**	**63**
في 31 ديسمبر 2019	**313,546**	**4,011**	**-**	**317,557**

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

	31 ديسمبر 2019			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2019	759	194	-	953
التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد	725	(58)	-	667
التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية السنة للمخاطر المحولة بين المراحل خلال السنة	-	-	-	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	42	(27)	-	15
في 31 ديسمبر 2019	**1,526**	**109**	**-**	**1,635**

	كما في 31 ديسمبر 2018			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2018	140,140	-	-	140,140
موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي	2,241	-	-	2,241
تحويل بين المراحل	(5,844)	5,844	-	-
تعديلات أسعار صرف العملات الأجنبية	682	30	-	712
في 31 ديسمبر 2018	137,219	5,874	-	143,093

	31 ديسمبر 2018			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018	452	-	-	452
التأثير الناتج من الشراء/ الاستبعاد	356	-	-	356
التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة في نهاية السنة للمخاطر المحولة بين المراحل خلال السنة	(194)	194	-	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	145	-	-	145
في 31 ديسمبر 2018	759	194	-	953

7 استثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة بناءا على البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، والمطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة.

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير	**52,498**	31,660
إضافات	**35,550**	19,853
حصة في النتائج (إيضاح 14)	**7,272**	3,180
توزيعات مستلمة	**(4,159)**	(2,331)
تعديل تحويل عملات اجنبية	**(154)**	136
كما في 31 ديسمبر	**91,007**	52,498

7 استثمار في مشاريع مشتركة (تتمة)

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018* *ألف دينار كويتي*
ملخص بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:		
موجودات متداولة	**33**	418
موجودات غير متداولة	**91,037**	52,101
مطلوبات متداولة	**(63)**	(21)
حقوق الملكية	**91,007**	52,498
حصة المجموعة في حقوق الملكية	**91,007**	52,498
القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة	**91,007**	52,498
ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للمشاريع المشتركة:		
الإيرادات	**7,523**	3,397
مصروفات إدارية ومصروفات أخرى	**(251)**	(217)
ربح السنة (العمليات المستمرة)	**7,272**	3,180
حصة المجموعة في ربح السنة	**7,272**	3,180

لدى المشاريع المشتركة التزامات رأسمالية بمبلغ 5,783 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 5,333 الف دينار كويتي) ولا توجد التزامات محتملة كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018.

8 عقارات استثمارية

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018* *ألف دينار كويتي*
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير	**22,867**	24,611
بيع خلال السنة	**(2,198)**	-
تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 14)	**(221)**	(1,207)
تعديل تحويل عملات أجنبية	**350**	(537)
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر	**20,798**	22,867

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناءا على تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتسمون بالخبرة المهنية المعترف بها والمؤهلات ذات الصلة والخبرة الحديثة في مواقع وفئات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الجمع بين طريقة رسملة الإيرادات وطريقة المقارنة بالسوق أخذا في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. يتم تقدير القيمة العادلة بطريقة رسملة الإيرادات بناءا على صافي إيرادت التشغيل المعتادة الناتجة من العقار، وقسمتها على معدل الرسملة (الخصم). وفقا لطريقة المقارنة بالسوق، تقدر القيمة العادلة بناءا على المعاملات المقارنة. وتتمثل وحدة المقارنة المطبقة من قبل المجموعة في سعر المتر المربع. بناءا على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية انخفاض بمبلغ 221 الف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: انخفاض بمبلغ 1,207 الف دينار كويتي).

8 عقارات استثمارية (تتمة)

إن الارتفاع (الانخفاض) الجوهري في السعر المقدر للمتر المربع بمفرده قد يؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة على أساس بياني.

إن الارتفاع (الانخفاض) الجوهري في قيمة التأجير المقدرة ومعدل زيادة الايجار سنويا فقط قد يؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة للعقارات. إن الارتفاع (الانخفاض) الجوهري في معدل الاشغال طويل الاجل ومعدل الخصم (وعائد البيع) فقط قد يؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعة لتقدير قيمة الايجار يصحبها تغيير مماثل في الاتجاه لمعدل نمو الايجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد البيع)، كما يصحبها تغيير معاكس في معدل الاشغال طويل الاجل.

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018* *ألف دينار كويتي*
إيرادات تأجير ناتجة من عقارات استثمارية	**1,377**	1,468
مصروفات تشغيل مباشرة	**(389)**	(253)
صافي إيرادات التأجير الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 14)	**988**	1,215

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

9 المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

10 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للمجموعة في التالي:

- *الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:*
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدتها عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.
- *الودائع الاستثمارية:*
تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

11 صكوك مصدرة

في 24 سبتمبر 2019، قام البنك بإتمام المرحلة الأولى من اصدار صكوك غير مضمونة (ذات أولوية بالسداد) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مع فترة استحقاق تصل الى 5 سنوات تستحق في 24 سبتمبر 2024. تستحق الصكوك معدل ربح ثابت نسبته 2.982% سنويا تسدد على أساس نصف سنوي. ان الصكوك مدرجة في كل من بورصتي ايرلندا (يورونكست دبلن) وناسداك دبي.

12 حقوق الملكية

رأس المال

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018* *ألف دينار كويتي*
راس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل: 1,500,000 ألف (2018: 1,500,000 ألف) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد	**150,000**	150,000

12 حقوق الملكية (تتمة)

الاحتياطي الإجباري
وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الاساسي للبنك، يجب تحويل نسبة 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تتخذ قرار بوقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي 50% من راس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا لتغطية الخسائر أو دفع توزيعات أرباح بحد اقصى 5% من راس المال المدفوع في السنوات التي لا يكفي فيها الربح لدفع هذه النسبة نتيجة لغياب الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تكفي أرباح السنوات التالية لذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من راس المال المصدر.

تم استقطاع مبلغ 1,745 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجباري في السنة الحالية (2018: 1,353 ألف دينار كويتي).

الاحتياطي الاختياري
وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يقتطع نسبة مئوية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة، ويوقف هذا التخصيص بقرار من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

وفقاً لقانون الشركات، يجوز أن يقتطع سنوياً بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، نسبة لا تزيد عن 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة لتكوين احتياطي اختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية.

بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، لم يتم استقطاع أي مبلغ إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

	2019	*2018*
	الإجمالي	*الإجمالي*
	ألف	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*
أسهم المنحة المقترح إصدارها:		
أسهم المنحة المقترح إصدارها في 2019: 5 أسهم لكل 100 سهم (2018: لاشيء)	**7,500**	-

توزيعات مقترحة
تخضع توزيعات الأرباح المقترحة لموافقة الجمعية العمومية السنوية والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ولم يتم الاعتراف بها كالتزام كما في 31 ديسمبر.

13 الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" من راس المال بناءً على ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 من راس المال هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على راس المال فقط) على البنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 من راس المال في بورصة إيرلندا وناسداك دبي. هذه الصكوك يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لدفع الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 من راس المال عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 من راس المال معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات "U.S. Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً.

يجوز للبنك طبقاً لتقديره أن يختار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر. قام البنك بدفع أرباح خلال السنة في 12 مارس و 10 سبتمبر 2019.

14 صافي إيرادات استثمار

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
ارباح (خسائر) محققة من بيع ادوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**215**	(651)
ارباح محققة من بيع ادوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**23**	-
حصة في نتائج استثمار في مشاريع مشتركة (إيضاح 7)	**7,272**	3,180
إيرادات توزيعات أرباح من موجودات مالية	**2,176**	2,001
صافي إيرادات تأجير عقارات استثمارية (إيضاح 8)	**988**	1,215
ربح بيع عقار استثماري	**61**	-
تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(2,358)**	77
تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 8)	**(221)**	(1,207)
إيرادات استثمار أخرى	**(272)**	191
	7,884	4,806

15 صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات أتعاب وعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 2,531 ألف دينار كويتي (2018: 1,975 ألف دينار كويتي).

16 مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)	**682**	501
رد خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك	**(8)**	(50)
مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي		
(2018: خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه بناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي) على التسهيلات الإئتمانية (إيضاح 4)	**19,213**	16,195
استرداد أرصدة مديني تمويل مشطوبة	**(69)**	(53)
انخفاض قيمة عقارات ومعدات	**-**	466
انخفاض قيمة موجودات اخرى	**21**	5
	19,839	17,064

17 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية بقسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك المعدل مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخففة بقسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائدا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخففة المحتملة إلى اسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

	2019	2018
صافي ربح السنة (الف دينار كويتي)	**16,538**	12,738
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)	**(4,943)**	(4,908)
	11,595	7,830
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالالف سهم)	**1,500,000**	1,109,652
ربحية السهم الاساسية والمخففة (بالفلس)	**7.73**	7.06

17 ربحية السهم الأساسية والمخففة (تتمة)

لم تكن هناك أية معاملات تتضمن أسهم عادية بين تاريخ إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وتاريخ اعتمادها والتي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين ، وأعضاء مجلس الإدارة، والكيانات الخاضعة لسيطرتهم أو تحت سيطرتهم المشتركة، وشركات زميلة، وموظفي الاداره العليا، وافراد أسرهم المقربين. تنشأ الارصده مع الأطراف ذات العلاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي وفقا للشروط التي وافقت عليها الاداره.

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

موظفي الإدارة العليا هم الافراد الذين يتمتعون بصلاحية ومسؤوليه التخطيط وممارسه التأثير بصوره مباشره أو غير مباشره للسيطرة علي أنشطه البنك وموظفيه. ويعتبر البنك ان أعضاء مجلس الاداره (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض *المعيار الدولي المحاسبي 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة*.

	2019 *ألف* *دينار كويتي*	*2018* *ألف* *دينار كويتي*
رواتب ومزايا	**2,297**	2,166
مكافآت نهاية الخدمة	**153**	175
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة *	**259**	207
	2,709	2,548

* تتضمن مكآفات أعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة إضافية مقابل مشاركتهم في اللجان التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقراراته.

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

18.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة:

يدخل البنك في المعاملات والترتيبات والاتفاقات التي تشمل الادارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، وشركاتهم التي لهم سيطرة عليها، أو افراد الاسرة المقربين، في سياق العمل الإعتيادي بموجب نفس الشروط التجارية والسوقية، ومعدلات الربح والعمولة التي تنطبق على الأطراف الأخرى غير ذات الصلة.

ويوضح الجدول التالي المبلغ الإجمالي للمعاملات التي تم الدخول فيها مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة للسنه المالية ذات الصلة والمدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	2019 *ألف* *دينار كويتي*	*2018* *ألف* *دينار كويتي*
تسهيلات التمويل	**1,439**	1,469
بطاقات الائتمان	**4**	7
حسابات المودعين	**6,810**	1,029

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة ضمن بند مطلوبات محتملة:

	2019 *ألف* *دينار كويتي*	*2018* *ألف* *دينار كويتي*
خطابات ضمان	**4**	-

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة (تتمة):

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون:

	2019	*2018*
تسهيلات التمويل	**6**	5
بطاقات الائتمان	**5**	7
حسابات المودعين	**44**	41
خطابات ضمان	**1**	–

فيما يلي المعاملات مع أطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	2019 *ألف دينار كويتي*	*2018* *ألف دينار كويتي*
إيرادات إيداعات وتمويل	**90**	38
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	**67**	49

18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة:

بالإضافه إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة، يدخل البنك في معاملات مع المساهمين الرئيسيين والكيانات الأخرى التي يتمتع البنك بسيطرة مباشره أو غير مباشره عليها، بما في ذلك السيطرة المشتركة والتاثير الملموس.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	الارصدة القائمة في			
	المساهمون الرئيسيون *ألف دينار كويتي*	*أطراف أخرى ذات علاقة* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *31 ديسمبر 2019* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *31 ديسمبر 2018* *ألف دينار كويتي*
حسابات المودعين	**871,968**	**893**	**872,861**	862,267

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين وعدد الأطراف الأخرى ذات علاقة:

	عدد المساهمون الرئيسيون	*عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة*
2019		
حسابات المودعين	**2**	**30**
2018		
حسابات المودعين	2	18

18 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة (تتمة):

فيما يلي المعاملات مع اطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	قيم المعاملات خلال السنه المنتهية			
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2019 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2018 ألف دينار كويتي
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	**20,531**	-	**20,531**	17,791

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت في سياق العمل المعتاد. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن قبل الأطراف ذات علاقة محددة وفقا للأسعار التجارية المعتادة. باستثناء الضمانات بمبلغ 2,995 الف دينار كويتي المستلمة مقابل مديني أطراف ذات علاقة، فلا توجد أي ضمانات مقدمة لدائني الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

19 التزامات ومطلوبات محتملة

	2019 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
حوالات قبول وإعتمادات مستندية	**52,210**	33,210
خطابات ضمان	**115,030**	91,209
مطلوبات محتملة	**167,240**	124,419
التزامات رأسمالية	**28,816**	223

كما في 31 ديسمبر 2019، إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمدة الائتمان تبلغ 9,868 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: لاشيء). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمدة الائتمان الذي لا يمكن الغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن هذه الالتزامات لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي صلاحيتها أو يتم إنهاء عقودها دون أن يتم تمويلها. إن خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي ربما من تلك الالتزامات لا يتوقع أن تكون جوهرية.

20 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسئولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسئولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من خلال الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا إيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

إن عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والتي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضا لمخاطر الدولة ومختلف مخاطر التشغيل والاعمال.

20.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى وحدة التدقيق الداخلي اجراء المراجعة المنتظمة والمفاجئة للضوابط الرقابية وإجراءات إدارة المخاطر، وتعرض النتائج في صورة تقارير على لجنة مجلس الإدارة للتدقيق.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

20.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر الائتمان تتضمن مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للمجموعة بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان (تتمة)

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات - حيثما كان ذلك مناسباً - والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان ضمن محفظة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم وكذلك تحديد المخصص المناسب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف التعثر ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل إنفاذ الضمان (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛
- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة.
- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة ائتمانياً استنادا إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

وأي تسهيل منخفض القيمة ائتمانياً أو غير منتظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضا كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بالانكشافات المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقا لوكالة التصنيف S & P وFitch والتصنيف "ج" طبقا لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العملاء. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة المقترض

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة للأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. وتستند المجموعة إلى معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا وخارجيا لكي يتم تقييم أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز (Moody's Risk Analyst) كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد (تتمة)

إن سياسة المجموعة هي المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. وتسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية والمنتجات. ويؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر ذات الصلة بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدار مدة اثني عشر شهراً وعلى مدار عمر الأداة، وذلك حسب تخصيص المرحلة المحدد للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد على مدار مرحلة زمنية باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر عن السداد لمحفظة منتجات الأفراد من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى آلية انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيع أسي. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي بشكل منفصل لكل من القطاعات الجغرافية ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات (تتمة)

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2019	*2018*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
أرصدة لدى البنوك	**98,819**	16,288
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**225,703**	256,486
مدينو تمويل	**2,261,974**	1,607,945
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	**317,557**	143,093
موجودات أخرى	**14,681**	10,726
	2,918,734	2,034,538
حوالات قبول وإعتمادات مستندية	**51,949**	33,044
خطابات ضمان	**109,207**	87,071
الإجمالي	**161,156**	120,115
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**3,079,890**	2,154,653

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشراً على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 78,507 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 47,155 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:

	2019		*2018*	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	*بنود خارج الميزانية ألف دينار كويتي*	*الموجودات المالية ألف دينار كويتي*	*بنود خارج الميزانية ألف دينار كويتي*
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	**2,036,014**	**131,788**	1,499,946	97,111
دول الشرق الأوسط الأخرى	**603,258**	**6,935**	345,006	184
بقية دول العالم	**279,462**	**22,433**	189,586	22,820
	2,918,734	**161,156**	2,034,538	120,115

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

	2019		2018	
	الموجودات المالية *ألف* *دينار كويتي*	*بنود خارج الميزانية* *ألف* *دينار كويتي*	*الموجودات المالية* *ألف* *دينار كويتي*	*بنود خارج الميزانية* *ألف* *دينار كويتي*
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**796,240**	**6,020**	501,754	5,809
إنشاءات وعقارات	**971,357**	**76,776**	694,272	58,033
التجارة والتصنيع	**323,478**	**58,436**	247,166	43,218
شخصي	**394,762**	-	327,587	-
خدمات	**239,204**	**19,782**	186,971	12,334
أخرى	**193,693**	**142**	76,788	721
	2,918,734	**161,156**	2,034,538	120,115

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على قدرة المجموعة لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تقوم المجموعة بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

2019	*جودة عالية* *ألف* *دينار كويتي*	*جودة قياسية* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
أرصدة لدى البنوك	**98,819**	-	**98,819**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**225,976**	-	**225,976**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	**202,308**	**115,249**	**317,557**
موجودات أخرى	**11,568**	**3,228**	**14,796**
	538,671	**118,477**	**657,148**

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 استناداً إلى توزيع مرحلة نهاية السنة لخطوط بيان المركز المالي حسب فئة الموجودات. تمثل المبالغ المعروضة إجمالي مخصصات انخفاض القيمة.

2018	*المرحلة 1* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
أرصدة لدى البنوك	16,288	-	-	16,288
ودائع لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	256,758	-	-	256,758
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
(استثمار في صكوك)	137,219	5,874	-	143,093
موجودات أخرى	9,911	-	-	9,911
المجموع	420,176	5,874	-	426,050

يعرض الإيضاح 4 إفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل وفقا تبعا لكل فئة بناءا على النظام الداخلي لتقييم الائتمان بالبنك وتصنيف المرحلة في نهاية السنة.

تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً *ألف دينار كويتي*	*من 31 إلى 60 يوماً* *ألف دينار كويتي*	*من 61 إلى 90 يوماً* *ألف دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف دينار كويتي*
2019				
مدينو تمويل	**90,631**	**3,983**	**14,928**	**109,542**
2018				
مدينو تمويل	17,653	3,940	2,484	24,077

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالبنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة 114,683 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 19,588 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات والضمانات الأخرى.

20.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لحركات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.3 مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

20.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للانكشاف على المخاطر للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر جوهرية بالنسبة لمعدلات الربح.

20.3.2 مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. فيما يتعلق بالشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

20.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة المجموعة الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض المجموعة لمخاطر جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى).

	2019			*2018*		
العملة	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على الأرباح أو الخسائر*	*التأثير على حقوق الملكية*	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على الأرباح أو الخسائر*	*التأثير على حقوق الملكية*
	%	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*	%	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*
الدولار الأمريكي	±1	**(872)**	**733**	±1	(1,000)	525
يورو	±1	**(713)**	**100**	±1	2	-
الجنية الإسترليني	±1	**(137)**	**136**	±1	(58)	59

20.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.3 مخاطر السوق (تتمة)

***إدارة مخاطر السوق* (تتمة)**

20.3.4 مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير جوهري في القيمة العادلة لأسهم المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2019 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 377 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 358 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مماثل في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

20.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى المجموعة خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للمجموعة بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع ادارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود حول السيولة وفقاً لنظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.4 مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2019	*خلال 3 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	**102,544**	**-**	**-**	**-**	**102,544**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**224,945**	**-**	**758**	**-**	**225,703**
مدينو التمويل	**1,266,542**	**523,682**	**79,395**	**392,355**	**2,261,974**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	**-**	**-**	**55,895**	**55,895**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**13,647**	**14,727**	**-**	**294,688**	**323,062**
استثمارات في مشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**91,007**	**91,007**
عقارات استثمارية	**-**	**-**	**-**	**20,798**	**20,798**
موجودات أخرى	**17,745**	**3,136**	**487**	**18,529**	**39,897**
ممتلكات ومعدات	**-**	**-**	**-**	**22,803**	**22,803**
	1,625,423	**541,545**	**80,640**	**896,075**	**3,143,683**
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**489,146**	**149,320**	**154,445**	**160,392**	**953,303**
حسابات المودعين	**939,671**	**513,180**	**225,463**	**27,497**	**1,705,811**
صكوك مصدرة	**-**	**-**	**-**	**152,179**	**152,179**
مطلوبات أخرى	**29,387**	**-**	**-**	**8,643**	**38,030**
	1,458,204	**662,500**	**379,908**	**348,711**	**2,849,323**

2018	*خلال 3 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	20,015	-	-	-	20,015
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	251,936	4,550	-	-	256,486
مدينو التمويل	905,647	339,696	56,742	305,860	1,607,945
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	41,500	41,500
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	7,584	4,801	-	136,200	148,585
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	52,498	52,498
عقارات استثمارية	-	-	-	22,867	22,867
موجودات أخرى	11,531	6,003	354	8,330	26,218
ممتلكات ومعدات	-	-	-	18,358	18,358
	1,196,713	355,050	57,096	585,613	2,194,472
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	184,937	175,791	276,194	198,141	835,063
حسابات المودعين	728,364	206,572	80,502	37,740	1,053,178
صكوك مصدرة	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	27,672	-	-	7,631	35,303
	940,973	382,363	356,696	243,512	1,923,544

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.4 مخاطر السيولة (تتمة)
إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على المجموعة في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*أكثر من سنة واحدة*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2019					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**490,673**	**161,596**	**146,326**	**160,686**	**959,281**
حسابات المودعين	**943,611**	**518,874**	**231,500**	**30,434**	**1,724,419**
صكوك مصدرة	**-**	**-**	**-**	**174,155**	**174,155**
مطلوبات أخرى	**29,387**	**-**	**-**	**8,643**	**38,030**
	1,463,671	**680,470**	**377,826**	**373,918**	**2,895,885**
2018					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	307,875	177,449	281,779	78,664	845,767
حسابات المودعين	729,919	210,759	80,719	41,143	1,062,540
صكوك مصدرة	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	27,672	-	-	7,631	35,303
	1,065,466	388,208	362,498	127,438	1,943,610

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات المحتملة والالتزامات على المجموعة:

	خلال 3 أشهر	*3 إلى 12 أشهر*	*أكثر من سنة واحدة*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2019				
حوالات مقبولة وإعتمادات مستندية	**30,630**	**21,516**	**64**	**52,210**
خطابات ضمان	**23,037**	**46,625**	**45,368**	**115,030**
التزامات رأسمالية	**-**	**28,816**	**-**	**28,816**
	53,667	**96,957**	**45,432**	**196,056**
2018				
حوالات مقبولة وإعتمادات مستندية	26,296	6,914	-	33,210
خطابات ضمان	8,099	32,399	50,711	91,209
التزامات رأسمالية	-	223	-	223
	34,395	39,536	50,711	124,642

20.5 مخاطر التشغيل
تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.5 مخاطر التشغيل (تتمة)

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

21 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة** - وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** - وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

21 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات *ألف* *دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف* *دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف* *دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف* *دينار كويتي*	*أخرى* *ألف* *دينار كويتي*	*المجموع* *ألف* *دينار كويتي*
2019						
إيرادات التشغيل	**37,025**	**9,439**	**4,588**	**8,641**	**-**	**59,693**
صافي الربح	**18,163**	**104**	**4,284**	**6,501**	**(12,514)**	**16,538**
إجمالي الموجودات	**1,866,249**	**395,725**	**328,247**	**490,762**	**62,700**	**3,143,683**
إجمالي المطلوبات	**445,576**	**492,087**	**1,873,630**	**-**	**38,030**	**2,849,323**

	الشركات *ألف* *دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف* *دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف* *دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف* *دينار كويتي*	*أخرى* *ألف* *دينار كويتي*	*المجموع* *ألف* *دينار كويتي*
2018						
إيرادات التشغيل	30,613	7,682	3,557	7,700	-	49,552
صافي الربح	14,816	81	3,583	5,784	(11,526)	12,738
إجمالي الموجودات	1,279,696	328,249	256,486	265,450	64,591	2,194,472
إجمالي المطلوبات	172,869	363,678	1,351,694	-	35,303	1,923,544

22 إدارة راس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لراس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل راس المال لديها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ على هيكل راس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية راس المال واستخدام راس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

22 إدارة راس المال (تتمة)

تتبع المجموعة تعليمات بازل III ويتم احتساب راس المال الرقابي ومعدل كفاية راس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ /2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2019 *ألف* *دينار كويتي*	*2018* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**1,700,820**	1,173,468
راس المال المطلوب	**221,107**	152,551
راس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**217,997**	194,565
إضافي: الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1	**76,363**	76,363
إجمالي الشريحة 1 من راس المال	**294,360**	270,928
إجمالي الشريحة 2 من راس المال	**20,098**	13,803
إجمالي راس المال المتاح	**314,458**	284,731
معدل كفاية راس المال - الشريحة 1: حقوق المساهمين	**12.82%**	16.58%
إجمالي معدل كفاية راس المال من الشريحة 1	**17.31%**	23.09%
إجمالي معدل كفاية راس المال	**18.49%**	24.26%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2019 *ألف* *دينار كويتي*	*2018* *ألف* *دينار كويتي*
الشريحة 1 من راس المال	**294,360**	270,928
إجمالي الانكشاف	**3,267,019**	2,265,808
معدل الرفع المالي	**9.01%**	11.96%

تم عرض الانكشاف المتعلق بتعليمات كفاية راس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي والمنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لآليات التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة،

المستوى 2: آليات أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: آليات أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة وفقا لمستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة:

		قياس القيمة العادلة		
2019	*المجموع* *ألف دينار كويتي*	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)* *ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)* *ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)* *ألف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم مسعرة	7,536	7,536	-	-
صناديق (غير مسعرة)	35,267	-	-	35,267
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	13,092	-	-	13,092
	55,895	7,536	-	48,359
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	185,015	185,015	-	-
- صكوك شركات	126,144	126,144	-	-
	311,159	311,159	-	-
صكوك غير مسعرة	6,398	-	-	6,398
أسهم غير مسعرة	5,505	-	-	5,505
	323,062	311,159	-	11,903
الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 24)				
مبادلات معدلات الربح	-	-	-	-

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

2018	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم مسعرة	7,159	7,159	-	-
صناديق (غير مسعرة)	26,430	-	-	26,430
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	7,911	-	-	7,911
	41,500	7,159	-	34,341
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	43,683	43,683	-	-
- صكوك شركات	97,410	97,410	-	-
	141,093	141,093	-	-
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	2,000
أسهم غير مسعرة	5,492	-	-	5,492
	148,585	141,093	-	7,492
الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 24)				
مبادلات معدلات الربح	57	57	-	-

الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	1 يناير 2019 ألف دينار كويتي	*إضافات* ألف دينار كويتي	*بيع / استرداد* ألف دينار كويتي	*التغيير في القيمة العادلة* ألف دينار كويتي	*الحركة في أسعار الصرف الأجنبي* ألف دينار كويتي	*في 31 ديسمبر 2019* ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو لخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	**26,430**	**14,078**	**(2,225)**	**(3,016)**	**-**	**35,267**
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**7,911**	**5,285**	**(112)**	**8**	**-**	**13,092**
	34,341	**19,363**	**(2,337)**	**(3,008)**	**-**	**48,359**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
صكوك غير مسعرة	**2,000**	**6,398**	**(2,000)**	**-**	**-**	**6,398**
أسهم غير مسعرة	**5,492**	**-**	**-**	**13**	**-**	**5,505**
	7,492	**6,398**	**(2,000)**	**13**	**-**	**11,903**

23 قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	في 1 يناير 2018	تعديل انتقالي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018	إضافات	مبيعات / استردادات	التغيير في القيمة العادلة	الحركة في أسعار الصرف الأجنبي	في 31 ديسمبر 2018
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر							
صناديق (غير مسعرة)	-	16,308	10,003	(290)	409	-	26,430
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	-	7,295	713	-	(97)	-	7,911
	-	23,603	10,716	(290)	312	-	34,341
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى							
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	-	-	-	2,000
أسهم غير مسعرة	-	4,633	10	-	849	-	5,492
	2,000	4,633	10	-	849	-	7,492

لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة مدخلات من الافتراضات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق وتستخدم فقط لأغراض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 والمحددة بناءاً على التدفقات النقدية المخصومة اخذا في الاعتبار أن اغلب المدخلات الجوهرية تتمثل في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان الناشئة من الأطراف المقابلة.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع يعتبر غير مادي في حالة وقوع أي تغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3.

24 الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الإسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجمع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مبادلات أسعار الربح لإدارة مخاطر معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل ربحاً، وتقديم حلول إدارة مخاطر معدلات الربح للعملاء.

24 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

مبادلات معدلات الربح

إن مبادلات معدلات الربح هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين مقابلين لتبادل مدفوعات الربح استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. تقوم المجموعة بتطبيق طريقة تحوط التدفقات النقدية المحاسبية باستخدام مبادلة معدل الربح لتحوط إحدى ودائعها بالعملات الأجنبية ذات فترات استحقاق تصل إلى 3 سنوات مقابل تقلبات معدل الربح. تنفذ المجموعة اختبارات الفاعلية بتواريخ المركز المالي لأغراض محاسبة التحوط، ويتم المحاسبة عن الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن احتياطي القيمة العادلة، في حين يسجل الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. تم إدراج انعدام الفاعلية من معاملات التحوط في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة.

فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المحاسبية ومبالغها الإسمية:

	31 ديسمبر 2019		*31 ديسمبر 2018*	
	القيمة العادلة		*القيمة العادلة*	
	القيمة العادلة ألف دينار كويتي	***القيمة الإسمية ألف دينار كويتي***	*الموجبة ألف دينار كويتي*	*القيمة الإسمية ألف دينار كويتي*
مبادلات معدل الربح (محتفظ بها كتحوط التدفقات النقدية)	-	-	57	120,840

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تم إنهاء علاقات التحوط الخاصة بالمجموعة فيما يتعلق بمبادلات معدل الربح ، وبالتالي تم إعادة تصنيف التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المعترف بها سابقًا في الإيرادات الشاملة الأخرى والمتعلقة بأداة التحوط إلى الأرباح أو الخسائر كتسوية إعادة التصنيف.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

EY
لعالم أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع احمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

KPMG
كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الأرباح أوالخسائر المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع وبيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة"*. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً *لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة

يتم تحقق الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة إلى العملاء مقابل خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: *الأدوات المالية* التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى؛ وذلك بناءا على الإفصاحات الواردة في السياسات المحاسبية والايضاحين رقم 2.1 و 2.4 حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالات تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيلات منخفضة القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بتلك التسهيلات الائتمانية.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من عدم التأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

KPMG

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل المدينة (تتمة)

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتفعيل أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة التي تم وضعها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى ملائمة معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان الوارد في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة، وإذا لزم الأمر، فيتم احتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا فيما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم أخذها في الإعتبار من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب المخصص المترتب عليها.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

30 يناير 2019

الكويت

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد ادراجه)	1 يناير 2017 ألف دينار كويتي (معاد ادراجه)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**19,738**	13,201	5,480
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**256,486**	246,484	166,940
مدينو تمويل	4	**1,606,542**	1,263,322	827,872
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**41,500**	-	-
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	6	**148,585**	-	-
استثمارات متاحة للبيع	7	-	165,921	99,825
استثمارات في مشاريع مشتركة	8	**52,498**	31,660	-
عقارات استثمارية	9	**22,867**	24,611	15,632
موجودات أخرى		**26,495**	23,347	6,387
عقارات ومعدات		**18,358**	5,999	5,643
إجمالي الموجودات		**2,193,069**	1,774,545	1,127,779
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10	**835,063**	572,864	274,131
حسابات المودعين	11	**1,053,178**	1,006,614	747,433
مطلوبات أخرى		**33,900**	18,108	10,626
إجمالي المطلوبات		**1,922,141**	1,597,586	1,032,190
حقوق الملكية				
رأس المال	12	**150,000**	100,000	100,000
علاوة إصدار أسهم	12	**40,000**	-	-
احتياطي إجباري	12	**1,353**	-	-
احتياطي القيمة العادلة		**(4,646)**	(214)	(430)
احتياطي تحويل عملات اجنبية		**79**	251	-
أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)		**7,779**	559	(3,981)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**194,565**	100,596	95,589
الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**76,363**	76,363	-
إجمالي حقوق الملكية		**270,928**	176,959	95,589
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,193,069**	1,774,545	1,127,779

عبد الوهاب عبد الله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

إن الايضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجه)
إيرادات إيداعات وتمويل		**73,105**	51,704
تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين		**(38,979)**	(23,061)
صافي إيرادات التمويل		**34,126**	28,643
صافي إيرادات استثمار	14	**10,924**	6,387
صافي إيرادات أتعاب وعمولات	15	**3,793**	2,178
إيرادات أخرى		**20**	303
ربح تحويل عملات أجنبية		**689**	601
إيرادات التشغيل		**49,552**	38,112
تكاليف موظفين		**(12,309)**	(11,640)
مصروفات عمومية وإدارية		**(5,509)**	(5,092)
استهلاك		**(1,141)**	(1,270)
مصروفات التشغيل		**(18,959)**	(18,002)
صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		**30,593**	20,110
مخصص انخفاض القيمة	16	**(17,064)**	(12,318)
صافي ربح السنة قبل الاستقطاعات		**13,529**	7,792
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(122)**	-
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(410)**	(184)
الزكاة		**(159)**	(74)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(100)**	(80)
صافي ربح السنة		**12,738**	7,454
ربحية السهم الأساسية والمخففة	17	**7.06 فلس**	4.61 فلس

	إيضاح	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجه)
صافي ربح السنة		**12,738**	7,454
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى:			
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى تم أو سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
استثمارات متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي 39)			
- التغير في القيمة العادلة		-	563
- أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع	14	-	(347)
صافي أرباح من استثمارات متاحة للبيع		-	216
التغير في القيمة العادلة لأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(7,111)**	-
خسائر محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	14	**651**	-
فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من ترجمة عمليات أجنبية		**(172)**	251
صافي الربح من عمليات تحوط للتدفقات النقدية		**57**	-
		(6,575)	251
		(6,575)	467
إيرادات شاملة أخرى لا يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**849**	-
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى		**(5,726)**	467
إجمالي الإيرادات الشاملة		**7,012**	7,921

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	رأس المال ألف دينار كويتي	*علاوة إصدار أسهم* ألف دينار كويتي	*احتياطي إجباري* ألف دينار كويتي	*احتياطي القيمة العادلة* ألف دينار كويتي	*احتياطي تحويل عملات أجنبية* ألف دينار كويتي	*أرباح مرحلة/ (خسائر متراكمة)* ألف دينار كويتي	*حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك* ألف دينار كويتي	*الصكوك الدائمة الشريحة 1* ألف دينار كويتي	*إجمالي حقوق الملكية* ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2018	100,000	-	-	(214)	251	559	100,596	76,363	176,959
تعديل انتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 (إيضاح 2.2)	-	-	-	1,122	-	915	2,037	-	2,037
الرصيد كما في 1 يناير 2018 بعد التعديل الانتقالي إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9	100,000	-	-	908	251	1,474	102,633	76,363	178,996
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	12,738	12,738	-	12,738
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	(5,554)	(172)	-	(5,726)	-	(5,726)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة	-	-	-	(5,554)	(172)	12,738	7,012	-	7,012
زيادة رأس المال (إيضاح 12)	50,000	40,000	-	-	-	-	90,000	-	90,000
تكاليف مباشرة متعلقة بزيادة رأس المال	-	-	-	-	-	(172)	(172)	-	(172)
المحول إلى الإحتياطي الإجباري	-	-	1,353	-	-	(1,353)	-	-	-
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(4,908)	(4,908)	-	(4,908)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**150,000**	**40,000**	**1,353**	**(4,646)**	**79**	**7,779**	**194,565**	**76,363**	**270,928**
الرصيد في 1 يناير 2017	100,000	-	-	(430)	-	(4,798)	94,772	-	94,772
أثر التغير في السياسة المحاسبية (إيضاح 25)	-	-	-	-	-	817	817	-	817
الرصيد في 1 يناير 2017 *(معاد إدراجه)*	100,000	-	-	(430)	-	(3,981)	95,589	-	95,589
صافي ربح السنة *(معاد إدراجه)*	-	-	-	-	-	7,454	7,454	-	7,454
إيرادات شاملة أخرى *(معاد إدراجها)*	-	-	-	216	251	-	467	-	467
إجمالي الإيرادات الشاملة *(معاد إدراجها)*	-	-	-	216	251	7,454	7,921	-	7,921
إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	76,363	76,363
تكاليف معاملات إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(463)	(463)	-	(463)
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(2,451)	(2,451)	-	(2,451)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017 *(معاد إدراجه)*	100,000	-	-	(214)	251	559	100,596	76,363	176,959

الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**12,738**	7,454
تعديلات لـ:			
صافي إيرادات استثمار	14	**(10,924)**	(6,387)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**618**	888
استهلاك		**1,141**	1,270
مخصص انخفاض القيمة	16	**17,064**	12,318
		20,637	15,543
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**31,752**	(22,684)
مدينو تمويل		**(356,425)**	(447,224)
موجودات أخرى		**(3,012)**	(17,051)
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**261,950**	298,342
حسابات المودعين		**46,564**	256,116
مطلوبات أخرى		**11,057**	10,724
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**12,523**	93,766
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(17,279)**	-
المحصل من بيع واسترداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**290**	-
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(128,460)**	-
المحصل من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**118,453**	-
شراء استثمارات متاحة للبيع		-	(149,646)
المحصل من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		-	82,318
إضافات لإستثمار في مشاريع مشتركة	8	**(19,853)**	(31,686)
شراء عقار استثماري	9	-	(8,891)
شراء عقارات ومعدات		**(13,965)**	(1,651)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية		**1,927**	1,535
إيرادات صكوك مستلمة		**6,053**	3,709
إيرادات استثمار أخرى مستلمة		**191**	148
توزيعات أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة	8	**2,331**	392
إيرادات تأجير مستلمة		**1,432**	1,138
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(48,880)**	(102,634)
الأنشطة التمويلية			
المحصل من زيادة رأس المال	12	**90,000**	-
التكاليف المباشرة المتعلقة في زيادة رأس المال		**(172)**	-
تكاليف إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	-	(463)
متحصلات من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	-	76,363
أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**(4,908)**	(2,451)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**84,920**	73,449
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**48,563**	64,581
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**181,086**	116,505
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**229,649**	181,086

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الطوابق من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 14 يناير 2019 ولمساهمي البنك الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ و التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و تطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الاخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت").

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية ومبادلات معدلات الربح وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

اختارت المجموعة في 1 يناير 2018 تغيير طريقة تقييم استثمارها في العقارات إلى طريقة القيمة العادلة حسبما هو مسموح به ضمن معيار المحاسبة الدولي 40 *العقارات الاستثمارية*، بينما تم تقييم العقارات الاستثمارية خلال السنوات والفترات السابقة بواسطة طريقة التكلفة. وترى الإدارة أن تطبيق طريقة القيمة العادلة في قياس العقارات الاستثمارية أفضل نظراً لأنها توفر معلومات ذات صلة موثوق فيها لمستخدمي البيانات المالية المجمعة، ويتفق هذا مع السياسة المقبولة عموماً لتقييم العقارات الاستثمارية. وعليه، تم تعديل المعلومات المقارنة للسنوات السابقة بغرض تطبيق الطريقة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي كما هو مبين بالتفصيل ضمن إيضاح 25.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء التغير في السياسة المحاسبية المبين أعلاه و تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. فيما يلي طبيعة وتأثير كل تعديل:

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء"

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً شاملاً فردياً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حالياً في كافة المعايير والتفسيرات المتنوعة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل بضائع أو خدمات للعميل.

ان تطبيق المجموعة للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 لم يكن له أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 *الادوات المالية* الصادر في يوليو 2014 بتاريخ تطبيق مبدئي في 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية وفقاً لما ورد في إيضاح 2.1. إن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تمثل تغييرا جوهريا عن معيار المحاسبة الدولي 39 *الادوات المالية: التحقق والقياس*. يطرح المعيار الجديد تغييرات أساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض أوجه المحاسبة عن المطلوبات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء استثمارات حقوق الملكية والمشتقات – استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى الاستحقاق، والمدرجة بالتكلفة المطفأة) بما يلي:

(1) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.
(2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

1) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

(أ) أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

(ب) أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الربح الفعلي. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم تحقق إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تصنيف النقد وأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي ومديني التمويل والموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(أ) أدوات الدين (صكوك) المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأداة المالية اختبارمدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وعند الإستبعاد، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

2) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

(أ) أدوات الدين (صكوك) المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

تقوم إدارة المجموعة بتصنيف بعض الصكوك المسعرة وغير المسعرة وإدراجها ضمن موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان المركز المالي المجمع.

(ب) أدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية (أسهم) على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 *الأدوات المالية: العرض* ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي تلك الحالة يتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

تقوم إدارة المجموعة بتصنيف وإدراج بعض الأسهم غير المسعرة ضمن أدوات الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان المركز المالي المجمع.

3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقوم المجموعة بتسجيل وقياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان المركز المالي المجمع وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ المجموعة عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات قياسه وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع طبقاً لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

يتضمن هذا التصنيف بعض الأسهم والصناديق التي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها). كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل الإدارة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكن يتم أخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المتعاقد عليها تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان يستوفي شروط اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات للمبلغ الأساسية أو إطفاء للعلاوة/الخصم).

وتتمثل أكثر العناصر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للتمويل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب، تستعين المجموعة بالأحكام كما تراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

عندما لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية؛ غير المرتبطة بترتيب تمويل إلى تدفقات نقدية تعاقدية لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والربح فحسب. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للتحقق المبدئي إلا في حالة الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بحيازة أو بيع أو إنهاء أحد قطاعات الأعمال.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود والاستثمارات في أدوات التمويل المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ولا ينطبق على الاستثمارات في الأسهم. وطبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق مقارنة بما هو طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ التحقق المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وإعتمادات مستندية وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء) (يشار اليها معاً بـ "تسهيلات تمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات التمويل بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك الصادرة من بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي فلم يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ويسجل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة من بنك الكويت المركزي (الموضحة في السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 أدناه) أيهما أعلى.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)
انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)
خسائر الائتمان المتوقعة
تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي لا تتعرض لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني
تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمنخفضة ائتمانياً استنادا إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ التقارير المالية. تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة
في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما اذا وجد ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر خلال العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمع مع المخاطر في حالة التعثر عند التحقق المبدئي. المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة و النسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر فيها السداد لمدة 30 يوماً انها تعاني من ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتنتقل إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشير المعايير الأخرى إلى الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة أيضا بتقيم ما إذا تعرض الأصل المالي او مجموعة من الموجودات المالية الى انخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث او أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للاصل المالي او في حالة التأخر في السداد لمدة 90 يوماً عن المواعيد التعاقدية المحددة. لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند الى بيانات ملحوظة عما يلي:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض او جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل التعثر او التأخر في السداد.
- منح جهة الإقراض امتياز الى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لاسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي يواجهها المقترض.
- تلاشي السوق النشط للأدوات المالية نتيجة للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير ما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الازدياد الملحوظ لمخاطر الائتمان او عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة باصل مالي او مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ التحقق المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)
انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018 (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية **المستحقة إلى المجموعة** طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذا في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات التمويل المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

مخصصات خسائر الائتمان طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخر السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة مديني التمويل المصنف "متأخر السداد" و"متأخر السداد ومنخفض القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات.

الفئة	***المعايير***	***المخصصات المحددة***
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181-365 يوماً	50%
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل التي تنطبق عليهم هذه التعليمات (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمانات المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

محاسبة التحوط

يستمر تطبيق التحوط محاسبة التحوط العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً للأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التحوط الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، هناك قدر أكبر من المرونة ارتبط بأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط وخصوصاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تحوط وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. إضافة إلى ذلك، أدخلت التغييرات على اختبار الفعالية وتم استبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". ولم يعد مطلوباً إجراء تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي.

لم يكن لمتطلبات التحوط الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)
الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو مبين أدناه:

أ) لم يتم إعادة إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيم الدفترية للموجودات المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات ذات الصلة كما في 1 يناير 2018. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018 طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

ب) تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي:

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله؛
- التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- في حالة إذا كانت أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، فإن المجموعة قد افترضت أن مخاطر الائتمان للأصل لم تتعرض لارتفاع جوهري منذ الإعتراف المبدئي.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

إن تأثير التغير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 أدى إلى ارتفاع احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 1,122 ألف دينار كويتي وارتفاع الأرباح المرحلة بمبلغ 915 ألف دينار كويتي كما يلي:

	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	*أرباح مرحلة ألف دينار كويتي*
الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017 *(معاد إدراجه)*	(214)	559
التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:		
إعادة تصنيف استثمارات في أدوات مالية (صناديق وأسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	135	2,541
إعادة تصنيف استثمارات في أدوات مالية (أسهم) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	535	-
إجمالي تأثير إعادة التصنيف وإعادة القياس على الرصيد الافتتاحي	670	2,541
التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية:		
خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاستثمارات في أدوات دين (صكوك) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	452	(452)
خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات مالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (إيداعات لدى البنوك)	-	(322)
خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لمديني التمويل	-	(852)
إجمالي تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على الرصيد الافتتاحي	452	(1,626)
إجمالي تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018	**1,122**	**915**
الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018	**908**	**1,474**

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية (تتمة)

الانتقال (تتمة)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية لدى المجموعة كما في 1 يناير 2018.

	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	*التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9*	*القيمة الأصلية المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي*	*إعادة القياس خسائر الائتمان المتوقعة ألف دينار كويتي*	*إعادة القياس أخرى ألف دينار كويتي*	*القيمة الجديدة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي*
الموجودات المالية						
النقد والأرصدة لدى البنوك	قروض ومدينون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	13,201	-	-	13,201
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	قروض ومدينون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	246,484	(322)	-	246,162
مدينو تمويل	قروض ومدينون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	1,263,322	(852)	-	1,262,470
استثمارات في أدوات مالية - صكوك	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	140,140	-	-	140,140
استثمارات في أدوات مالية - صناديق وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	20,927	-	2,676	23,603
استثمارات في أدوات مالية غير مسعرة - أسهم	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	4,098	-	535	4,633
استثمارات في أدوات مالية مسعرة - أسهم	موجودات مالية متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	756	-	-	756
موجودات أخرى	قروض ومدينون	مدرجة بالتكلفة المطفأة	23,347	-	-	23,347
إجمالي الموجودات المالية			**1,712,275**	**(1,174)**	**3,211**	**1,714,312**

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في تصنيف أو قياس المطلوبات المالية.

يطابق الجدول التالي مخصصات انخفاض القيمة الختامية للموجودات المالية والمحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018.

	مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	إعادة القياس ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 ألف دينار كويتي
استثمارات في أدوات مالية (صكوك) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	452	452
موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة	20,376	1,174	21,550
إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة	**20,376**	**1,626**	**22,002**

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتعديلات على المعايير الصادرة ذات الصلة بالمجموعة، ولكنها لم تسر حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "*عقود التأجير*" في يناير 2016 ويسري فعلياً للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 17 *عقود التأجير*، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 - *تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد تأجير*، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 - *عقود التأجير التشغيلي - الحوافز*، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 - *تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد التأجير*. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن كافة العقود ضمن نموذج موازنة فردي مماثل للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17.

يتضمن المعيار إعفاءين للمستأجرين - عقود التأجير لموجودات "منخفضة القيمة" (مثل أجهزة الحواسب الشخصية) وعقود التأجير قصيرة الأجل (أي العقود التي تمتد لفترة 12 شهر أو أقل). وفي تاريخ بداية عقد التأجير، يقوم المستأجر بتسجيل التزام لمدفوعات عقد التأجير (أي التزام عقد التأجير) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل الأساسي خلال مدة عقد التأجير (أي الأصل المرتبط بحق الاستخدام). ينبغي على المستأجرين القيام بشكل منفصل بتسجيل مصروف التمويل على التزام عقد التأجير ومصروف الاستهلاك للأصل المرتبط بحق الاستخدام.

كما يجب على المستأجرين أيضاً إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل: التغير في مدة الايجار، أو التغير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناتج من التغير في المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد تلك المدفوعات). وبشكل عام، يقوم المستأجر بتسجيل القيمة الناتجة من إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الاصل المرتبط بحق الاستخدام.

إن طريقة محاسبة المؤجر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17، حيث يستمر المؤجرون في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبدأ التصنيف الموضح في معيار المحاسبة الدولي 17 كما يميز بين نوعين من عقود التأجير: عقود التأجير التشغيلي والتمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن أغلب عقود التأجير في نطاق المعيار بطريقة مماثلة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي التي يتم المحاسبة عنها حالياً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 "عقود التأجير". حيث يقوم المستأجرون بتسجيل الأصل "المرتبط بحق الاستخدام" والالتزام المالي المقابل في بيان المركز المالي المجمع. وسيتم إطفاء الأصل على مدار مدة الإيجار وقياس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

كما يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين والمؤجرين عرض المزيد من الإفصاحات بما يتجاوز متطلبات معيار المحاسبة الدولي 17.

تخطط المجموعة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب وليس من المتوقع أن يكون هناك أي تأثير جوهري لهذا المعيار على بياناتها المالية المجمعة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها والتي يسيطر عليها البنك). تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- التعرض لمخاطر أو استحقاق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقدي مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تحصل المجموعة على السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة لها بالكامل.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على المعلومات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات ذات الأغراض الخاصة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة التابعة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، فإنها تعمل على عدم تحقق الموجودات ذات الصلة والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم عدم تحقق أي استثمار وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة.

فيما يلي تفاصيل الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

اسم الشركة	*الأنشطة الرئيسية*	*بلد التأسيس*	***حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2018***	*حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2017*
شركة ابيات العقارية ذ.م.م.	***عقارات***	*سلطنة عمان*	***100%***	*100%*
شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	***عقارات***	*سلطنة عمان*	***100%***	*100%*
شركة الكوت القابضة المحدودة	***عقارات***	*جيرزي*	***100%***	*100%*
شركة صكوك وربة الشريحة 1 المحدودة	***أوراق مالية***	*جزر الكايمان*	***100%***	*100%*

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية

تاريخ التحقق

يتم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ.

ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم عدم التحقق لتلك الأداة.

تحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

1) النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من "النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي والتي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ التعاقد". ويتم إدراج النقد والنقد المعادل وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي.

2) الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل

هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. تقدم المجموعة فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة:

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم العميل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة وهامش ربح متفق عليه، وذلك بعد حيازة المجموعة للأصل.

الإجارة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره بناءً على طلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصا مخصص انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

3) الاستثمارات المالية

تضمنت الاستثمارات المالية للمجموعة الاستثمار في الصكوك و الأسهم والصناديق وأوراق مالية أخرى. تم تصنيف الصكوك و الأسهم غير المسعرة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وتم تصنيف الأسهم المسعرة والصناديق (غير مسعرة) وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة) كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

4) الموجودات المالية المتاحة للبيع - السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تضمنت الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في أسهم وأدوات الدين (أي الصكوك). إن الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأدوات الدين في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار (تستخدم طريقة معدل الربح الفعلي لأدوات التمويل).

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم تستطع المجموعة، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد تختار المجموعة إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، تمنح المجموعة ضمانات مالية تتكون من إعتمادات مستندية وكفالات وخطابات قبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة -الذي يمثل القسط المستلم- ضمن مطلوبات أخرى. لاحقا للتحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح او الخسائر المجمع. واعتبارا من 1 يناير 2018، يتم قياس التزام المجموعة مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصصات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم عدم تحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالدفاتر الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده أيهما أقل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

و يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عدم التحقق نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تعمل المجموعة على عدم تحقق الأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرية إلى تمويل جديد مع إدارج الفرق كعدم تحقق للأرباح أو الخسائر في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف التمويلات المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية عدم تحقق أرصدة مديني التمويل أو تحققها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل

في حالة وقوع مثل هذه التغييرات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فحسب.

إذا لم تؤد هذه التغييرات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهرية، فبالتالي لا يتم عدم التحقق. واستنادا إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة وفقا لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

عند بداية علاقة تحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة تطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

بداية من 1 يناير 2018، يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط أو المعاملة وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

عمليات تحوط التدفقات النقدية:

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوط للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.

يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع بينما يتم تحقق أي جزء غير فعال مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم تعديل احتياطي تحوط التدفقات النقدية بالأرباح او الخسائر المتراكمة لأداة التحوط أو التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لبند التحوط أيهما أقل.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة سابقًا في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع في ذلك الوقت ضمن بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى المجمع مباشرةً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية

تستعين المجموعة بمعلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ التحقق المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

أرصدة مدينو التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء تحققها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مدينو التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض جوهري في قيمة أصل أو مجموعة من الموجودات المالية بشكل فردي. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة في القيمة فقط في حالة وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل المالي ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى مستوى يتحقق عنده تدفقات نقدية قابلة لتحديدها بصورة منفصلة.

فيما يتعلق بمدينو التمويل، تقوم المجموعة أولاً بتقييم بصورة فردية ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض جوهري في قيمة الموجودات المالية بشكل منفرد، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بشكل منفرد. إذا توصلت المجموعة إلى أنه لا يوجد دليل موضوعي على وجود انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)
انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018 (تتمة)
إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة انخفاض في القيمة، فان مبلغ أية خسارة انخفاض في القيمة محددة يتم قياسه بالفرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). ويتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وفقاً لمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل بمبلغ انخفاض القيمة ويتم تسجيل مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الاعتماد ويتم احتساب مخصصات بطريقة مماثلة لتلك التي يتم بها احتساب المخصصات لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيراً" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمراً" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة - التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة المدرجة بالدفاتر. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

الشطب
لم تتغير السياسة المحاسبية للمجموعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عنها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. من الممكن أن يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو بالكامل. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر. وتخصم أي استردادات لاحقة من خسائر الائتمان المتوقعة.

استثمارات في مشاريع مشتركة
إن المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الانشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالاجماع من أطراف السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية الشركة المستثمر فيها، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في المشروع المشترك.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)
بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك.

في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمته المدرجة بالدفاتر ثم تدرج الخسارة في "خسارة انخفاض قيمة المشروع المشترك" في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد التأثير الملموس على السيطرة المشتركة في المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للمشروع المشترك عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عقارات استثمارية
تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة المدرجة بالدفاتر تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى تقييمات سنوية يتم إجراؤها من قبل مقيمين مستقلين معتمدين يستخدمون أساليب تقييم معروفة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في سنة عدم التحقق.

عقارات ومعدات
تدرج العقارات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• مباني	20-40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	3-5 سنوات

إن بند العقارات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم عدم تحققه عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم تحقق الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند عدم تحقق الأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

إن الأراضي ليس لها عمر انتاجي محدد وبالتالي لا يتم استهلاكها.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردى ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، يتم زيادة القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ المسترد لا يمكن أن يتجاوز القيمة المدرجة بالدفاتر التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة المدرجة بالدفاتر المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس مماثل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقا لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

(1) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.
(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.
(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.
(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية.

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ المعاملة، كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العملات الأجنبية (تتمة)

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة ذات صلة وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وأدوات التمويل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الأرباح أو الخسائر لتلك الشركات ذات الأغراض الخاصة بمتوسط أسعار الصرف للسنة. تؤخذ فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة أجنبية ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك الشركة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة على القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ذات الصلة ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج المجموعة لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية - المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل دفعات لأصل المبلغ والربح فحسب.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع - المطبق قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

قياس القيمة العادلة

في حالة عدم إمكانية قياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع بناءً على الاسعار المعلنة في اسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من اسواق ملحوظة إن أمكن الا انه في حالة عدم امكانية ذلك، يتطلب تقدير القيمة العادلة مستوى معين من الاحكام. وتتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. كما أن أي تغيير في هذه التقديرات واستخدام تقديرات أخرى مختلفة ولكنها معقولة بصورة متساوية قد يؤثر على القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه المبالغ.

يجب الاستناد إلى احكام جوهرية من قبل الادارة عند تقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة دمج الاعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقارات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كـ "عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعدم التأكد من التقديرات المستقبلية والمصادر الرئيسية الاخرى في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي تنطوي على مخاطر جوهرية قد تتسبب في تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية:

انخفاض قيمة الاستثمار في مشاريع مشتركة:

يحتسب البنك مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده وقيمته المدرجة بالدفاتر إذا ما توفر أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة. ويتطلب تقدير المبلغ الممكن استرداده من البنك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقاً لكل من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق بكافة فئات الموجودات المالية يتطلب إصدار الأحكام، وبالأخص تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان. يتم الوصول إلى هذه التقديرات من خلال عدة عوامل والتي قد تؤدي التغيرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

انخفاض قيمة الأدوات المالية - المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

وتمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة التي تم إجراؤها من قبل المجموعة مدخلات لنماذج معقدة تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. ومن بين عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تتمثل في الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والذي يخصص احتمالات التخلف عن السداد لدرجات التصنيف الفردية.
- معايير البنك فيما يتعلق بتقييم الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتقييم النوعي للمخاطر.
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة بصورة مجمعة.
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر.
- تحديد السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لاستقاء المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة للنماذج في سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل - المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية حول مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم الاستثمارات في الأسهم والصناديق وأوراق مالية أخرى

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة والصناديق (غير مسعرة) وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة) عادة إلى أحد العوامل الاتية:

- المعاملات السوقية بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- مضاعف الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط ومخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في الأسهم (غير المسعرة) والصناديق (غير المسعرة) و أوراق مالية أخرى (غير مسعرة) يتطلب وضع تقديرات. وهناك عدد من الاستثمارات التي لا يمكن تحديد هذا التقدير لها بصورة موثوق منها.

3 النقد والنقد المعادل

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
نقد	**3,766**	1,700
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**9,254**	6,206
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**6,718**	5,295
نقد وأرصدة لدى البنوك	**19,738**	13,201
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**60,125**	17,053
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**149,786**	150,832
النقد والنقد المعادل	**229,649**	181,086

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد بناءً على اتفاقيات وكالة ومرابحة.

4 مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات من مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
مدينو مرابحة	**1,495,594**	1,181,210
مدينو إجارة	**222,979**	165,243
أخرى	**12,673**	8,007
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(94,366)**	(70,762)
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**1,636,880**	1,283,698
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**-**	(20,376)
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(30,338)**	-
	1,606,542	1,263,322

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
شركات	**1,028,352**	809,004
أفراد	**608,528**	474,694
مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	**1,636,880**	1,283,698
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	**-**	(20,376)
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(30,338)**	-
	1,606,542	1,263,322

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة فيما يتعلق بمديني التمويل :

2018	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
إجمالي القيمة الدفترية لمديني التمويل كما في 1 يناير 2018 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	1,213,046	52,102	18,550	1,283,698
صافي الموجودات التي تم استحداثها أو شرائها	355,521	1,166	204	356,891
بالصافي بعد الدفعات المسددة خلال السنة	39,436	(44,715)	5,279	-
المحول بين المراحل				
مبالغ مشطوبة بالصافي بعد الحركات في سعر الصرف	-	(706)	(3,003)	(3,709)
في 31 ديسمبر 2018	**1,608,003**	**7,847**	**21,030**	**1,636,880**

2018	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	7,650	2,580	10,146	20,376
المحمل خلال السنة (إيضاح 16)	11,637	504	211	12,352
التأثير نتيجة التحويل بين المراحل	(8,132)	(1,761)	9,893	-
المبالغ المشطوبة بالصافي بعد الحركات في سعر الصرف	-	(56)	(2,334)	(2,390)
في 31 ديسمبر 2018	**11,155**	**1,267**	**17,916**	**30,338**

إن الزيادة في خسائر الائتمان المتوقعة لمحفظة الإقراض ناتجة عن زيادة في إجمالي حجم المحفظة والحركات بين المراحل نتيجة للزيادة في مخاطر الائتمان والتدهور في الظروف الاقتصادية.

فيما يلي تحليل المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة لسنة 2018:

	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً المرحلة 1 ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المرحلة 2 ألف دينار كويتي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المرحلة 3 ألف دينار كويتي	إجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ألف دينار كويتي
2018				
تسهيلات نقدية (إيضاح 16)	11,638	503	211	12,352
تسهيلات غير نقدية (إيضاح 16)	43	(6)	3,753	3,790
المخصص المحتسب لتسهيلات خسائر الائتمان المتوقعة	**11,681**	**497**	**3,964**	**16,142**

تبلغ خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 34,642 ألف دينار كويتي وهو أعلى من المخصصات المحتسبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 31,638 ألف دينار كويتي.

4 مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

	2017		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية			
الرصيد في 1 يناير	2,696	9,998	12,694
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)	6,811	4,962	11,773
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(4,078)	-	(4,078)
الحركة في العملات الأجنبية	24	(37)	(13)
الرصيد في 31 ديسمبر	5,453	14,923	20,376
تسهيلات غير نقدية			
الرصيد في 1 يناير	-	251	251
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)	-	263	263
الرصيد في 31 ديسمبر	-	514	514
إجمالي التسهيلات			
الرصيد في 1 يناير	2,696	10,249	12,945
المخصص المحمل خلال السنة	6,811	5,225	12,036
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(4,078)	-	(4,078)
الحركة في العملات الأجنبية	24	(37)	(13)
الرصيد في 31 ديسمبر	5,453	15,437	20,890

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 4,304 ألف دينار كويتي (2017: 514 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى.

لا تختلف القيمة العادلة لمديني التمويل بصورة مادية عن قيمتها الدفترية ذات الصلة.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2018 *ألف* *دينار كويتي*	*2017* *ألف* *دينار كويتي*
أسهم مسعرة	**7,159**	-
صناديق (غير مسعرة)	**26,430**	-
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**7,911**	-
	41,500	-

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في أدوات أسهم مسعرة وصناديق غير مسعرة وأوراق مالية أخرى غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع الى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7). تم عرض التأثير الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.2.

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والافصاح عن القيمة العادلة للادوات المالية من خلال آليات التقييم في إيضاح 23.

6 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي*
صكوك مسعرة	**141,093**	-
صكوك غير مسعرة	**2,000**	-
أسهم غير مسعرة	**5,492**	-
	148,585	-
خسائر الائتمان المتوقعة	**953**	-

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في صكوك مسعرة و غير مسعرة وأسهم غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع الى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (إيضاح 7). تم عرض التأثير الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.2.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، أجرت الإدارة تقييم للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، قامت الإدارة بالإعتراف بخسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 501 ألف دينار كويتي في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16).

تم عرض الجدول الهرمي لتحديد والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال آليات التقييم في إيضاح 23.

تتعرض الاستثمارات في أدوات دين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل للتغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر ائتمان متوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

2018	*المرحلة 1* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف دينار كويتي*
مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر كما في 1 يناير 2018	140,140	-	-	140,140
موجودات مشتراة/مستبعدة خلال السنة – بالصافي	2,241	-	-	2,241
تحويل بين المراحل	(5,844)	5,844	-	-
الحركات في أسعار صرف العملات	682	30	-	712
في 31 ديسمبر 2018	**137,219**	**5,874**	-	**143,093**

	المرحلة 1 *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 2* *ألف دينار كويتي*	*المرحلة 3* *ألف دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف دينار كويتي*
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018	452	-	-	452
التأثير الناتج عن الشراء/الاستبعاد	356	-	-	356
التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل	(194)	194	-	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	145	-	-	145
في 31 ديسمبر 2018	**759**	**194**	-	**953**

7 استثمارات متاحة للبيع

	2018 ألف دينار كويتي	*2017 ألف دينار كويتي*
صكوك مسعرة	-	138,140
أسهم مسعرة	-	756
صكوك غير مسعرة	-	2,000
أسهم غير مسعرة	-	4,098
صناديق وأوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	-	20,927
	-	165,921

كما في 31 ديسمبر 2017، تم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات غير المسعرة بقيمة دفترية 25,025 ألف دينار كويتي، حيث تم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

خلال السنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، أجرت الإدارة مراجعة للموجودات المالية لتقييم ما إذا قد تعرضت هذه الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. واستناداً الى التقييم، سجلت الإدارة خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع بمبلغ 215 ألف دينار كويتي (إيضاح 16) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة.

عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في أدوات أسهم مسعرة وصناديق غير مسعرة وأوراق مالية أخرى غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع الى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 5) واستثماراتها في صكوك مسعرة و غير مسعرة وأسهم غير مسعرة من استثمارات متاحة للبيع الى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (إيضاح 6). تم عرض التأثير الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.2.

8 استثمارات في مشاريع مشتركة

إن المجموعة تمارس "السيطرة المشتركة" على الشركات المستثمر فيها، حيث أن جميع القرارات المتعلقة بأنشطة هذه المشاريع المشتركة تتطلب "موافقة بالإجماع" من جميع أطراف تلك المشاريع المشتركة.

فيما يلي الحركة في القيمة الدفترية للمشاريع المشتركة:

	2018 ألف دينار كويتي	*2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)*
كما في 1 يناير	**31,660**	-
إضافات	**19,853**	31,686
حصة في النتائج	**3,180**	491
توزيعات أرباح مستلمة	**(2,331)**	(392)
تعديل تحويل عملات أجنبية	**136**	(125)
كما في 31 ديسمبر	**52,498**	31,660

لدى المشاريع المشتركة التزامات رأسمالية 5,333 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: لا شيء).

8 استثمارات في مشاريع مشتركة (تتمة)

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)*
بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:		
موجودات متداولة	**418**	1,656
موجودات غير متداولة	**52,101**	30,922
مطلوبات متداولة	**(21)**	(918)
صافي الموجودات	**52,498**	31,660
ربح السنة	**3,180**	491
الإيرادات	**3,397**	335

9 عقارات استثمارية

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)*
الرصيد في 1 يناير	**24,611**	15,632
إضافات	**-**	8,891
خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة	**(1,207)**	(669)
تعديل تحويل عملات أجنبية	**(537)**	757
الرصيد في 31 ديسمبر	**22,867**	24,611

تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيمين معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)*
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	**1,468**	1,234
مصروفات تشغيل مباشرة	**(253)**	(199)
صافي إيرادات التأجير الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 14)	**1,215**	1,035

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة رسملة الإيرادات. إن تقييم القيمة العادلة بإستخدام طريقة رسملة الإيرادات تتم بناءً على إيرادات التشغيل العادية المتولدة في العقار والتي يتم قسمتها على معدل الرسملة (الخصم).

إن العقارات الاستثمارية بمبلغ 22,867 ألف دينار كويتي (2017: 24,611 ألف دينار كويتي) مصنفة ضمن المستوى 3 وفقا لمستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة.

10 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

11 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للمجموعة في التالي:

أ- الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدتها عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.

ب- الودائع الاستثمارية:
تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

12 حقوق الملكية

رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم
تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2018 على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 50% من خلال طرح 500,000 ألف سهم لاكتتاب حق الأولوية لمساهمي البنك بقيمة تبلغ 180 فلس للسهم الواحد (القيمة الاسمية 100 فلس وعلاوة إصدار الأسهم 80 فلس). تم قيد زيادة رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 4 نوفمبر 2018 بموجب قيد رقم 334402. وبناءً عليه، يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2018 من 1,500,000 ألف سهم (31 ديسمبر 2017: 1,000,000 ألف سهم) بقيمة إسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال

	2018	*2017*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل:		
1,500,000 ألف (2017: 1,000,000 ألف) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد	**150,000**	100,000

الاحتياطي الإجباري
وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل نسبة 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تتخذ قرار بوقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا لتغطية الخسائر أو دفع توزيعات أرباح بحد اقصى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يكفي فيها الربح لدفع هذه النسبة نتيجة لغياب الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تكفي أرباح السنوات التالية لذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر.

تم استقطاع مبلغ 1,353 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجباري في السنة الحالية (2017: لا شيء).

الاحتياطي الاختياري
وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يقتطع نسبة مئوية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة، ويوقف هذا التخصيص بقرار من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

وفقاً لقانون الشركات، يجوز أن يقتطع سنوياً بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، نسبة لا تزيد عن 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة لتكوين احتياطي اختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية.

بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، لم يتم استقطاع أي مبلغ إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

13 الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 14 مارس 2017، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" من رأس المال بناءً على ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 من رأس المال هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) على البنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 من رأس المال في بورصة أيرلندا وناسداك دبي. هذه الصكوك يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 14 مارس 2022 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لدفع الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 من رأس المال عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 من رأس المال معدل ربح بنسبة 6.5% سنوياً يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد في حينه لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي لخمس سنوات "U.S. Mid Swap Rate" زائد هامش ربح مبدئي بنسبة 4.374% سنوياً.

يجوز للبنك طبقاً لتقديره أن يختار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر. قام البنك بدفع أرباح خلال السنة في 12 مارس و 10 سبتمبر 2018.

14 صافي إيرادات استثمار

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017 ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)*
خسائر محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(651)**	-
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	-	347
إيرادات توزيعات أرباح	**2,001**	1,535
إيرادات صكوك	**6,118**	3,500
حصة في نتائج استثمارات في مشاريع مشتركة (إيضاح 8)	**3,180**	491
صافي إيرادات تأجير عقارات استثمارية (إيضاح 9)	**1,215**	1,035
أرباح غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**77**	-
خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 9)	**(1,207)**	(669)
إيرادات استثمار أخرى	**191**	148
	10,924	6,387

15 صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات أتعاب وعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل المجموعة بنجاح بمبلغ 1,975 ألف دينار كويتي (2017: 991 ألف دينار كويتي).

16 مخصص انخفاض القيمة

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي (معاد إدراجها)*
خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل (إيضاح 4)	**12,405**	-
خسائر الائتمان المتوقعة لتسهيلات غير نقدية (إيضاح 4)	**3,790**	-
خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)	**501**	-
رد خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك	**(50)**	-
انخفاض قيمة مديني التمويل (إيضاح 4)	-	11,815
استرداد أرصدة مديني تمويل مشطوبة (إيضاح 4)	**(53)**	(42)
انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 7)	-	215
انخفاض قيمة عقارات ومعدات	**466**	25
انخفاض قيمة موجودات أخرى	**5**	42
انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 4)	-	263
	17,064	12,318

17 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة من خلال تقسيم صافي ربح السنة للمجموعة المعدل بالأرباح المدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2018	*2017 (معاد إدراجها)*
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**12,738**	7,454
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)	**(4,908)**	(2,451)
	7,830	5,003
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)	**1,109,652**	1,084,615
ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)	**7.06**	4.61

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة المقارنة نتيجة لإصدار أسهم لمساهمي البنك.

حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

18 الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين ، وأعضاء مجلس الإدارة، والكيانات الخاضعة لسيطرتهم أو تحت سيطرتهم المشتركة، وشركات زميلة، وموظفي الاداره العليا، وافراد أسرهم المقربين. تنشأ الارصده مع الأطراف ذات العلاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي وفقا للشروط التي وافقت عليها الاداره.

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

موظفي الإدارة العليا هم الافراد الذين يتمتعون بصلاحية ومسؤوليه التخطيط وممارسه التأثير بصوره مباشره أو غير مباشره للسيطرة علي أنشطه البنك وموظفيه. ويعتبر البنك ان أعضاء مجلس الاداره (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض *المعيار الدولي المحاسبي 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة*.

18 الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك: (تتمة)

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا اخرى قصيرة الأجل	**2,166**	2,048
مكافات نهاية الخدمة	**175**	146
مكافات أعضاء مجلس الإدارة	**207**	166
	2,548	2,360

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

18.2 المعاملات مع موظفي الإدارة العليا للبنك:

يدخل البنك في المعاملات والترتيبات والاتفاقات التي تشمل الادارة العليا وشركاتهم التي لهم سيطرة عليها، أو افراد الاسرة المقربين، في سياق العمل الإعتيادي بموجب نفس الشروط التجارية والسوقية، ومعدلات الربح والعمولة التي تنطبق على الأطراف الأخرى غير ذات الصلة.

ويوضح الجدول التالي المبلغ الإجمالي للمعاملات التي تم الدخول فيها مع موظفي الإدارة العليا للسنه المالية ذات الصلة والمدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
تسهيلات التمويل	**1,469**	1,065
بطاقات الائتمان	**7**	7
حسابات المودعين	**706**	560

فيما يلي عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون:

	2018	2017
تسهيلات التمويل	**7**	7
بطاقات الائتمان	**6**	6
حسابات المودعين	**38**	16

فيما يلي المعاملات المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	**38**	94
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	**49**	1

18 الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.3 المعاملات مع المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة:

بالاضافه إلى المعاملات مع موظفي الإدارة العليا، يدخل البنك في معاملات مع المساهمين الرئيسيين والكيانات الأخرى التي يتمتع البنك بسيطرة مباشره أوغير مباشره عليها، بما في ذلك السيطرة المشتركة والتاثير الملموس.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي المجمع:

	الارصدة القائمة في			
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2018 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي
تسهيلات التمويل	-	-	-	23
بطاقات الائتمان	-	-	-	1
حسابات المودعين	861,627	323	861,950	676,515

فيما يلي عدد المساهمين الرئيسيين وعدد الأطراف الأخرى ذات علاقة:

	عدد المساهمون الرئيسيون	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
2018		
تسهيلات التمويل	-	-
بطاقات الائتمان	-	1
حسابات المودعين	2	47
2017		
تسهيلات التمويل	-	2
بطاقات الائتمان	-	2
حسابات المودعين	2	26

فيما يلي المعاملات المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	قيم المعاملات خلال السنه المنتهية			
	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2018 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	2	2	20
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	17,790	1	17,791	9,820

ونشأت الأرصدة القائمة المذكورة أعلاه في سياق العمل الطبيعي. إن معدلات الربح التي تتقاضاها وتتكبدها الأطراف ذات علاقة تتم بأسعار تجاريه عادية. إن الأرصدة القائمة في نهاية السنه غير مضمونه. ولم يتم تقديم أو استلام أي ضمانات بشأن اي مستحقات أو مبالغ مستحقه الدفع للطرف ذي العلاقة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

19 التزامات ومطلوبات محتملة

	2018 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي
حوالات قبول وإعتمادات مستندية	**33,210**	39,788
خطابات ضمان	**91,209**	62,865
مطلوبات محتملة	**124,419**	102,653
التزامات رأسمالية	**223**	232

التزامات تأجير بموجب عقود تأجير تشغيلي - المجموعة كمستأجر

الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية:

خلال سنة واحدة	**1,833**	1,485
من سنتين إلى خمس سنوات	**7,147**	5,992
	8,980	7,477

التزامات التأجير بموجب عقود تأجير تشغيلي - المجموعة كمؤجر

الحد الأدنى لمستحقات التأجير المستقبلية:

خلال سنة واحدة	**1,435**	1,526
من سنتين إلى خمس سنوات	**5,944**	5,976
	7,379	7,502

20 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرتها المالية. وتؤدي أنشطة المجموعة إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاتها المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا إيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

مجلس الإدارة (تتمة)

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر الائتمان تتضمن مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها الى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للمجموعة بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات - حيثما كان ذلك مناسباً - والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان ضمن محفظة المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم وكذلك تحديد المخصص المناسب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018)

تعريف التعثر ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل إنفاذ الضمان (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛
- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني جوهري إلى المجموعة.
- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة ائتمانياً استنادا إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

وأي تسهيل منخفض القيمة ائتمانياً أو غير منتظم قد تم إعادة هيكلته خلال السنة يعتبر أيضا كحالة من حالات التعثر. كما تربط المجموعة التعثر بالانكشافات المصنفة خارجياً بتصنيف "د" طبقا لوكالة التصنيف S & P وFitch والتصنيف "ج" طبقا لوكالة التصنيف موديز.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العملاء. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة المقترض

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة للأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. وتستند المجموعة إلى معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا وخارجيا لكي يتم تقييم أي ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز (Moody's Risk Analyst) كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن سياسة المجموعة هي المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. وتسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية والمنتجات. ويؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. وقد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر ذات الصلة بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدار مدة اثني عشر شهراً وعلى مدار عمر الأداة، وذلك حسب تخصيص المرحلة المحدد للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد على مدار مرحلة زمنية باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر عن السداد لمحفظة منتجات الأفراد من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى آلية انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيع أسي. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (السياسة المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2018) (تتمة)

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي بشكل منفصل لكل من القطاعات الجغرافية ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2018	*2017*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*
أرصدة لدى البنوك	**15,972**	11,501
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**256,486**	246,484
مدينو تمويل	**1,606,542**	1,263,322
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		
(استثمار في صكوك)	**143,093**	-
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	-	140,140
موجودات أخرى	**10,227**	10,187
	2,032,320	1,671,634
حوالات قبول وإعتمادات مستندية	**33,044**	39,590
خطابات ضمان	**87,071**	62,549
الإجمالي	**120,115**	102,139
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**2,152,435**	1,773,773

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشراً على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 47,155 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 25,595 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:

	2018		2017	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	1,497,728	96,941	1,305,642	96,592
دول الشرق الأوسط الأخرى	345,006	224	257,236	-
بقية دول العالم	189,586	22,950	108,756	5,547
	2,032,320	120,115	1,671,634	102,139

	2018		2017	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي المجمع ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	501,754	5,809	475,665	5,417
إنشاءات وعقارات	694,272	58,033	551,531	58,713
التجارة والتصنيع	247,166	43,218	205,196	27,364
أخرى	589,128	13,055	439,242	10,645
	2,032,320	120,115	1,671,634	102,139

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على قدرة المجموعة لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 استناداً إلى توزيع مرحلة نهاية السنة لخطوط بيان المركز المالي حسب فئة الموجودات. تمثل المبالغ المعروضة إجمالي مخصصات انخفاض القيمة.

	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
أرصدة لدى البنوك	15,972	-	-	15,972
ودائع لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	256,758	-	-	256,758
مدينو تمويل	1,608,077	7,824	20,979	1,636,880
شركات	1,009,148	4,409	14,795	1,028,352
أفراد	598,929	3,415	6,184	608,528
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
(استثمار في صكوك)	137,219	5,874	-	143,093
موجودات أخرى	10,321	-	-	10,321
المجموع	2,028,347	13,698	20,979	2,063,024

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، تقوم المجموعة بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		*متأخرة او منخفضة القيمة*	
	جودة عالية	*جودة قياسية*		*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2017				
أرصدة لدى البنوك	11,501	-	-	11,501
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	246,484	-	-	246,484
مدينو تمويل	747,474	458,583	77,641	1,283,698
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	122,447	17,693	-	140,140
موجودات أخرى	7,123	3,153	-	10,276
	1,135,029	479,429	77,641	1,692,099

تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	*من 31 إلى 60 يوماً*	*من 61 إلى 90 يوماً*	*الإجمالي*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
2018				
مدينو تمويل	**17,653**	**3,940**	**2,484**	**24,077**
2017				
مدينو تمويل	39,435	13,590	5,969	58,994

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالمجموعة فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الام للتسهيلات التمويلية التي تمنح إلى شركاتها التابعة.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة 19,588 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 83,292 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات والضمانات الأخرى.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لحركات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للانكشاف على المخاطر للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. فيما يتعلق بالشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة المجموعة الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض المجموعة لمخاطر جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة).

	2018			*2017*		
العملة	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على النتائج*	*التأثير على حقوق الملكية*	*التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية*	*التأثير على النتائج*	*التأثير على حقوق الملكية*
	%	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*	*%*	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*
الدولار الأمريكي	+1	**(1,000)**	**525**	+1	(557)	320
الريال السعودي	+1	**(15)**	-	+1	(22)	-
الجنية الإسترليني	+1	**(58)**	**59**	+1	(43)	47

20 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)
إدارة مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم
مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير جوهري في القيمة العادلة لأسهم المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2018 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 358 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 38 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مماثل في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د) مخاطر السيولة
تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى المجموعة خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة
تتمثل منهجية المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للمجموعة بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع ادارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود حول السيولة وفقاً لنظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

20 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2018	*خلال 3 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	**19,738**	-	-	-	**19,738**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**251,936**	**4,550**	-	-	**256,486**
مدينو التمويل	**905,647**	**339,696**	**56,742**	**304,457**	**1,606,542**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	**41,500**	**41,500**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الاخرى	**7,584**	**4,801**	-	**136,200**	**148,585**
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	**52,498**	**52,498**
عقارات استثمارية	-	-	-	**22,867**	**22,867**
موجودات اخرى	**11,808**	**6,003**	**354**	**8,330**	**26,495**
ممتلكات ومعدات	-	-	-	**18,358**	**18,358**
	1,196,713	**355,050**	**57,096**	**584,210**	**2,193,069**
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	**184,937**	**175,791**	**276,194**	**198,141**	**835,063**
حسابات المودعين	**728,364**	**206,572**	**80,502**	**37,740**	**1,053,178**
مطلوبات اخرى	**27,672**	-	-	**6,228**	**33,900**
	940,973	**382,363**	**356,696**	**242,109**	**1,922,141**

2017	*خلال 3 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف* *دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف* *دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف* *دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف* *دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	13,201	-	-	-	13,201
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	246,484	-	-	-	246,484
مدينو التمويل	728,610	256,494	23,710	254,508	1,263,322
استثمارات متاحة للبيع	44,021	-	6,019	115,881	165,921
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	31,660	31,660
عقارات استثمارية	-	-	-	24,611	24,611
موجودات أخرى	7,728	9,051	290	6,278	23,347
ممتلكات ومعدات	-	-	-	5,999	5,999
	1,040,044	265,545	30,019	438,937	1,774,545
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	175,788	69,639	61,884	265,553	572,864
حسابات المودعين	692,369	187,206	99,588	27,451	1,006,614
مطلوبات أخرى	16,094	-	-	2,014	18,108
	884,251	256,845	161,472	295,018	1,597,586

20 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على المجموعة في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	*3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي*	*الإجمالي ألف دينار كويتي*
2018					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**307,875**	**177,449**	**281,779**	**78,664**	**845,767**
حسابات المودعين	**729,919**	**210,759**	**80,719**	**41,143**	**1,062,540**
مطلوبات أخرى	**27,672**	**-**	**-**	**6,228**	**33,900**
	1,065,466	**388,208**	**362,498**	**126,035**	**1,942,207**
2017					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	176,082	70,128	62,794	276,065	585,069
حسابات المودعين	694,925	188,974	101,284	27,483	1,012,666
مطلوبات أخرى	13,855	-	-	4,253	18,108
	884,862	259,102	164,078	307,801	1,615,843

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات المحتملة والالتزامات على المجموعة:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	*3 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي*	*الإجمالي ألف دينار كويتي*
2018				
حوالات مقبولة وإعتمادات مستندية	**26,296**	**6,914**	**-**	**33,210**
خطابات ضمان	**2,863**	**35,691**	**52,655**	**91,209**
التزامات رأسمالية	**-**	**223**	**-**	**223**
	29,159	**42,828**	**52,655**	**124,642**
2017				
حوالات مقبولة وإعتمادات مستندية	26,704	13,084	-	39,788
خطابات ضمان	10,533	27,125	25,207	62,865
التزامات رأسمالية	-	232	-	232
	37,237	40,441	25,207	102,885

20 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة.

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

21 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** - وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة** - وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** - وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

21 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات *ألف دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف دينار كويتي*	*أخرى* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
2018						
إيرادات التشغيل	**30,613**	**7,682**	**3,557**	**7,700**	-	**49,552**
صافي الربح	**14,816**	**81**	**3,583**	**5,784**	**(11,526)**	**12,738**
إجمالي الموجودات	**1,278,293**	**328,249**	**256,486**	**265,450**	**64,591**	**2,193,069**
إجمالي المطلوبات	**172,869**	**363,678**	**1,351,694**	-	**33,900**	**1,922,141**

	الشركات *ألف دينار كويتي*	*الأفراد* *ألف دينار كويتي*	*الخزينة* *ألف دينار كويتي*	*الاستثمار* *ألف دينار كويتي*	*أخرى* *ألف دينار كويتي*	*المجموع* *ألف دينار كويتي*
2017						
إيرادات التشغيل	24,670	6,361	2,171	4,910	-	38,112
صافي الربح	13,165	(1,498)	1,880	3,829	(9,922)	7,454
إجمالي الموجودات	1,004,046	259,277	246,484	222,191	42,547	1,774,545
إجمالي المطلوبات	157,419	324,632	1,097,427	-	18,108	1,597,586

22 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال لديها وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة أن تقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

22 إدارة رأس المال (تتمة)

تتبع المجموعة تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ /2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي*
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**1,173,468**	826,642
رأس المال المطلوب	**152,551**	107,463
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**194,565**	100,596
إضافي: الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1	**76,363**	76,363
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**270,928**	176,959
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**13,803**	9,700
إجمالي رأس المال المتاح	**284,731**	186,659
معدل كفاية رأس المال - الشريحة 1: حقوق المساهمين	**16.58%**	12.17%
إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1	**23.09%**	21.41%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**24.26%**	22.58%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2018 *ألف دينار كويتي*	*2017* *ألف دينار كويتي*
الشريحة 1 من رأس المال	**270,928**	176,959
إجمالي الانكشاف	**2,265,808**	1,828,860
معدل الرفع المالي	**11.96%**	9.68%

تم عرض الانكشاف المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي والمنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23 قياس القيمة العادلة للادوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد والافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لآليات التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة،

المستوى 2: آليات أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: آليات أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

23 قياس القيمة العادلة للادوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

يعرض الجدول التالي تحليل الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة وفقا لمستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة:

	قياس القيمة العادلة			
2018	*المجموع ألف دينار كويتي*	*الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي*	*المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي*
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر				
أسهم مسعرة	7,159	7,159	-	-
صناديق (غير مسعرة)	26,430	-	-	26,430
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	7,911	-	-	7,911
	41,500	7,159	-	34,341
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	43,683	43,683	-	-
- صكوك شركات	97,410	97,410	-	-
	141,093	141,093	-	-
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	2,000
أسهم غير مسعرة	5,492	-	-	5,492
	148,585	141,093	-	7,492
الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 24)				
مبادلات معدلات الربح	57	57	-	-

23 قياس القيمة العادلة للادوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

2017	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة				
استثمارات متاحة للبيع:				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	41,276	41,276	-	-
- صكوك شركات	96,864	96,864	-	-
	138,140	138,140	-	-
أسهم مسعرة	756	756	-	-
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	2,000
	140,896	138,896	-	2,000

لا يتضمن الجدول أعلاه مبلغ 25,025 ألف دينار كويتي المتعلقة بالإستثمارات غير المسعرة المتاحة للبيع المقاسة بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة (وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39) والتي لم يتم الإفصاح عنها بالقيمة العادلة نظراً لتعذر قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها.

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	1 يناير 2018 ألف دينار كويتي	*تعديل انتقالي عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9* ألف دينار كويتي	*إضافات* ألف دينار كويتي	*بيع / استرداد* ألف دينار كويتي	*التغيير في القيمة العادلة* ألف دينار كويتي	*الحركة في اسعار الصرف الأجنبي* ألف دينار كويتي	*في 31 ديسمبر 2018* ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر							
صناديق (غير مسعرة)	-	16,308	10,003	(290)	409	-	26,430
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	-	7,295	713	-	(97)	-	7,911
	-	23,603	10,716	(290)	312	-	34,341
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى							
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	-	-	-	2,000
أسهم غير مسعرة	-	4,633	10	-	849	-	5,492
	2,000	4,633	10	-	849	-	7,492

23 قياس القيمة العادلة للادوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة (تتمة)

	1 يناير 2017	*إضافات*	*بيع / استرداد*	*التغيير في القيمة العادلة*	*الحركة في اسعار الصرف الأجنبي*	*في 31 ديسمبر 2017*
	ألف دينار كويتي	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*	*ألف دينار كويتي*
استثمارات متاحة للبيع						
صكوك غير مسعرة	2,000	-	-	-	-	2,000
	2,000	-	-	-	-	2,000

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و2017.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة مدخلات من الافتراضات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق وتستخدم فقط لأغراض الافصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 والمحددة بناءاً على التدفقات النقدية المخصومة اخذا في الاعتبار أن اغلب المدخلات الجوهرية تتمثل في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان الناشئة من الأطراف المقابلة.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع يعتبر غير مادي في حالة وقوع أي تغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3.

24 الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجمع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مبادلات أسعار الربح لإدارة مخاطر معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل ربحاً، وتقديم حلول إدارة مخاطر معدلات الربح للعملاء.

مبادلات معدلات الربح

إن مبادلات معدلات الربح هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين مقابلين لتبادل مدفوعات الربح استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. تقوم المجموعة بتطبيق طريقة تحوط التدفقات النقدية المحاسبية باستخدام مبادلة معدل الربح لتحوط إحدى ودائعها بالعملات الأجنبية ذات فترات استحقاق تصل إلى 3 سنوات مقابل تقلبات معدل الربح. تنفذ المجموعة اختبارات الفاعلية بتواريخ المركز المالي لأغراض محاسبة التحوط، ويتم المحاسبة عن الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن احتياطي القيمة العادلة، في حين يسجل الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. تم إدراج انعدام الفاعلية من معاملات التحوط في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال السنة.

24 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

مبادلات معدلات الربح (تتمة)

فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المحاسبية ومبالغها الاسمية:

	31 ديسمبر 2018	
	القيمة العادلة	
	الموجبة	*القيمة الاسمية*
	ألف	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*
مبادلات معدل الربح (محتفظ بها كتحوط التدفقات النقدية)	57	120,840
	57	120,840

لا توجد أدوات مالية مشتقة كما في 31 ديسمبر 2017.

25 المعلومات المقارنة

تم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بحيث تعكس التغير في السياسات المحاسبية من نموذج التكلفة الى نموذج القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. ترى الإدارة أن هذه السياسة تقدم معلومات موثوق فيها وأكثر ارتباطا بالبنود حيث أن القيمة العادلة تتيح لمستخدمي البيانات المالية معلومات أكثر إفادة من طرق القياس الأخرى. وقد تم تطبيق السياسة بأثر رجعي.

تم إجراء التعديلات التالية على المعلومات المالية المقارنة بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وفيما يلي تأثيرها على البيانات المالية المجمعة للسنوات السابقة:

	كما سبق إدارجه	*معاد إدراجه*	*تأثير التغيير*
	ألف	*ألف*	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*	*دينار كويتي*
بيان المركز المالي المجمع			
كما في 31 ديسمبر 2017			
الموجودات			
استثمارات في مشاريع مشتركة	31,102	31,660	558
عقارات استثمارية	23,666	24,611	945
حقوق الملكية			
(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة	(944)	559	1,503
كما في 1 يناير 2017			
الموجودات			
عقارات استثمارية	14,815	15,632	817
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(4,798)	(3,981)	817
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع			
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017			
صافي إيرادات استثمار	6,259	6,387	128
مخصص انخفاض القيمة	(12,876)	(12,318)	558
صافي ربح السنة	6,768	7,454	686

تم عرض بيان ثالث للمركز المالي المجمع حيث لإعادة الإدراج أثر جوهري على الأرصدة الإفتتاحية للسنوات المالية المقارنة والمنتهية في 31 ديسمبر 2016 و2017.

لم يتم إجراء أي تعديلات على الإحتياطي الإجباري للسنة المقارنة لعكس التغير في السياسات المحاسبية.